

كتاب بعنوان الشرف الوافي
في علم الفقه والتاريخ والنحو والعروض والقوافي
تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة وحيد
دهره وفريد عصره اسمعيل
ابن أبي بكر المقرئ رضى
الله عنه ونفعنا به
آمين

المحمد لله ولي	المحمد	والمستحقه الذي لا يتقووم	بمحمد	ه أحد من خلقه وأشهد أن لا
معبود للخلق الا الله	الله	ولا اله الا هو	الله	على سيد البشر رسول
ربنا ما رفيع منار	حق	فلع وأضاء نور علم وسطح	ا	علم أن العلم مباح
تستضيء به الامة قد	جده	الله وأثنى عليه وأشرف ما	ستفتح	من العلوم علم
الفقه فمن صام	وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طاق فهو كل عليه فلا بد
للعباد عما حفظ	الله	به عليهم أركان الاسلام كالخو	الصلاة	والصيام ومنقول ومعقول
ي يمسر تحصيله	على	الاتام الا بعلماء اعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام وكل
ف فضل يروي عن سنة	محمد	نبيه المختار من السيرة و	رسوله	المبعوث بكرم صحبه
هذا نعتة وصفته	وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	محمد	وستنه الله هم اجعلنا
ال اليك هادين لا ضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل
كت كتبه لم أسبق	بعد	اليه ألفتة مختصر في الفقه	فا	ن اعان الله وتم حينئذ
امرها على هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا ٤٤٤ ل رصده بمعاني
ب يدعية بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وثى من	الكلام	في معاني العربية بدية
و احرف معدودة اذا	جمعتها	من أوائل سطورہ انتظمت عروضاً هذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحصل
جمعته من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فانغرفت هذه	وهي	خمس علوم
م من تأملها بحسب	اختبرتها	لا على منوال ورسم لها من	اسم	على غير مثال فجاء مفعها
و جاء مـودبا وجاء	مؤرخا	كتاب الطهارة في الماء الطهور وطاهر	و	نجس فاسم الطهور وحاصل
ل لكل ما باق على صفته	دو	ن غيره ونعني بالطاهر ما استعمل في	فعل	الطهارة أو خالط طاهراً
ا الخش تقديره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعماله ولو كثروا ن
نا ناله ولم يغيره فمعد	أعنة	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	ف	ان الشمس يكره للانسان
ال الاستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الميف خاصة باب الا نية	والا	ستعمال للطاهر منها ليس محرماً
س سواء كانت خشباً	وعظما	الامن النعدين ويكره التضييب بما لا ير	سم	الحاجة اذا قل
ل لكنه وان مكان	ملو	ما فطهارته تصح وان نجس بمضها ولم	يعرف	توضاً بما قد قدم

طهارة ظنا	باب السوا	ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة وتغيب في	ي
الفم بما يسوي	الشام	ا	والجلوس ويستاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يابس	ع
ندوة وكل خشن	و	ن	من يلبس يجزى في باب الوضوء	لف	في استحباب التسمية قبل	ل
الوضوء لما فيها من	اليمين	ال	والبركة ثم ينوي رفع الحدث	واللا	زم ان تقارن اول جرم	م
مغسول من وجهه ولو	بني	م	على نية قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو	و
لازمها الى فراغ غسل	الر	ل	جلين فهو حسن ويستحب الكف	والا	ستشاق والمضمضة ثم المبالغة	ه
كرهت للمساكن اقتداء بر	سول	ك	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب	ضاقة	الاستنثار اليهما والجمع قد	د
اقتوا انه بثلاث غسرات	افضل	ا	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجوبه بلي	ا
لو كان في منابت اللحية	ملو	ل	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما تزل	عنه	من الشعر وبيان	ن
الوجه وحدوده فكذا	ك	ا	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	يان الماء على الاعضا	ا
شعره وبشره واجب	الا	ش	الرأس ففرضه المسح ولو شعر	ه	ويستن مسح كل	ل
رأسه ولا يجزى ما انحدر	ر	ر	عن حده من الشعر ثم رجليه مع كفيه	والافمال	هذه ترتيب العمل	ل
فيها كمالها فسر	ض	ف	وتستن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	والتثليث وتخليل المتبابت	ت
اما التثني فففيه وجوه	الاول	ا	يكروه وقيل لا وقيل يكره بعد	خول	الحل لا البرد وفي	ي
سبيل الله قتل	الاطان	س	لتارك الوضوء في باب مسح الخلف في مدته	التا	مة للقيام يوم وليلة ومدته	ه
مسافر ثلاث ولا يشترط	الملك	م	بل يجزى خف مغسول ولا يجزى الا	السا	تر للقدم ولا يجزى	ي
على المخشوق في القول المنصور	المنصور	ع	حجته ولا يابس الا بعد غمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المسدة حتى	ا
يحدث ولو مسح مسافرا ثم	نو	ي	ي الا قامسة او مسح مقيما	ولم	يقسم بل سافر لم يمسح	ق
له الامدة مقيم وظهور	و	ل	الرجل من الخلف ومباشرتها النجاسة	وكونه	انقضت مدته او اجنب او	و
بدا بالمرأة الماصية	الد	ب	م من حيض أو نفاس كل ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم	م
تدب مسحه خطوطا و	بن	ن	ما مسح من أعلى الخلف اجزاء و	ا	ن قل ويستحب مسح أعلى قدم	م
الخلف وأسفله وتقليل الماء	عمر	ال	له فليعمده في باب ما ينقض الوضوء	وهو	الخارج من السيلين وان لم يكن	ن
عادة وتلامس رجل وامرأة لا	بن	ع	وام ومثلهما سائر المحارم	قا	لو اوزوال العقل الامن جالس	س

باب اداء الله اياه وبعد فذل

٤٤

باب في تنبيه

ب	بمحصل الحديث	على	الارض نام ممكنا مقعدته ولو زل	لت	احدى اليديه عن المكان	ن
ا	انقضى ومن فـرج	ال	جل والمرأة بطن الكف	ولم يقل	احد بفرق فيه	ه
س	سواء الصغير والكبير	سو	لما القبل والابر من الحى والميت	والامر	فن ييقن طهرا أو حداثا ثم	م
ا	استتراب وشك انه يرجع	لى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	اترك	المسلاة والطواف ومسح	ح
د	دفة المصحف بلا حائل وجهه	وهو	سواء جملة فى كيس أو صندوق واذا	اكتب	فى منسل الدراهم	م
ا	ابج للحديث جملها	باب	الاستطابة يقدم داخل الخلايساره	وما	حجبته من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبارها دون ما	عداها	حرام وهـذا افضل لخص	ص
الله	الله هـذه الجهة	فتح	لنا وان استقبل القـمرين أو تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	أو تقوط ونسرخ قلبه	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهب ريح	حرف	من الامكنة قـوى	ى
ى	يرش عليه البول ولا	على	طـريق وناد ومساقت التمسـر	والا	استنجاء واجب والاولى ما	ا
ا	أثنى الله عـلى	أهل	قباء جمعوا فى الاستنجاء بين الماء والخجروا	سم	الاستنجاء يقع بكل	ل
م	منهـما والماء أفضل	الا	حجار كافية الا النجس والمخترم والمطعموم	نكره	له الاستنجاء باليمين ولا يستعمل	ل
هـ	هنا يساره والاشجبا	ر	وكل جامد قالع له حكم الجـسر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فن اراده	هـ
و	واكتفى بالجـر فالغـسر	ض	الانقاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الالبـة أو	تواصل	البـول ولم يجاوز القـطع الخلقى	صع فيه	الجـروان زاعـليه	له
ع	عاد الى الماء ولم يجـزه الجـر	بعده	بواب ما يوجب الغسل يجب بالانز	ال	وبابلاج حشفة فرجا ولو	و
د	دبـسرا ثم الانـسـزال	الا	يلاج يوجبـه على المرأة والفروج كلها	مؤثرة	من آدمى وغيره وبحيض ونفاس	س
ف	فلو نام وحـده ووجـده	سلا	لـة فى مرقده تشبه المنى وتشبه المذى	فهو	مخير بينهما وما وجب من الافعال	ل
هـ	هـجره على المحدث فهو حرا	م	على الجنب مع المكث فى المسجد وقراءة القرآن	نكره	له عبور مسجد الا اذ ارام	م
ذ	ذلك لغـرض ولو ذكر النعم	وتواتر	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر بباب	و	صف الغسل وهو	و
ا	الشرطه النيـية فيجب	على	مر يده نية الغسل أو استباحة واحد من	جملة	ملا يستباح الابعـد	بعد
ا	الغسل ولا يصح الا من	المسلمين	فيعيد الكافر اذا أسلم والمغتسل يتعهد	للمعا	طف فينبـى	فى
ن	لكل ان يتوضأ قبل	الا	غتسال ثم يغسل جسده ويتبع المنابت والماء	وف	النـمـر ويخلل	لر

ك	كثيفها بفعله ثلاث	كرا	ت والغرض غسلة واحدة وسنته	خمس	غسل الاذى ان	ن
ت	تأطخ به والخشوع	م	الفصل على الرأس والتأطخ والتأطخ وتعد	المضمر	من الشعر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء	خلا	والحيض والجنابة يتداخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يفيض النظر	ظ
ب	يدخول الاثر اذا عر	فته	معه بالنسبة باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالخض والدقيق	و	ان يكون بضربتين للجميع	ع
ف	فصاء اناق لاله الى	سنة	وجهه ويديه والنفل ركن عند أهل	العلم	وينوي استباحة الصلاة اول	ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كما تقدم	م
هـ	هناك وضربتان فصاء	و	مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و	زيد	ت المصلاة أيضا	ا
في	في قول ومبيحاته	عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لعطش محترم او تحصيل	ل
ال	النفقة او قضاء الد	ين	بيعه او وجده ولم يجده	ما	يشترط به او وجد الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى او كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل او خشي عدو الو	دخل	اليه او خشي منه عدوا و	وا
ر	وعدة او مرض ربما قا	ست	نفسه منه التام او برد يخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضجع	ماث	في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فز	ال	العدو بطل تيممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد أحر	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم له لاله لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلوع ولا يصلي	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلي	ي
و	وراءها وقبلها من الن	ا	فل ماشاء والكبير يمسح الجبهة بالماء ويتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف	و
له	له من الصبح ويتيمم في	لو	وجهه واليدين للجريح باب الحيض	واسم	الحيض يقع على الدم المقيّد	ب
ب	بمسافات نذكرها	قا	لواول سنة تسع وأقله يوم وليس له و	الا	أكثر خمسة عشر كالطهور وهو	و
خ	خداقله وما لاكثره حشا	نح	فان عسر الاكثر فليدلم الحيض	شارة	تميزه فليترجع اذا	ا
ر	رجعت اليها والصبح	المشهور	ان التيمم مقدم على العادة قا	ذا	فقدته ردت الى عادتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطبق	ل
لي	لفظه م المبتدأة والا	نار	المعول عليها مدة الحيض ووقته	وتحويها	التيمم اذا نسيتها ثم	ثم
ط	طلبت الخصال	ا	حماطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	للزوجة ان يطأها	ا

وَيُحَرِّمُ رُطْبَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ
وَلَمَّا لَعِبَ وَرَهَا فِي الْمَسْجِدِ
وَبَقِيَ سَائِرُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ وَ
هُوَ سَوْتُونَ وَغَالِبُهُ
فِي مَنَاسِكِنَ كَانَتْ
عَنِ الْمَسْجِدِ مَبَادِرَ
وَالِدَمِ وَالْمَذَى وَالْوَدَى وَ
لَا يَنْجُسُ إِلَّا ذِي لَهْكَرَامَتِهِ
نَقِيتَ بِالِدَبَاغٍ لَا الْكَلَابَ
مَنْعَ الْحَمَمِ طَهَارَتَهَا
فَا مَا مَسَّهَا فَاذَا
عَلَى بَوْلٍ غَلَامٍ مَا عَتَا
يَجْزِي فِي بَوْلِ الْجَارِيَةِ بَلَّ لَا بَدَّ
لَهَا مَوْجِبُ سَوَى
نَامَ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ وَ
ثُمَّ وَقْتُ الظُّهْرِ
أَزْدَادُ أَذْنَى زِيَادَةٍ
نِيَّةُ الْجَوَازِ بِالْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ
يَوْمٌ بَيْنَ جَبْرِيلَ الْأَوْقَاتِ
هُوَ آخِرُ الْأَخْتِيَارِ وَالْجَوَازِ
الْوَقْتُ مِنْهُ بَطْلُوعُ الشَّمْسِ وَ
جَمَلَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ إِنْ عَصَى
زَمَنَ الْحَاضِرَةِ مَتَسَعًا فَإِنْ

وَيُحَرِّمُ رُطْبَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ
وَلَمَّا لَعِبَ وَرَهَا فِي الْمَسْجِدِ
وَبَقِيَ سَائِرُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ وَ
هُوَ سَوْتُونَ وَغَالِبُهُ
فِي مَنَاسِكِنَ كَانَتْ
عَنِ الْمَسْجِدِ مَبَادِرَ
وَالِدَمِ وَالْمَذَى وَالْوَدَى وَ
لَا يَنْجُسُ إِلَّا ذِي لَهْكَرَامَتِهِ
نَقِيتَ بِالِدَبَاغٍ لَا الْكَلَابَ
مَنْعَ الْحَمَمِ طَهَارَتَهَا
فَا مَا مَسَّهَا فَاذَا
عَلَى بَوْلٍ غَلَامٍ مَا عَتَا
يَجْزِي فِي بَوْلِ الْجَارِيَةِ بَلَّ لَا بَدَّ
لَهَا مَوْجِبُ سَوَى
نَامَ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ وَ
ثُمَّ وَقْتُ الظُّهْرِ
أَزْدَادُ أَذْنَى زِيَادَةٍ
نِيَّةُ الْجَوَازِ بِالْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ
يَوْمٌ بَيْنَ جَبْرِيلَ الْأَوْقَاتِ
هُوَ آخِرُ الْأَخْتِيَارِ وَالْجَوَازِ
الْوَقْتُ مِنْهُ بَطْلُوعُ الشَّمْسِ وَ
جَمَلَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ إِنْ عَصَى
زَمَنَ الْحَاضِرَةِ مَتَسَعًا فَإِنْ

وي	ويحرم رطبتها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحوض ما يحرم بالجنابة	اضيف الى	ذلك عدم التحليل ل
ل	لعبورها في المسجد ولما	تحت الازار والمصوم واذا انقطع حل لها	واحد	منها وهو المصوم م
و	وبقي سائرهما حتى تغتسل و	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه	واقبله بحجة والاكثر ر
هو	هو سوتون وغالبه ا	ربعون فان عبره وكالحيض في الرد الى هذه	المعارف	من العادة والتمييز والرد د
ف	في مَنَاسِكِنَ كَانَتْ	مبتدأة الى الاقل والاستحاسة لا تمنع الصلاة	والمعر	وف انما تصفط وتطهر ولا تغتف ف
ع	عن المسجد مبادرة	باب النجاسة وهي الكلال	ب	والخنازير وما تولد منها منها
و	والدم والمذي والودي و	جميع والبول والقيح والخر واليت	وهو	فيما عدا السمك والجراد ثم ثم
ل	لا ينجس الا ذى له كرامته	لو اولا يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيان	جلود الميتة اذا ا
ن	نقيت بالدباغ لا الكلاب	والخنازير ثم الخمر اذا تخللت فان طرح ما يقع	الاسم	عليه فيها مما يخلل ل
م	منع الحمام طهارتها	نجاسة الكلاب والخنازير لا يطهرها الا العسل	المتمكن	بما احدها من بالزغام م
فا	فاما ما مسها فاذا	الفسل عينا ولو بواحدة كفى	والفعل	هذا حتم وليس هو و
ع	على بول غلام ما اعتا	معينه الطعام واجب بل يكفي النفع	المضارع	للفعل وليس من
ي	يجزى في بول الجارية بل لا بد	من الفسل باب الصلاة	وما	يوجبها والصلاة ليس من
ل	لها موجب سوى	لام والبلاوغ من عاقل طاهر ما	عد	المرتد والسكران ولو و
ن	نام لم تسقط عنه وا	الاعذار هذه لا تصح منهم الصلاة	ا	لا الصبي فانه يؤمر بها ا
ثم	ثم وقت الظهر	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	ذلك	سوى ظل الاستواء ولو لو
ا	ازداد اذنى زيادة	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو	آخر الاختيار وتتصل صل
ن	نية الجواز بالغروب والمغرب	قته بقدر وضوء واذنين وخمس ركعات و	مبنى	هذاعلى ما يروا وا
ي	يوم بين جبريل الاوقات	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب	تسميها العتمة وثلاث الليل ل
ه	هو آخر الاختيار والجواز	طالوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه	الفجر والغداة وخروج ل
ا	الوقت منه بطالوع الشمس و	اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع	درجة وتغنى الفاتحة ثم ثم
ج	جملة القول انه ان عصى	بتأخيرها وجب فوروا لا فعلى التراخي	و	يستحب ترتيب القضاء اذا خال ال
ز	زمن الحاضرة متسعا فان	ضبيقة بدأ بها باب الاذان	نصب	المؤذن سنة وترتيب حروف ل

لا تعمل مقبوضا العروض والعروض هو الجزء الذي لا يعمل مقبوضا

ولا تكون الصلاة في الموضع الذي لا يعمل مقبوضا

١	لا اذان شرط في يس...	ذلك	للعاصرة والاولى من الفوائت ويقيم للباقي	و	لا تؤذن المرأة وتقسم ولو
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح افضل من الامامة ويثنى وتفرد الاقامة	و	جرت السنة بترتيبه وادراجها
٣	مع تشيئة لفظ الاقامة	صاحب	الصوت الجهوري الحسن اولى	وجزم	العلماء باشترائط ذكر عاقل
٤	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	هو مسجد جماعة ومنفرد او يستحب	الرفع	للمصوت به ولا يصح
٥	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستعز الا	بالضم	لأثنين اليهم لم يضر
٦	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والعدالة والنصب	و	له بهم يرا فان ترك
٧	ضربا جازا	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهر راجعا
٨	اصبعيه في صمخيه فان ابى	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مسبقا	و	في الجمعية لا يلتفت
٩	لليمين والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	ا	لصبح به زوال وال
١٠	عماد الليل وهو نمفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصدى الامام	لجزم	يان رزق المؤذن ويجعل جعل
١١	رزقه اجرة وقيل ذلك من	الحرام	بباب ستر العورة كما لما خذ طرفه	بالكسر	عن نطرها بل
١٢	واجب عليه سترها	سرا	وعملانية وقيل لا تجب في الخلوة	والجزم	بوجوبه الا في موقف
١٣	ضرورة اصح ويسن ان	يا	في الى الصلاة في قبض ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير ويعفى عما في الحرير
١٤	والاطراف منه ولا يرا	ة	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	الحر	قماعد الوجه والكفين وليست
١٥	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجد خرقه ستر قبله ثم دبره وليس له تر	كه	وستر غيره فان اعوزه
١٦	رياش صلى عريانا ولا اعادة	عاه	بباب طهارة البدن وما يصلى فيه	و	عاهه في تبطل صلاة المصلي اذا
١٧	وقد تعلية نجاسة و	العهد	لا تسقط عن جبر عظامه بنجس لا يزعه وان	نصب	في ترعه الا اذا حمله
١٨	ضرر متلف ويعفى عن قليل	من	دم البراغيث والفصد والبثرات وكذا ان يبرم	الجميع في	الاصح وكره فيما يروى
١٩	هنا الصلاة في طريق وحمام و	سار	اح ابل لا غنم ويحرم في المقصوب والحرير الاعلى	الاناث	ويصح في جميع الاحوال وال
٢٠	والانسان اذا تنجس احد قوبيه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال استقبال	كسر	البيت لازم للصلي ولا يعذر
٢١	جزما الا بشدة الخوف وبياح	له	تركة في نافله سفر سواء كان سفر	ه	طويلا او قصيرا او ابتعد
٢٢	الاخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المنتقل المسافر	مثل	الماشي ومن ينعطف
٢٣	مركوبه ويسترسل حيث	رسل	زمه الاستقبال بالاحرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو

ن	نأى عن الزممه ذلك بالنظر و	اهل مكة	يلزمهم ذلك يقيمون	وا	لبيد اذا اخبره عالم وقال ال
ن	نهم القبلة هنا قبل	الخبر	وان اخبره مجتهد فلا ومن صلى	بو	سط الكعبة أو عليها صحت
ص	صلاه اذا صلى و	الى بين يديه	سورة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سورة فلا ومن بان له الخطا ا
ف	ف في اسبقه انقباله أعاد	و	الله أعلم بباب صفة الصلاة	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس من
ا	الزموا النطق ويعين الرتبة ا	لما	فيها ويكفي لغيره نية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويوازي ي
ل	لفظ التكبير بالنية وندب	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبمذا	ك	يضعهما تحت صدره ولا باس من
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم ياتي بدعاء الاسفتاح	و	يتنوذ ويقرأ الفاتحة وهو و
ي	يرتل وقراءتها فرض والخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	جو	نه في الجهرية على قراءتها وأما ا
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذ	وجد	الاي من يعلمه الماتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان عجز عنها أبدل ل
وال	والبدل ان يقرأ قدرها من	سائرا	لقرآن فان عجز فذكر افان عجز	فو	قوا بقدرها وعليه أن يردد د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يده ركبته مطما وذا	ك	هو الفرض وما عداه دخيل في
لا	لا كمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان رب العظيم وهو و
خير	خير ويكرره ثلاثا فاذا	قي	بذلك اعتدل حتى يطمئئ	ذ	لك فرض والوصل في
ل	له بالتحميد والذكر المعروف	الى	آخره سنة ثم يصعد بجهته وأنفه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو و
ل	لم يصعد الا على الجهة كفي و	الر	جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنسا ا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	في التسبيح المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لدوا لدخول البلد والخروج
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب اخراج اليمنى ظاهرا	او نصبها	وافتراس اليسرى ولا يخفا فا
ت	تلك الهيئة فلو	خرج	رجليه من تحته كره الا في آخر الصلاة وبان	بالا	ذكر ثم يصعد ثانية وهل ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستجابها الا كثرون ولا يخفا	لف	ان الثانية في جميع ما روى روى
من	من سنة وفرضا كالاولى ولكن لا	بو	فيها بالاسفتاح ثم يجلس للتشهد	وجر	ت السنة أن يتشهد وهو هو
م	مقبوض أصابع عناده و	ن	المسبحة على فخذه واليسرى بسوطه ولبشر	ها	هنا بالمسبحة عند الحرف الذي
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة ياتي فيه	با	لمصلاة على النبي ونهى ع
ا	ان يرد عليها وقيل هي	دخلها	النهي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	ليا	ت فيه بالمصلاة على الآل ويستحب

منه في البيت والجزء الآخر من البيت يعني

ل	له أن يدعى وآخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فينبوي الخروج وسلام الحاضرين	والايتار	سنة وفي وجهه لنا	نا
ض	ض	وفرق	بين الركعات باختصاص الايام بالسورة	الرفع	للموت زيادة على	على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا نزلت	بالا	نام نازلة اسقطوا	ها
ب	بالقنوت سواء أصابت	أموالا	أو أديانا بباب صلاة المتطوع لا محذور	لف	في ان الصلاة من أفضل	ل
و	وجوه القربى وربوانها	عظيمة	الثواب والتجديد وسط الليل افضل	والنصب	بقيام كل الليالي اطلق	ق
ال	الكل القول بكراهته	وطلب	التمتع في غفلات الناس واخفاؤه	والخفض	به أفضل ومنه ما خصص	ص
ق	قيامه وشرع في	جاءة (و)	افضل العيد ان ثم الكسوف ثم الاستسقاء والا فضل منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد	يد
ب	بعد هذه للرواتب فيأتي	من	قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهد	ه
ض	ضايق في اثباتها بعض	ا	العلماء بركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	لياء	ت بالوتر وأدنى الصلاة هو	و
ا	ان يأتي بثلاث وأقل	الاصرا (ن)	بصلية ركعة واكثره احدى عشرة وصلاته	ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والفحى وهو من	ركعتين	الى ثمان وتحية من ورد	رد
قا	قادم المصطفى دركعتان	ما (لم)	يجلس (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدة ثمان	منها في الحج وصيه عرفة	ف
طا	طالها انها للشكر فا	ن	سجدة أحرم مكبر ارفع يديه بسجدة لا	سجدة ثمان	وفي القول الراجح	ح
ل	لا يشهد ببل يسلم	ومنهم (م)	من قال يشهد ومن سجدها في الصلاة كبره	وي (والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة	كبير	ة أو اندفع عنه ضرر أو عذر وسجد	للجميع	شكرا ويشترط فيها ما ساف	ف
م	من الطهارة وجميع	الاصم	المشروط في الصلاة بباب ما يفسد	ا	الصلاة) حدث الساهي والعامد	مد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرة النجاسة فان وقعت يابسة فتعاهدها فوراً	فكنا (كنا) لاسالم	منها وتبطل بكشف السترة فلو	و
ا	ازالتها ريح فسقطت	وز	على الفور لم تبطل وتقطع النية و	بالو	عديتها الى	لي
ل	لقيا غائب وبان	الدين	فلوترك فرضا من فروضها عامدا	او	زاد ركعتا فليأمن	ن
س	سائرهما أو تكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلت	وفتحه	تاء أنه سمعت اذا ضمها في	ي
ا	المصلاة أو تنفخ مختاراً فا	بز	زحرفين وتبطل بضمك استدعاء	وجره	لا بما غلبه ولو يكون	ن
ك	كثيرا بطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بتعمد الاكل و	با	لفعل الكثير غير المفرق	ق
ن	نعم هو كعمده ولا بأس	س	باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	لياء	تهواه وفارغ القلب	ب

ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل
م	مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشبه أويذافع الاخشين كرهه	الماشون	أمامه ان رأوا
ال	السترة بين يديه	وا	وتكبوها أثوا والافلائم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جعل
م	ما بين يديه خطا كفي و	كر	ه نظره الى السماء بباب سجود السهو	ونو	جبا عتماد اليقين ولا عذر
د	دونه في شك في عدد	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وندب	ن	يسجد للسهو ولو
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	وكوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهيا الى
د	دون القيام ثم عاد	لم ينتصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة	مكسورة	انه يسجد ولا شيء
ف	فاعلم على من سها	بعد	الامام واداسها امامه سجد السهو	ونو	جب الفارقة بينهما
ا	ان ترك امامه فرضا	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض	ن	مكان عامدا ثم
ن	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال
ف	فاعلم ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا
ث	ثبت السجود فسيه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس
م	معرفة طوله وقصره	بالقا	دير بل بالعرف بباب أوقات نهى عن	الفتح	لباب الصلاة فيها وهي
ا	اول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس
ن	نعم بالنهي جميع صلوا	نه	بل لا يكره شيء منها بركة ولا ما	أضيف	الى سبب كعائنة وجنازة ولو
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره بباب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو هو
ه	هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم	حد	ه وتسحب للامام واجرها
ا	اذا كثر الجمع أفضل	قد	م أبعاد المسجدين اذا كان الابعاد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف
ج	جماعة به ومتى	اراد فرا	قهم بطلت وكره لغير الامام اقامتها بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر لغريم	ورفع	الى ظالم وأكل ما يتأذا
ا	الجليل به كالبصل	عد	منه الفعل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة والاذكار ولك
ل	استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيها ان
ل	لم يطول انتظار الامام	له	ومن أدركه راكما أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينه وبين

جاءوا والمجنون الذي ذهب من عروضة وفية

جاءوا والمجنون الذي ذهب من عروضة وفية

م	من يأت به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوqa	الجميع	حرام وتحصل بان أدرك منها	ا
جز	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام بباب صفة الاثمة في الاولى	با	لتقدم ذور الكمال	ل
وا	واذا اجتمعوا قالوا الى	يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة ثم الاقربا وروى روى	روى
و	وجهه ان الاقرب والاقربا	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب ا	ن	الاورع بعدهما ثم يرجح	ح
ال	الاسبق على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	ان يكون الفاسق أعرف رف	رف
م	من العدل بالفقه فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصل الى امام يقوم واكثرهم له	يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك	ذلك
ز	زائل العقل وغيره ذين	عشر	كافروا خرس وارت واللعوامي ومستحاضه	و	الخنثى في حق الرجال ال	ال
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	ين	والمتنجس ولحان يفير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجبر في حرف	حرف
ال	الكاف من اياك وأ	عا	د المؤتم بهم لا بالمحدث وفي الامي وجهه	والحرم بهذه	التردد في	في
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	محدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والاخران تبع ع	ع
ي	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضع الحكم اذا حضر ر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبي	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف في	في
هـ	هـؤلاء بموضع مقا	ر	بالامام في الصبراء يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثمائة ذراع والاقرب ب	ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	ق أم اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما	ما
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كانا واحدا في غير المسجد لم يجز وأ	ما	المسجد فكل بناء وكل ل	ل
عر	عرصة منه في حكم ا	لله	موضع للجماعة وان بعدد من الفقر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد د	د
و	وجهه انه لا يضر وتقف ا	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريض)	و	من عجز عن القيام أو توخى خي	خي
ض	ضربا منه جاز	ت	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويؤتى ولو آل	آل
هـ	هذا به الى ان عجز ان	يو	في رأسه أو ما بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو و	و
و	وسط الصلاة قا	م	وأتم صلاته بباب صلاة المسافر	لماضي	في حاجته له الترخص ص	ص
ضر	ضرورة للسفر	التا	م وهو ستة وأربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الا بق والمشيغول ل	ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا فارق بينان البلد	صلى	الظهر والعصر والعشاء كلها ها	ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرمت مسافرا ثم أقام أو عكسه أ	وشك	هل أحرمت مسافرا أو مقيما أو
ز	أحرمت مصليا غير	ذی	سافرا ولا يعلم حاله فصلى خلفه أ	و	لم ينسوا القصر أتم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلاد أربعة أيام صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينسوا
ث	ثم أقام سنة يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	الى ثمان عشرة ليلة هذا
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه وللأسافر الجمع	ويقدم ويؤخر بين ظهر وعصر كما روى	وى
ب	بوقت أحداها ومغرب	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	ان تكون الاولى منهما
س	سابقة وان ينوي ما	أر	أده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	من	يده في وقت الثانية لا
ي	يلزمه الا ان يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فو	انها والتقديم للنازل أولى ولو
ط	طهرات وهو سائر آخر	شهيد	نابذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال ال
م	من القبلة وحارب عدو	أقله	مباح رتبهم الامام صفيين وصل الى بهم	ثم	إذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العقد ولم يك يك
ت	تجاه القبلة أحرمت	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقته وأتمت و	أحر	من بعده الاخرى ثم يقومون و
ف	في تشهد بعده فيخرجون	مما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب ب
ع	على الصحيح بالاولين ركعتين وبأول	ليك	ركعة وفي الرباعية ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع ع
ل	لنا قول يوجبها فيها و	له	مستند من الكتاب أما إذا التحم	ا	القتال واشتد د
ر	فاعلم انهم يصلون رجالا	و	ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وان جرح و	صب	جرحه دما في غيبا
ن	نسم لو تطلع بها شيء و	كان مستغنيا	عنه اللقاء بباب صلاة الجمعة ووجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ث	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط باعذار
ا	الجماعة ويكون العذر	محسنا	إذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصلى الظاهر وهو و
ن	نقى من الاعذار وفي	ظنه	ان الجمعة لم تنفذه لم يصح في قول	محزوم	بصحة بل يحرم عليه في
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصل	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكافا حرا	و	مستوطنا نار كالأطنن والخروج
هـ	هذا الذي تمتاده أر	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها يخطب قبلها
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للعمد والملاة على النبي والوصية	مرفوع	بذلك صوته ويقصر في احد حد

جز	جزئها ايته والاشا	رة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ايها طهارة وسستر ولا تصح ح
ا	الخطبة الا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين بشرط بحسوف
هل	استعملتها العرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح ولا يجب وندب	نصب	منبر وان يقبل على الرجال ال
م	مسلم ويجلس للاذان و	قد	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقتصرها والمسلم مد
خ	خير في الصلاة ولا بأ	س	بإظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و
ب	بالجمعة والمنافقين و	الله	أعلم بباب هيئة الجمعة يجب يست	غسل	الجسم لها حال ال
و	وجهته للخروج ويجزئ بعد	رو	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويربيل ل
ن	تنظف ويتطيب عند روا	حه	ويأخذ من ظفره وشعره ويابس أحسن	ثيابه	ويكسر ويمشي ي
ال	اليها بسكنية ويقرأ الكهف	في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات وايصلين ن
ع	على النبي فيه ويسأل	الجنة	والمغفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون
ر	ركوعه الاتحية المسجد	ثم	ليخففها او يستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب ب
و	ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به وأتموها بجمعة واعتدالها أتمها	الفاعل	لذلك ظهر اوفى وجهه شاع ع
ض	ضد منه يحرم بالظهر والذي	فشا	بين العلماء بحسنه انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقع له فقد د
و	وافق امامه في الحما	ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعرا للاسلام يحضرها ا
ال	الرجال والنساء والصبيان	وبا	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل
ض	ضوء النهار بطاوع الشمس ثم	يعو	دعمت الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مراجعة للاضحية وصلي
ن	ركعتي الفطر وقت اد	ا	لضحي واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحية فاذا ذا
ب	بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	بابكر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات ن
و	وفي الثانية يكبر خمسا	و	يرفع اليه ويصلي بقاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة يحرك حرك
الخ	الطواطير فيها با	لد	عاء الى التوبة وبإخراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عيدها وأما وأما
ب	بالاضحية في عيدها وندب	ا	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا ا
ن	ندب التكبير ليلتي العيدين ومتو	خيه	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحركات
ا	الى الاحرام بصلاة العيد في القول	الحسن	الصحيح والحاج لا يكبر ليلة الاضحية بل	يد	يم التليية فهي

س	سبيله الى ظهر النحر	وما	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ماصلا	ا
ق	قضاء كانت أو أداء لا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
ق	أطاله الله في مـ	ز	مطاعته باب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث	ثنائية يحرم بها ركعتين	بيد	أنه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو	و
ي	يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائدة والر كوع كما قد	مت	أربعة بسج في الاول منها	ا
ال	الى قـ درمائه	ا	درغنين في الثاني وسبعون وخسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س	سنة الكسوف	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	آخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
الك	اكثر الدعاء والتصدق من	الملك	بشيء فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فينشذ	ذ
ن	نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ث منه لا يقضى ولو	و
ث	ثارت أوقات صلوات معافا	انظر	بالصواب يقدم اخوفهن فونافان استوا	الجا	الجنزة قبل الكسوف هو	و
م	مصيب وان اجتمع الزوال والكسوف	قدم	الكسوف باب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء	ا
ا	الاودية والانهار	من	الناس أمروا بالتوبة والخروج للصلاة وا	غما	تكمل المضيلة بالتوجيه	ا
ل	لهم الى المصلي بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قبل	صائين بتخضع وشكو	و
وا	والشمس والسيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا غمزوا فلا	ضر	ر ويخرجون الهائم فاذا	ا
فر	فرغوا من الاجتماع وكانت	وكانت	الصلاة صلوات ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م	ما كان من التكبير فيبد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	ن
ف	في الدعاء يسط الرحمة في	اقطار الار	ارض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه و	الحا	ضرون يحولون ثم يتركوا	وا
ا	أرديتهم لا يحدون لها ن	عا	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجري	ن
ع	عين الماء وأول المطر	و	يغتسل فيه باب صلاة الجنائز	لا	ولي للكل ان يستعدوا	وا
ل	للموت ويردون مظا	لما	ويجذدون توبة وذلك للسريض أهم فا	ن	حضرة الوفاة فالمستحب يحول	ل
ت	تلقاه القبلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان	ن
ن	نزع روحه وهذا	وعلموا	موته عن عناء وشده لحياء ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى فا	فا

س	سجاء وفعل ما يبرى به	من دينه وشرع في بحه — يزهو	يقدم	في غسله وحينئذ	ذ
ت	تترتب السولية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالكاح ولا يخفا	فا
هـ	هكذا ثم الرجال الاجانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل ل	ل
ا	الغسل للنساء الاقارب وتر	ا كالرجال ثم النساء الاجانب و	تاخر	الزوج به — دهن وتاخر ر	ر
ج	جنس المحارم به — د	وعند عدم المذكورين يعم الميت ثم يسترا ليه	تني	طرفه ويده عن الفطر والمس س	س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و	ح شعره بماء وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجع	بنهما بغسله ومسح ح	ح
ا	احشاءه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسلة كافي	الابتداء	فان لم يطه — ر ر	ر
ا	استدعى بالماء وادا	م غسله حتى يطهر ويكون وزراو يجعل في	كل	غسله كافورا وذلك ك	ك
عمل	عمل مستحب أعني التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله هـ	هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بمخرج نجاسة بل يجري غسلها ولا يقرب	ا	لميت طيبا اذا مات مح — ر ما	ما
قط	قط واذا انهمرا الميت حتى	شق غسله يعم بباب الكفن يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل	قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	زوجها والفقير يجهز — زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقه وان كان رجلا ا	ا
ف	فالافضل ثلاثة اوابفن ابا	الاخسة جازو الثلاثة لفائف وان زاد	به	فقميص وعمامة والافضل ل	ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت او ثيابا زاروخا وقيص ولعاقبتين	ولم	يختار والا البياض وطيب ت	ت
ل	لان الحنوط والكافور وفا	ية تقوى البدن في صدره فيها و	يعمل	حنوطا في قطننة ويضعها ا	ا
ع	على المنافذ والمواضع التي	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) لس س	س
ر	رجل أولى بالصلاة عليه من أبيه	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا	دل رجل رجل رجلي	ي
و	وجوه القرب و	تنازعا فالاسن أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هذا في مجلس س	س
ض	ضم جنازا وقدموا د	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ويصلي	من	بمدها على النبي وآله ثم يكبر ويد و	و
و	والمأثور أولى فان اخل	بعلم يضر ثم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمه و	العو	د الى الثانية سنة اما ا	ا
ا	الذي هو فيها لا ز	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لنبي و	ادنى الدعاء للميت والسلام ويصلح ل	ل
ل	لها كل موضع من بيد	أو مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات بحذو ذو	ذو
ضر	ضرورة حذو امامه ثم	اذا سلم أتى بما بقى متواليا ومن فاتته	وهو	عن يلزمه فرضها أبع ح	ح

ب	بان يصلي عليه ابدًا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه	ر
و	وصلي عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخبره	مع النجاشي مشهور وروى حكم	م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	ثمان	مائة عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم يبلغها مثله	كفن	ودفن والشهيد اذا	ا
ق	قضا في الحرب وما افرق الفريقان	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجزوا	اذا	بقي حتى انقضت لم يبق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موت المسلمين كفار او لم يتميزوا	كان	المصلي ينوي بالقلب	ب
ف	فرض الصلاة على من	خط	قبله ان كان مسلما	باب الدفن	ذاجلت الجنائز فالأفضل	ل
ا	المشي أمامها والدفن فرض	على (الك	فاية والرجال أولى به والتقديم على ترتيب	سما	أهم في الغسل كما	ا
س	سبق والتعميق سنة لانه أ	حصن	ويلحد ويسل من قبل رأسه	و	يفجع على عينه مستقبلا ويجعل	ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعر	ر هناك بل يباشر بخدمه الارض ويدفنون	احدا	واحد ولا يردف	ر
ا	اثان للاضرورة ويقدم	في	الحمد أفضلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يمتغى ببر والتوجيه	ر
ط	طريق القبلة واجب والمخا	ر	نه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبر	زيد	ارتفاعا عن الارض شبرا ولا يباح	ح
م	مظلة ولا بنساء وترا	يع (ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب اغبر الذكور	ر
ت	تركها ويسلم عليهم و	الو	لي ان باقى بالمأثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعده ثلاث والجلاس لذلك	ه
ح	حتى يقصده الرجا	ل	يكروه والتعزية هي الحمل على الصبر و	زيد	فيها الدعاء للبركة وله	ه
ر	رعاية لليت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقريبه الكافر والكافر بالمسلم و	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء لزج	استولى	عليه لكن يحرم النذب والطم	بالا	يدي وغيرها وسواء قبل قبل	ل
ي	يموت الميت أو بعده و	عليه	ان يحتجب ويستحب لجيران اهل الميت في	بتداء	خزنهاهم أن يصنعوا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفيهم	في	يومهم وليتهم	وسايرا	ركان الاسلام من قال	ل
من	منكرا وجوبها ككفرا	جا	علا ولا تجب الاعلى مسلم حرا العبد	لانه	لا يستقل بملك ولا الكافر	و
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا ملكه وفيه خلاف و	خبره	وأحكامه تروى	وى
ف	في بابه وفي المنصوب و	الا	جوة قبل استبقائها قولان	و	تجب في المواشي والنبات وفي	في
ا	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخرجها من مالهما و	حر	م منها وتجب أيضا	ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العبيد فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كل	ل

ردف والتوجيه

المنع ما يكون ثلاث حركات بعد ما كان في الكلام

نحو قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

له نصاب ولم يخرج ثم دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يلزمه شيء (باب صدقة)	لو اتى في لا تجب الا في النسم
السائفة التي لا تصنع صنعا	اذا تم الحول عليها ولا حول للضال الا لجر	في حول الامهات وقيدوا
صورة الوجوب في	ذلك يلوغ النصاب فلا تجب في الخس وهي	اول نصاب الابل
غير شاة وفي عشر شاتان والحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	الابل اربع شياه فاذا
رضي بان يخرج بهيرا من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع
القول فيه ان بنت السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون وعلى	ست واربعين حقة
وهي ما لها ثلاث سنين والمذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت الى	احدى وستين بخذعة وهو
يكون سنين اربع سنين وفي (ست)	وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقة (ان) وعن	مائة واحدى وعشرين يصح
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	في كل خمسين يحضر
حقة والوقص عفو وان تسع	النصاب واتفق فيه فرضان كلمتين الكا	ثني اربع حقا ومثل
رؤوس خمس من بنات اللبون وأر	دت انراج احدى اربعين الا غبط ويصر ف	في ثلاثين بقرة
كاملة تباع وفي أر بعين	مسنة للتبيع سنة وللسنة سنتان والبا	في يكون فيه آخذا
تب تبعا في كل ثلاثين واخذ	امسنة في كل اربعين لا يتغير ثم الغنم وتا	في اقسام نصابه اربعة اول
عدد اربعين وفيها شاة و بعد	(هـ) قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (و) القسم	الثالث مائتان وواحد
ها هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومذ	اكبر ولا ميب دخيل في
سليمه فان حصل التمكن (في)	الواجب بان كانت كلها معيبة او ذكورا قبل و	ان كانت كلها صغارا
اخذت صغيرة واذا اشتركا في	نصاب اول يشتركا الا انهما منذ	دخول الحصول ان المال
كله مشترك في المراح و	اسرح والمشرى والفعل والراعى والمحاب فاللا	زم له ما حكم ملك مطلق
تكميل نصاب احدى بالآخر والمحرم (لو كان)	مبتدا ملكهما ثم خطاه في صفر فاحكا م	الخطاة لا يحدث
تبسوتها الا في العام الثاني وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذ الساعى ورب	المال لا يلزمه تسليم
من خيل لزمه فان سمع و اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النيات) هذه	الزروع ما ادخر منها وحصل
الاقنيات به وجبت الزكاة	فيه اذا كان مما ينبت الا دميون وكلها	سواء في الحكم
كالنطة والشعير ونحوهما و قد	الحقوا بذلك القطنية واما الثمار فيستحب (ان) تجر	في هذا الحكم ويخرج

م	منها الزكاة لكن لا تزل	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجناس	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه وجفاف الثمار خمسة أوسق و	بعدها	ذا يدخر في	ي
و	وعائه وقشره كالارز ونحو	هـ	به عشرة ويكمل النصاب بثمرة عام وزرعه فيما	تقول العلماء انه الاصح	ح	
هـ	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ظهر	لتحميل السقي أثر	ر
و	ومونة مثل السقي	و	ضع الدواليب ونحوها فنصف العشر وان سقى	من	هذا وهذا اخرج ذلك	ك
م	مقسطاً على ما سقى	بكر	أو غديره	باب زكاة	الد	هـ
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصاباً فـ	ازاد فاذا	ار	ا
ف	فضة ما تشاء درهم	ا	وذهب عشرون مثقالاً لزمه ربع العشر ولا يلجى	الى	تكميل أحدهما بالآخر بل	ل
ا	الردى من الأنواع يكمل بها	لحسن	منها ولا زكاة في حلى مباح	باب زكاة	المر	ر
ع	رضاً بنصاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	صحة	في الاثمان وروى	وى
ل	للارسطخري وجهه	مصر	ح بانه لو اشترى بنصاب ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للقيمة أو	و
ن	نقد دون النصاب	فا	ن حوله ينقصه من وقت الشراء	و	كذلك	ا
س	سنته وهو دون النصاب	دار	للتجارة واشترى به استأنف الحول	وسايرها	يقوم برأس المال ان حصل	ل
ت	تملكه بنقد والافيق	ا	بلد والرجع تابع للاصل ما لم ينش	واذا	ملك ماله أو باع من	ن
هـ	هذه الساعة نصاباً وقصدا	لحيلة	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أضيف	الى التجارة أصنافاً	فا
ا	أخرى لما لم ينقطع الحول	و	الله أعلم	باب زكاة	ا	ذ
جز	جزاً من النقدين وكان ما	قبض	نصاباً من معدن في ارض يملكها ولم يقع	سم	الملك عليها لا حد	ح
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر	على	القول الاخر الخس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال النصاب ان استمر	ر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ى العمل لغيره لم يضم وان كان	ا	كـ	كـ
بعد	بعد ومثله الر كازوتساو	يها	في اشتراط النصاب وعدم الحول محكوم به	سم	الركاز يقع على مادقنه	هـ
هـ	هلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسلام فهو لقطه	فا	ن كان جاهلياً وأحياً	ا
ال	الرجل الارض ملكها	ود	خل الر كاز في ملكه فان باعها لم يملكه	لثاني	وواجبه الخس وهذا القول	ل
جز	جزم العلماء به بلا دفا	ع	وهـ مصرف الزكاة باب زكاة الفطر	يجر	ى وجوبها على من هو	و

مسلم	حرفه	فضل	عن قوت	الكل	عن تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب نفقته	ر	اس	المال	النص	وص	ص
ت	تقضى	أنه	يباع	في	الافطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحكم بالاضافة	ل	ل	الوجوب	وب	ق	ل
ف	في	الافطرة	على	المؤ	دا	عنه ثم يتحمل المؤدى ثم انا	و	الصحیح	انه	و	و
ع	عجز	ولم	يقصد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجته ثم	ابن	ا	صغير	ثم أب	وقالوا	ا
ل	لا يلزم	زوجة	معسر	والكل	لها ان تخرج عن نفسها أو افطرة الناشرة فلا	فلا	ع	تجب	على	الزوج	مع
ن	نشوزها	ثم	وقت	الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل	ن	يبادر	باجراجها	ويجعل	ل
س	سابقا	للمسألة	ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطر اثم ودلها	الا	م	مر	بالقضاء	والواجب	صاع
ت	تقصد	بده	بالوزن	أ	و أحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	زيد	ان	خمس	اسباع	قفلة	وكان
هـ	هـذا	من	قوت	البلد	فان	زوتعذر فمدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي	فيها	وجوب	الزكاة
ا	اخراجها	ويجزئ	الاقط	واللبن	المحروس	ضبطا بانه يأتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاته	من	قوت	فعدل
ج	جود	الى	أعلى	منه	جاز	وفي	ن	خذ	صاعا	من	جنسين
ز	زاد	أحدهما	بمعا	سنه	(على	الواجب بباب قسم الصدقات) من منها اثم وزيدا	د	بافي	ق	ول	مقارن
ا	اخذها	ونصف	له	فن	خمين	ارايو خذ خمسة وعشرون ونصف وعن زكاة واد) بالا	م	كن	الاصح	لا	يلزم
ثم	ثم ان ادعى	عدم	و		جوبها عليه وذكر لذلك سببا و	ضافة	م	الى	ما	يخالف	الظاهر
ا	اخلافه	في	وجهه	وان تأ	ست	نفسه بالسلف وأخرجها دعاله بالبركة و	و	ان	مات	قدمت	على
ل	لتعلقها	بالمعين	والا	ما	م	اذا أتلفها من غير مسألة ضمنها و	الحسر	ج	عليه	ان	لم
هـ	هـززه	الفقر	للسما	بة	في	الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها	من	ضمانه	او هم
ج	جميعا	سألوا	منه	اخذ	ها فهي من ضمان الفقراء ولا تجزئها الصدقة	التي	ق	عجاها	الا	اذا	اتفق
و	وجود	استحقاق	الفقير	حال	الد	خول في الخول فان مات قبل الخول أو	ترفع	واس	تقضى	عنها	بشيء
هو	هو من	غيرها	فالعالماء	فيما	ملو	ه يقولون لا تجزئ له وله ان يسترجع منهم	الا	اذا	لم	يبين	عنده
م	ما	سالم	انها	زكا	م	مجهلة وصرفها الى الامام أفضل اذا انتشر	سما	عانه	فعل	المعروف	ف
فا	فان	كان	جائرا	فالافضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها و	و	العبرة	بالمال	ولا	ا
ع	عذر	له	من	النبي	و	التاخير النية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان	تنصب	وكيلا	ونويت	ولم	لم

ي	ينوه هو جاز وأهله ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزئ إلا الحر المقيمه	ال (مين	ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق في
ل	له واحد ا كان أو	عشر	ة على قدر الحاجة وله ا حرة عمله واختامت الا	خيار	في الفقير ومذهبن في ي
ن	نقته انه من ليس له	من (المال	والكسب ما يقع موقعاً من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمسكين عند د
س	سائر اصحابه امن لم يقعه هذه الجز	القعدة	الترية بل يجذب بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون بها
ت	تقول والبنية ممكنة قتلزمه	و	لو ادعى انه غدير كسوب	وكان	قوي اقبل منه مجرد
هـ	هذه الدعوى بلايين	فيها	ثم المؤلعة وهم كل مسلم ضعيف البية اذا ا	وليت	اليه خير احسن سلامه أو
ا	أصيل في الشرف برجي اسلام	احوته	ونظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا فاقنوا	ولعل	في الاصحاب من هو مردف
جزا	جزاهم باهل المصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هـ اذا ا
ا	المصنف جمع بين	سنة	الغزاة والمؤلفة فيعطى بما وبعصم	يقول	المستراد ان القوم وم
س	ساو واللطائفين فيتحير في	احدى	العطيتين اما مع الغزاة او المؤلفة	ان	شاء ثم المكاتبون وليس س
ت	تقبل الدعوى من	و (احد	للكاتبه الابينة أو اقرار سيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدى فلو امسا سا
ع	عليه مائة ووجد	خسرين	ردناه منها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قام	في كل من عليه دين ثم ثم
م	من غرم مالا أصح له أو	بين (ادم	الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	انصب	لما الغيرة والغرم المجرد
ل	لمصلحة نفسه لا يراد فيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	ريد	هم وصفا باهم الذين لا لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	اغنى وغيره وابن السبيل المسافر من أراد	بان	يسافر لرغبت المعاصي ي
ج	جازان يعطى مع المقرء	سد	ادما حجه ذهابا وايابا اذا ثبتت حاجته	ورفعت	بها البينة ولا تصل ل
ز	زكاة لمخالف في	الدين	ولا هاشمي ومطلي في باب صد	قا	ت التطوع في الصدقة لا تجوز ز
و	وهو محتاج اليها لمثل	بن	وغیره ممن تجب نفقه وان تصدق من لم	يما	رس المصبر على الازمته م
انم	انم اذا أتى على ماله و	عمه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضيل من من
ا	الكفاية نبي فالوجه	الحسن	ان يتصدق به في باب الصيام قد ثبت في	الخير	كون صوم رمضان ركنا ا
ل	لازما من أركان الاسلام	ور	وبة الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	لان	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل ل
ر	رآه فان قامت عند القا	ضى	بنية في يوم الشك أمسكوا وقصوا	ومثله	في الامساك معطرا ح
م	مسافرا الى بلد بعيد عنه	(في	سفينة فوجد أهله صياما ويحري الاسير	لعل	يصادفه الشهر أو شهر ر

عر	عرفه وعاشوراء كذلك	وإذا (منه)	مستحبة والايام البيض وستة من شوال	ومن) أصبح	متطوعا بصوم أو بركعتان	كان
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى	فريضة	الصوم أو الصلاة حرم القطع عليه	و	فيل يجوز ذلك وهو	إذا
من	ضعيف ومن دخل في تطوع	الحج (و)	العمره لزمه اتمامها والصوم في يوم فطرو	اضحى	وأيام تشرى لا يحل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح	(بكره)	وم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	المنذوبات	ويستحب لكل وقت الا	ا
ا	انه في المشرك الاوا	نحر	من رمضان أفضل لطالب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انه	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخر	ج (منها)	ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو أفضل	ل
س	سواء كان في تطوع أو	في (نذر)	ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه ان يثا	بر	عليها فان أوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	شوا	غسل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن	ل (زوا)	الاعتكاف عنه او عدة او اداء شهادة تعيبت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	في	أمر له منه بدكار يارة وصلاة الجمعة	انك	حكم التمتع وبطل فيه	به
و	ولو خرج من المسجد الى	البر	أو جامع امرأته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضر وذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة	والمرأ	في على بابها ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مملوك بغير قول قول	ك
م	مولى وزوج ولا يكتب أن ير	كب	ذلك بلا إذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي	تساير	في كثر من الاحكام وسند كرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجهه عليه أدائه	في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بدل ينصرف	ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه تطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب	لبحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للتردد يأتي الصبي	بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلا يراه ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح ان ما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر يصرف	ف
م	من مال المولى	ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	د	ونحوه ذهبا ويايا بئس المثل فان	رقت	قيمته عن ثمن المثل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا مد	خل	للوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
و	فملها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشى والسقيم	يم

ن	نشترط له الراحلة وان كان	في اطر	فالحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غسیر	ر
م	مخفف من النوع الثاني شيخ	عسا	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجر به أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره	فيجب عليه أيضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ ي	ي
ع	عمرة ومن كان	محرم	بالج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهر وشوال قالوا وا	وا
و	والقعدة وعشر الحجة من أحرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قا (لوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاق فاحرم به عمرة في أشهر الحج ولم	يما	طبل بل حج من عامه ولم يرح ح	ح
ا	الى الميقات لزومه دم فلو	عا (د	الى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجب به شيء غير ر	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضره كما تمتع وا	خبر	وأن حاضره من كان بمكة كة	كة
س	سأكننا وكذلك قري	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واسمكا	ن حتى	يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام وكذلك	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة ه	ه
ه	هذه في القضاء وبين ما	اقى	به من السبعة بباب المواقيت ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات ان	ان
ا	المسكن ذوالخليفة والشامي	با	بحجة والمصري مثله واليمن يلم ولنجذوما ولا	ها	قرن وللعراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	احرم بمحذاة بعدهما ومن دون الميقات او في	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائر البيت ناسك كالحج	و	زالميات وأحرم دونه لزومه دم والمعر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى ي	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرامه	أتم (و	وقيل من ديرة اهله (باب الاحرام) ومن سنه	التي	تقدمه العسل ثم يحرم وهو هو	هو
ج	مكشوف الرأس بعمرة أو	حج	ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحته لا لارتحال ال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم	بعد ان يلبس ازارا ورداء ابيضين و	الا (ولى	ان يصلي ركعتين والاحرام بمقيده	هـ
ع	عرف أولى وهو الاحمر	ا (م	بمعين وان احرم مطلقا صرفه الى ماشاء من ا	فمال	الحج والعمرة ولونوا ا	ا
وض	وضمن احرامه حجا وعمرة	اجتمع (له ذلك	وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند المضا	بقية وتغابر الاحوال ل	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	ويرفع بها صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب	وجلب خير ولا يلبس في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر ر	ر
وى	ويحرم لبس الخلف	و	ستر الرأس وتجب بذلك الفدية وللنساء ان	ولن	ذلك الا القفازين للبد د	د
ها	ها هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	ستعماله في بدن وفي في	في
م	ملبوس حرام ع	الى	وكذا دهن شعر الرأس واللحية لاشعرا	ذن	وبدن والفدية فيه تلزم لزم	لزم

ما في من الحج وهو مسقط عن من وجب

ما في من الحج وهو مسقط عن من وجب

ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقرء الحرم في باب صفة الحج اذا	لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ
ك	كغسل الاحرام وجده	الله (ثم)	دخل من اعلاه وفي الخروج يخرج من اسفلها	و	اذا رأى البيت ومثل ومن
ن	ثم بازائه اصطبغ	وكسا	عائقه الا يسر بطرفي ردائه وطاف من الحجر	لا	سود واستلمه وقبله وحاذ
ال	الحجر ورجع الى البيت	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فالاستلام	م	له سنة فيطوف سبعا يرمي
م	منه في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعة وكلها حاذي الركنين كان	الامر	في التقبيل والاستلام
ن	نحو ما كان ويأتي بالبد	ع	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمي المرأة	ولا	نضطبع واذا فارق ف
س	سنة أو طهارة أو طاف	د	اثر على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر (أو)	في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	ثر الى الصفا من باب ويسعى فيبدأ بعورده	النهي	عن البداية بالمروة ولا
ح	حساب للبتدي به بالشوط	لما	في به أولا حتى يأتي الصفا فيبدأ به	و	الاولى ان يرقى عليه الرجل
و	وهو وهو سنة مأثورة و	غا	بة ما يرقى قامه ثم يتزل ويؤتي فاذا بلغ موضع	السعي	حرك دابته وسعى ثم يركض
م	مشى به الى المروة و	نما	يسعى الرجل وتؤتي المرأة ثم يستحب الذكر	المعروف	في السعي ويسعى بينهما
س	سبعا وفي سابع الحج	و (فت)	الظهر يخطب الامام بمكة ويأمر المسافرين	الحجا	وربما يفتدوا الى منى ثم
ت	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	ما حتى صلى العصرين والعشائين والصبح و	زا	د في البيت كما قالوا و
ف	فاذا رأى على ثبته	مبا	في ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بغير	ة	واعتسل فاذا دخل ل
عل	عليه الظهر خطب وخفف	ركا	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام
ن	زوله عند الحشرات وكذا غيره و	أيضا كان	واقفان عرفنة كفي ولم	يذهب	أحد الى انه يتقيد قيد
م	منها يمكن واستقبل القبلة	واقام في	عرفنة الى الغروب داعيا معننا	با	لتهايل ويقول اذا
ف	فرغ من التهايل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومن كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
ع	عاقلا وقبل فجر الصرفة	قد	أدرك الحج والافق دقاته ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقعة دم
و	ويبيت بالمدلفة ويأخذ للجما	ر	الحصانها ويجوز من غيرها ويصلي	البا	ثتها الصبح مفلسا ثم يغسل و
ل	فمنزح فيقف ويذكر الله تقد	ست	أسماءه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادي محسرف لا بأس
ا	ان يسرع رمية حجر	وا	لا سراع هذا سنة ثم يرى جرة العقبة	كان	يكبر مع كل حصاة وليس
ت	تلبية بعد ذلك ورمى الجما	ربعين	الحجر شرطا فلا يجزئ غيره ثم يحلق أو يقصر	ولا اقل	في الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه

الان مسـتفعان فاعلان سن

لا يخرج من البيت ولا يخرج من البيت

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضاً (باب الانحية) هي سنة و	لنو	ضع وقتها فـتى لاح لاح
خ	خارجاً قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى	ن	(تخرج أيام التشريق وتجب بالنذر ر
ف	فان قات وقتها و	مضا	قضى المنذورة دون التطوع فان قضاء كان	المفعول	غير انحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة الشعر وظفرها	ن	أراد أن يضحى من أول العشر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضأناً ا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالثني و	لم	يجيزوا دونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت
هو	هو اذا كانت البدنة المذكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز ما للمعينة	رثا ثم او تصدق بثلاث وبهـدى ثلثا فافا	فا	ن كان عيباً ينقص لحمها ا
فا	فانها لا تجزئ وليأكل كل	قد	بشرب فاضل ابن المنذورة ولا	يرفع	من لحمها شيء ي
عل	عليه الا التصديق بجزء منها ولا بأ	س	اعلم في باب الصيد والذبايح لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سواء سوا
ا	الى غير الفقراء و	الله	ي في الخـبر ويشترط كون الذابح من	يقول	بالاسلام أو كتابياً تعمل ل
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	الا الظفر والسن والعظم ولو	ضرب	الصيد بمنقل فبات لم يحل وقد د
م	مناكته بكل محدد يكسب جراً	حه	وعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالخيل ل
س	سنت في ذبح المقد	و	اع النعم الا الابل فانها تعقل ثم يفخرها الر	جل	قائنة والذي أوجبوا وا
ت	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر	نو	الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما نقل ل
فعل	فعله من ذلك قطع مجاً	ر (ي	ي جارحة بصيد فقتله نظرت	أول	الامر في الجارحة هل تكرر ر
ن	نعده سنة وان ا	ضر	وغاية حتى تعلمت بحيث تؤمر فتفعل وتتهى (ن الفعل	فتترك الفـعل ولو و	و
ف	في طلب الصيد سعيها رايحه	واقام	يسكه فاذا أرسله من تحل ذكاته فقتله	وكسر	ما يعتنع به كجناخ وقوائم يـم
ا	أدركه جائعاً لم يأكل	الملك	له في المكسور ان قتله بظفر أو نابا	ما	بالمثقل ففيه قولان ولو قتل تل
ع	عدداً القتل ذكاة وثبت	الا	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبل	أن يموت في موت عاجل ل
ل	له صيد فرماه حل	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يـل ولو شاركه جارحة) اخر	ي	لجوى أو أكل الجارحة أو و
ا	امام نـل ان يقع على	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جرحاً غير قاتل ل
ن	تغلت معه وغاب في	انحلا	هـارياً فوجده ميتاً بهـ ذلك	كان	أكله حراماً وأما وأما

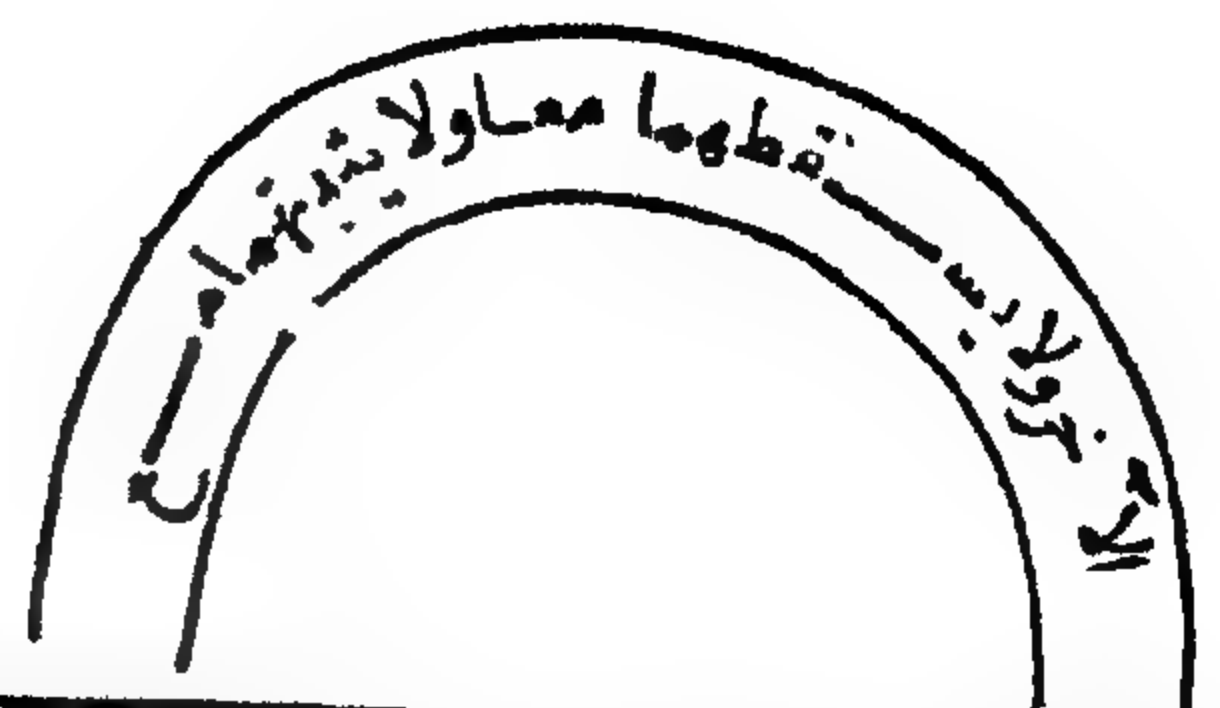
في ع-لى مفاعيل فـ

في ع-لى مفاعيل فـ

هـ	هذه الجوارح والمرامى كا	فا	اذا ارسلت على غير صيد أو قصدت في	العقل	بارسها غرضا فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	و	هو ينلنه غرضا أو رمى صيدا جاوزه	متعديا	الى غ-يره فقتل	ل
ج	جازا كله ولو نصب س-كينا	لما	رمن الصيد فوق عاه اذا لم يحل ب-باب	ا	لا طعمة لا يحل من الاهلية لحم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما أ	علم	الاحم الحيل ويحل في الوحشة لحم البغا	لى	والا رانب مطلقا	ط
ثم ال	ثم اليربوع ويدخل في	الملك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كواين فهو ما كول وفيه اثنان	ن
م	من الس-نانير	المو	لدة في البرارى خلاف وكذا في ابن	اوا	والصبيح التحريم ويحل كما سبق	ق
ض	ضرب وقفه ولا	يد	خل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا النور	كثير	ويحل بقرو وحش وجماره وابس	س
ا	الحشرات ما كولة وأ	بو	التحليل أكل ما يتقوى بنابه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل كل منها لحم	م
و	وال ودج-اج و	فا	خنة وجام وعصفور ونحوها وحرموا من الطيور	ر	ذوات الخب وبما يتبع على	على
ع	عروض الجيف يا كلها ويكر	هـ	أكل الجلالة ويحل من حيوان البحر السمك	بلا مدا	وكذا غيره في الاصح وانس	س
مب	مباح منه السرطان	والد	واب التي تعش برا وبحرا ويحل طيره الا اللقاقى	والا	بالح-ر الانتهاء	ته
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدناء	هـ	كالجمامة ونحوها وكل طاهر لا يضر حلا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	ب
ى	يؤكل في العادة أم	اقدام على	أكله اخ-تراعا ولا يحل نجس	وا	بيع للمص-طر ما كان محرما	ا
على	عليه كليتة واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالخمر ولو	نصب	الس-رس أو علس ورام	م
م	من-ا أن ينبج له أ	ن	يتداوى بالخمر لم يفعل ب-باب النذر	ماعد	الق-ربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فصح س-وا المجازاة أ	وأخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	هـ	فلا يصح النذر بمجرد	عرد
ا	النية وحده	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	على كذا أو	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور اللجاج	هى	كقوالك ان قلت فلانا فله على ان	اعطى زيد	اكذا فهو ذ-م	م
ى	يوجبها بعينها بل خير	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيا	كان مباحا فاللازم	لازم
ل	له اذا حلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الزم	نفسه الخروج	ن
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة أو مطلق الزمه قصده اما بنحو أو	عمر	قوله نذر قصده ما شيا	ا
ف	فالمنى يلزمه فان عين مشى	خمس	مراحل مثلا مشاها وان اطلق مشى من د	و	يرة أهله ولو نذر الج ماشيا أو	و
عل	على مركوب لزمه	و	فانذره لكن من الميقات فان خالف الزمناه	ملا	سواء نه ومسجد المدينة والاقصى يلزم	م

١	الوفاء بنذر زيارتهم ولا	تسمين	زيارة مسجد غير هام معتقد أو جوبه بالنذر	و	لونذر النحر بمكة ولم يذ كر	ر
ت	تفرقة الحرم بها	لرم	النحر والتفرقة وإن نذر النحر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزماه وإن أفرد	د
ن	نذر النحر عن	ا	لتفرقة لم يلزمه النحر لم ينحر عني وما أشبه ذلك	من	أطراف	ف
م	مفـاوز الحرم	ملك	والموات سواء ولو نذر الهدى للحرم وسكن	النفـت	لزمه الجذع من الضأن أو	او
ا	الثنى من الأبل والبقر و	الو	صوف من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	م
ع	عليه بوجوب نقله ثم	يد	فعلى فقراء الحرم كتاب البيوع	منعوا	الصحة البيع الأمن عاقل	ل
ي	يكون غير مجبور عليه	وجمل	الإيجاب والقبول شرطاً فإذا أورد	نه	قلت بملك أو ملكك مخاطباً	ا
ل	للمشترى ويقول	في	القبول اشتريت أو ابتعت وينتبت الخيار	في	المجلس فإذا تنـفـر قالزم زم	زم
ن	نعم لو اختاراه لزم مع	حبس	المجلس له ما فأن تباعاً وشرطاً	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واج وأجازوا الخيار فيه إذا	حصن	بمدة ثلاثة أيام فادونها الأفيما	به	بحرم الربا وأول	ل
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	تعز	ي إليه المدة الأمن التفرق	وتعز	ضوالعكم بالملك في مدته والظاهر	ر
ا	انه ان اختص بالخيار	وا	حد فالملك له وإن كان له ما فوق وطا	يفه	تختار انتقاله بالعقد	د
و	وطائفة تختار بقاءه وإن أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان المتلف	ف
هـ	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان تلفه	غيره	اما المشتري أو	او
س	سواء من سائر	الا	(جانب نظرت فان تلف بفعل أجنبي خير بين ان	يقو	م على المتلف أو يفسخ وإذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	أوه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالعقار بالخيار والخروج	ل
هـ	هـذا هو القبض المعسرو	ف	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
س	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينتفع به ويحرم	م	بيع كل مـلـوم وم	وم
تع	تعلى به حق آدمي مثل	ا	لموقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ز	بيع الجـمـانـي المؤسس	ل
م	من جنائنه ما لا شاعل	ملك	وقبضه على القول الاظهر الجـد	يد	فان أوجب ما لا شاعل	ا
ل	لذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	لقولين ولا يجوز بيع ما لا يملكه	البائع	الأمن طريق ولاية أو	و
م	من طريق نيابة وا	بعد	قول قديم فجوز بيع الفضولي إذا قر	ر	وليس البيع للعـدوم	م
ج	جـائز والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	فعت	الصحة عن البيع إذا كان مجهولاً	لا

ز	زمان أجل ثمنه أو فيه غرر	ثم	بيع المجهول قدرا وصفة لا يجوز	ز	وكذا بيع ما لم يره لا يجوز
و	ولا يجوز بثن مجهولا	ما	قدره أو وصفته وان باع شاة الا	يد	ها أو لاجلها لم يجز ويحرم
ا	أن يعلق العقد في البيعا	ت	على شرط ولو باع عبده وعبده الغير	ا	بطلناه فيهما على قول
و	والصحيح من مذهب الشافعي	وجه الله	انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل
ر	رجل عقد البيع	في	ساعته بمشرة نقدا أو عشرين نسيئة لم يجز	و (لا	يجوز بيع التفريق بين الادميات
و	وأولاده تن بالبيع والا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريمه وجاز بيع احدهما
ق	قبل الاخر ويطل على المحتا	ربيع	مسلم الكافر وشرط فيه مصلحة للمقرب	البائع	أو المشتري لا بأس
فيه	فيه وذلك مثل الخيار و	الا	جل والرهن والضمين وان شرط في العبد	لا	عناق صح العقد وليس
ب	بجائز الامتناع من عتقه	و	للبيع مطالبته بالعق و لا شك	نه	اذا شرط شرطا وهو
ين	ينافي مقتضى العقد ولا ينا	ل	العاقبة فيه مصلحة لا يجوز اذا	نعت	العقد بالبطلان فلا
ي	يجوز للبتاع قبضه	وأجمع	العلماء على انه اذا قبضه فالرد لازم	له	ويضمنه ان هلك قبل
ا	ان يرد به بقيمة هي ا	كبرا	لقيم من يوم القبض الى التالف	و	ان كان لمنه أجرة فلا خروج
م	من المطالبة بالبتاع	ا	كانت جارية فوطئها وحلت فالولد	حرو	يلزمه المهر وقيمه يوم الولادة ثم
ف	في مـونها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يختص بالصبر	ف	والما كول والمشروب ولا يخفا
ا	ان التحريم في النكاحين	له	علة واحدة وهو انهم ما قيم الاشياء وفي	ا	لما كول والمشروب يحرم لاجل
ع	علة واحدة وهي الطم	على	الصحيح وفي هذا قول قديم يوجب	لعطف	على الطم بالكيل أو الوزن مطلقا
ي	يـرى انـه لا ربا	ا	لا في مطعموم يكال او يوزن واذا بعنا الجنس	الوا	حده منها بمثله لم يحل
لن	لنا التفاضل والنسار	خراج	الابدان عن مجلس الخيار قبل التقابض	و (ان	كان بغير جنسه تطرت فان حرم
و	وجود الربا فيه العلة و	ا (حدة	كالذهب والفضة جاز التفاضل وحرم النسا)	وا	لتفرق قبل التقابض وان تجرد
ال	التمن والمتمن من العلة	او	جبة للتحريم كالذهب والشعير والفضة وا	لغا	لوزج جاز الجميع وأي
نوعـين	او انواع	يد (خل	الجميع منها تحت اسم خاص يجمعها فهي جنس)	و	احد كالعقلى والبرنى يلزم
نوعـها	اسم التمر	و	ان لم يجمعها اسم خاص كالحنطة والشعير	ثم	اللحم والشحم والالية
وال	الكبد فهما اجناسان	تقليد	العرف للغة والصحيح ان اللحم	وا	لالبان اجناس ولا يصح



ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة (صا)	في	العرف يفوت به غرض كامل ل
ا	إذا غلب في عامه	عامه	ذلك الجنس عـ مـ سواء كان ذلك	الا	مـ مقارنا للعقـ دأ مـ
خر	خرج به العيب	ذلك	بعد المقدوق قبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الرد حتى خرج ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الرد سبيل ووقته على الفور فلو علم لـ لا	ا	وفي الصـ لاة أو لا كل فخر ر
ل	للصبح أو الفراغ من الماء كولو	المشر	وبلم يضر ثم يرد عليه أو يرفع الى الحاكم فان (غا)	ب	فـ يرفع الامر الى ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقـ و	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه اذا فسخ الملك لـ
ي	يردها بل تبقى له	وا	ن اشترى عبدين فوجد باحدهما عيباً	عاد	هـ وحده وفي قول قول
فـ	سقط عند الاكثرين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فحقه من الرد يسقطه هـ
هـ	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كـ تدو	يد	البطيخة لا يعرف الا ا
م	من تقو يرها لم يضر	ن	كسرة در الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من ن
ا	العيوب فاطهر الاقوال بحجة (انه	انه	يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان جهله البائع دون	غيره	بوابـ اذا ا
م	ملك شيئاً بهـ ووض	ثم	أراد بيعه من ابحجة جازا ذابن	ر	أس المال وقد راج واذا ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخبر به فيقول اشتريت بكذا ود	فعت	أجرة كذا أو عملت مع ع
ا	التمن بكذا ولا يخـ يربان	عا	مـ ذلك ممن وان أخذ شيئاً من لبنه و	ز	وائده المـ وجودة حال ل
و	وقوع المـ قد وجب الاعلا	م	به وان اشترى عبدين صفقة جازتفر	يد	هما في المـ ابحجة بالقسط ثم م
ل	لو قال أولا التـ ن	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالتـ قول	الا	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف في
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بمائة أو قيمة ثم ا	نه	أورد بعد ذلك شهودا ا
ثـ	يثبتون شرائه بمائة و	سبع	لم تسمع دعواه ولا يثبتـ و	فاعل	التجش آثم فاعـ لم لم
هـ	هذا وهو أن يكون التـ مائة	مائة	مثلاً فيساوم مالكها فيها باكثر	و	غرضه ان يـرى ي
م	من يطلبه ذلك فيفترو	خالف	الامر وأثم من يبيع عـ لى يبيع	غيره	وهـ وان يقول لـ امر مـ
ا	اشترى شيئاً بشرط	ا	لخيار افسح البيع وأبيعك أرخص منه و	لا	يدخل على سوم أخيه وهو و
م	من يجيء الى مساوم ما	شر	الساعة بل قد انعم له فيزيد عليه فا	نه	يأثم ويبيع الحاضر للبادى ي
ع	عندنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبـ دوى بساعة يحتاج اليها والناس	معطو	هـ التـ فيقول الحاضر هو و

ا	الى ويأمره بالوقو	ف	ايبيع له قايلا قليلا والبدوي لا يحرم الوقو	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	ا
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشترى منهم فلو قدموا	و	بان لهم الغنم تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجو	زان	يقضوا الجواب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه أو بعده أو	او بعده أو
ق	قد رالتن وضعه نظرت	قا	ن لم يكن له ما بينة تحالفا فيحلف	ذلك	على نفى أصل	صل
ت	تلك الدعوى التي أ	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخر فيحلف ايضا	ا
ض	ضد عين صاحبها	ه	واحدة ثم لا ينفع العتق حتى يفسخ و	ا	ن اختلفا في عين المبيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	مر مفسد لله فقد كال شرط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	ط
ال	الصحة على الصحيح عند أهل	لعلم	فان قال البائع لا أسلمه الا بعد	التو	فية وقال المشتري ما أنا	ا
م	موفيك حتى أقبض المبيع	قا	نه يخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	ا بواب السلم لم يسم السلم لم	لم
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	المسلم ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور	ر
ن	نقد المال في المجلس فان أر	سل	العقد في الذمة ونفرا قبل قبض ر	أ	س المال لم يجز وقعد	د
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ر بالوصف فلو اسلف ف	ف
ع	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادقة والعطروا أصنا	فه	والحيوان والعم جاز ويلزمه	ه
ف	في السلم أن يأتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح ح	ح
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر ر	ر
ولا	ولا ماداخله النار مثل	ا	خبر والشواء ويجوز في الجبن وحل التمر والزبيب	وكل	مختلط يضبط ككوب كنان	ب
ت	نكون لجنه ابريسم أو كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	ا
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو الذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصح	لح
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح للسليم حتى بين وضعه وما عر	جمع	مثله أو كان لوطب يومئذ	ذ
ت	تم ذكر تحصيله فلا	مراه	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	و
ف	فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أجود وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول و	ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له بعد قبضه منه	للو	اجبات غلظت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقتدر ثم	م

ن	تقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزافا بباب القرض	نقول	انه مندوب اليه يجري
م	مجرى القرب وتجوز	ه	في كل ما كان السلم فيه	جا	نزل الا في ثمن وهو
س	سلف جارية للقرض	فا	نه لا يجوز وعلمه بالقبض على الصحيح وفي	ني	بالتصرف فا كان له مثل
ت	توجهه على المقرض	دا	طوبى تسليم مثله وان كان متقوما	ز	رد مثله في الصورة والجثة
ف	في الاصح ولا يحرر	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرم منفعة	يد	فعله المستقرض زائدا
عل	على ما اقترض لم يعمر	علمهم	ذلك هذا اذا دفعه المقرض من	نفسه	ولم يشترط ولو انصرف
ن	نحو غدير بلاد اقترض	وا	ناه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	يرفع	الا بمؤنة فـ
س	سبيل الى مطالبته بالا	د	ابل يطالبه بقيمة في بلد الاقترض ويجوز	ز	مطالبته بمال مؤنة في النقل
ت	تلقاه اذا نقله	وا	لله أعلم (باب الرهن) من جاز ان يقترض	يد	اين صح رهنه ولا يرد
ه	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للازم كمن المبيع أو يؤول الى	لا	رام كائن في الخيار ولا خلاف
ا	انـه لا يصح	لطا	ليسه الا بالايحاب والقبول ولا يـ	نه	لازما الا بالقبض ولو
ج	جرى المقعد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما بازوان نشاها كان الحاكم	فاعل	ذلك وأمـ
ز	زوائد المـ رهون التي لم	تو	جد حال المقعد فهي خارجة عن الرهن	و	ما بطل بيـه بطل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بثمنه لم يحز ولو	ير	هن النخل وهو غير مؤبر
ا	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وادخال الشرط المنافي فيه بر	فع	صحته ويبطل في القول اتوى
ع	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الناسد ولا ينقذ من الرهن	نفسه	شي قبل قضاء الدين ولو
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يحز	لا	بأس باستعماله فيما لا
ن	تحمـل منه مضرة في	لما	د كاركوب والاستخدام ويـه ويـهـه الا	نه	يشـترط في اجل
ه	هذه الاجارة ان لا تدو	م (الى	بعد حلول الدين ولورهنه من المرتين بدین آخر)	تو	ثمنه له لم يجز ولو
ا	أعتقه وهو موسر عتق	الشر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهنا ويدها	كيد	على الرهن هذا ناص
لع	اعتق الموسر في قول من	يف	ينفذ عتق الموسر ولو جنى اقتص منه	وكذلك	لو ألتف مـ
ر	رجـل أو جنى جنابة توجب	ا	لـال يبيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	يؤنـه في ذلك
ب	بطريق الارش رهنـا	بو	ا أن يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	رد قال قولـ

م	مَنْ يَمُوتُ مِنَ الْمَرُوضِ وَالضَّرْبِ وَدَقِّ بَيْتِهِ	غِي	إِلَيْهِ مِنْهُ (بَابُ التَّفْلِيسِ) لَا	شَبْهَةٌ	أَنْ الْمُؤْجِلَ لَيْسَتْ الْمَطَالِبَةُ بِهِ	هـ
ج	جَائِزَةٌ حَتَّى يَحْلُلَ فَلَا يَمْنَعُ	صَاحِبُ	الَّذِينَ الْمُؤْجِلُ مِنَ السَّفَرِ وَأَنْ كَانَ حَالًا	و	أَمْكَنَهُ الْوَفَاءُ لَزَمَهُ الْوَفَاءُ	ا
ز	زَمَ الْأَمْكَانَ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ سَفَرِ	مَكَّةَ	وَعُيُوبِهَا وَيَأْمُرُ الْحَاكِمُ بِالْوَفَاءِ فِي	الْبَدَلِ	أَيْهَ فَاِنْ لَمْ يَقْبَلْ	ب
و	وَأَمْتَنَعَ بَاعَ مَالَهُ	و	قَضَى دَيْنَهُ فَإِنْ أَدَّى الْأَعْسَارَ وَقَدْ عَرَفَ لَهُ (مَا)	ل	حَبْسَ حَتَّى يَثْبُتَ بِفَرَاغِ	غ
ا	إِلَيْهِ مِنْ الْمَلِكِ وَلَا يَقْبَلُ	فِي	ذَلِكَ الْأَخْبَرُ يَرَوْنَ لَمْ يَعْرِفْ حَلْفَ وَلَمْ	يَتَمَعَّ	وَنُظِرَ بِالسَّلَامَةِ	س
م	مَنْ الْحَبْسِ وَقَدْ جَرَتْ	السَّنَةُ	بِالْجُرْعَةِ عَلَى الْمُدْيُونِ إِذَا كَانَ	مَا	لَهُ يَجْزِي عَمَّا	ا
ط	طَوَّلَ بِهَ وَسَأَلَ	ا	لِغَرْمَاءَ مِنَ الْحَاكِمِ ذَلِكَ فَيَنْتِزِعُ نَصْرَهُ فِيمَا	قَبْلَهُ	مِنَ الْمَالِ لَا يَنْفُذُ إِلَى أَنْ	ن
ي	يَنْفُذُ عَنْهُ الْجُورُ	لَنَا	بِتَ فَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ بَيْعَ شَيْءٍ	مِنْ	مَالِهِ اسْتَحَبَّ لَهُ الصَّبْرُ	ب
ال	إِلَى أَنْ يَحْضُرَ أَنْ كَانَ لَهُ	نِيَّةٌ	فِي الْحَضَرِ أَوْ وَكَيْلَهُ وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ	إِلَّا	فِي سَوْقِهِ وَمَا خَافَ فُسَادَهُ قَدِمَ	م
ع	عَرْضَهُ لِلْبَيْعِ وَ	أَمْرٌ	بِقِسْمَتِهِ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ الدِّيُونِ وَمَنْ	عَرَفَ	فَإِنْ مَالَهُ وَهُوَ قَارِغٌ	غ
و	وَلَمْ يَشْغَلْهُ بِاسْتِحْقَاقِ خَيْرِ بَيْنِ	أَنْ	يَفْضَحَ أَوْ يَضَارِبَ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ فِي	ا	لَا صَحُوفٍ قَوْلُ	ل
ض	ضَعِيفٌ يَدُومُ تَلَاثًا ثُمَّ	يُنْبِئُ	عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ نَقَصَ بِفَعْلٍ مَضْمُونٌ أَخَذَهُ (ضَارِبُ)	بِ	بِالْبَيْتِ قَاتِي وَلَوْ	و
و	وَجَسَدُهُ وَبِهِ زِيَادَةٌ تَمِيزُ كَالطَّلَعِ	الْمُؤْجِلُ	بِرَبْرِجٍ فِيهِ دُونَ الزِّيَادَةِ أَمَا غَيْرُ الْمُؤْجِلِ	و	الْحَالِ فَكَثُرَ الْأَصْحَابُ	ب
ا	أَجَازَ وَارْجَوْعَهُ فِيهِ وَأَنَّهُ	يَدُ	خَلَّ تَبَعًا وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا	يَجُوزُ	لِلْغَرْمَاءِ أَنْ يَخْلَفُوا	و
ل	لَيْثَبَتُوا لِلْفُلَسِ دِينَارِي	يَه	وَاللَّهُ أَعْلَمُ (بَابُ الْجُرْعَةِ) لَا يَصَحُّ	إِبْدَا	تَصْرِفَ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ فِي حَالِ	ل
ن	نُزُورَةٌ وَلَا غَيْرَهَا وَيَتَصَرَّفُ	فِي	مَالِهِمَا إِلَّا بِثَمِّ الْجَدِّ ثُمَّ الْوَصِيِّ وَقَالَ	ل	بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَمْرَ	م
ب	بَعْدَ الْجَدِّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا	تَمُزُّ	إِلَى الْيَاوَلَايَةِ إِلَّا بِنَصْبٍ وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِمَا	مَعْرُوفٌ	وَالْمَصْلَحَةُ وَيَفْعَلُ بِالْأَغْبِطِ	ط
و	وَيُنْبِئُ لَهُ بِالْأَجْرِ	و	نَ الدِّينِ وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا حَاجَةً مَخْجُوفَةً	فَتَ	أَوْ غِبْطَةً ظَاهِرَةً وَيَحْلُلُ	ل
ر	رَهْنِ مَالِهِ إِذَا اقْتَرَضَ لَهُ	فِي	حَاجَتِهِ وَلَهُ يَبِيعُ مَالَهُ لِلْمَصْلَحَةِ نَسِيئَةً وَبِرَهْنٍ	مِنْ	الْمَشْتَرِي تَوْثِيقًا	ق
و	وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ وَيَرْكَبُ كُلَّ	سَنَةٍ	مَالِهِ وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا بَلَغَ وَأُ	نَكَرَ	دَعَاوَاهُ الْإِنْفِاقِ الَّذِي	لذ
ق	قَدَرَهُ وَقَالَ أَنْفَقْتُ مِثْلًا	ثَلَاثَ	ذَلِكَ أَوْ نَصَفَهُ فَإِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا صَدَقْنَا	ه	بِمِيزَانِهِ وَأَمَا غَيْرُهُمَا فَذَهَبُ	ب
ب	بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَصْدُقُ وَ	تَو	خَذَ بِيَمِينِهِ وَقِيلَ لَا يَصْدُقُ وَبِلُغَةِ الصَّبِيِّ	و	هُوَ رَشِيدٌ يَجِبُ الْخُرُوجُ	ن
فِيهِ	فِيهِ مِنَ الْجُرْعَةِ وَالْبُلُوغِ	فِي	الْغُلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ ثَمَامٍ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً (وَمَعْرِفَةُ)	بِ	بُلُوغِ الْجَارِيَةِ بِمَا فِي	ي

ب	بلوغ الصبي وبالحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه دة وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم	زم
ن	نظر الرشد ولا يقع بمعه	الملك	بل بمقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه	ه
فا	فانهم ما يصحان وباذن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	باب الصلح	ح
م	من جفع الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع وأحكامه أحكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بمين واتفاقا على	بو	ية اشترط في ذلك	ه
ع	عليهما القبس في المجلس فلو أرا	د	أن يصالح عنه أجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينه اصح وثبت	ت
و	وان كان عين	فتو	جب ان يقول هو مقر لك وقد وكلني	زيد	في مصالحتك فلو كان	ان
لا	لا انسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فاشترع اليه جناحا	و	كان عاليا في الجسور	و
ت	تم تحتها المحاميل	في	ظهره والجمال جاز وليس ذلك	جا	زا في غير النافذة من حيث	ث
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أه. لم الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحصل	لا
و	ويجوز الصلح	لو	(ضوع على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صا أو غيره والغصن اذا كان بحيث	ث
ا	أنه يقع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
و	وبابه في أخرو	ية	الدرب فاراد تقديمه الى أوله جاز وان أ	ر	اد أن يؤخره فلا	ا
ه	هذا لمن كان لبيته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح	ح
ا	اليه بابا للور	ر	فيه لم يجز باب الحوالة المحيل والمحتال	صا	حبا الحق فلا يفتقر	ر
ل	رضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهم ما تصح بكل دين وعلى كل دين (صا)	لح	لبيع وبالثمن الموقوف في	في
م	معدة الخيار وعليه	و	يحمل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معروف	في
ج	جائزة وقيل نهج في ابل	الد	ية وان كانت مجهولة ولا يجوز أن يحمل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجب عننا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدر او صفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو خرج للمبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطلت الحوالة وكذا	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل أ	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك

واجزؤه سنة استعملوه مجزواً عن التقي

بموجب سنة استعملوه مجزواً عن التقي

و	والرج يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلا وكذا المفاوضة ومش	ر	صكة الوجوه ومستی عزل	ل
ا	أحدهما صاحبه انزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك	جلا	و ادعى عليه خروجه	ل
جز	جزاً من المال بتفريطه امرنا	ه	أن يقسم بنفسه فان الشريك أمين	على	المال بباب الوكالة اعلم	م
ا	أن الوكالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك من	ل
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تلك المباحات في قبول	ق
ه	هو الصحيح ونوكيل المرأة	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النيابة	ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالخ والزكاة واستيفاء الحدود ولا تجوز	ز	الا بايجاب وقبول فلو	و
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها أن يعاقبها بشرط ومع	ع
ه	هذا لو عقد لها بشرط	تغز	ي اليه فوجب الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	ه واذنه ولو نجسها وعلق	ق
ل	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه مثله فيجمل	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك	ل
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أبيه وابنه	وهذا	للكبير أما الصغير فلا يتوجه	ج
و	وجه بخته كنفه ولا بأ	س	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجداً	لا
ه	هكذا قالوا ولا بغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بثن المثل وقدر	بو	يع باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	موجباً لبيعائه بما	ول	حالا جاز الا أن نهاء عن ذا	ك	أو كان له غرض ومستی ما	ما
ج	جري الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو مكان معين تعين	مطلقاً	ولو أمره بالبيع لشخص وهو	و
ز	زيد مثلاً لبيع	من	عمرو لم يجز ومستی خالف في بيع ماله أ	وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث	ن
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذی	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشترى هذا	الد	ينار شاة ووصفها حق	ق
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فالعقد غير ثابت	ت
نم	نم لو أمره أن يطاق ر	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجز أن يصد	ر	صحبا ولا فاسدا والمعيب	ب
ا	اذا اشتراه لم يملكه	احد	ولم يملك جازله ولم يملكه الرد ويجوز	ز	للكيل في البيع قبض الثمن	و
لم	لم يملكه وان وكله أن يشتر	ی	عبد اقليل ذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعنه في ثمنه والوكيل ليس	ل
ت	تقبل عليه دعاه	و	ي الجنایة الابينة والقول قوله ولو	قا	ل بعته بالثمن الذي	ی
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	لما	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن	ز

أبوه ومبنى على فمولان غايرة الجز

أبوه ومبنى على فمولان غايرة الجز

١	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	اكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	٢
رب	رب المال اليه مثلا	سبع مائة	ليقضى دينه فقضاء في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غدره	ن غدره
و	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ل	بعضته لم يضمن ومن نحاخو	و
هو	هو هؤلاء ذكر أنه لو قال	كان	التسليم بمصرتك فاسكر وحلف قبل اسكاره ولو	ادعى عمرو	ان زيد او كله في قبض مال	ال
٣	مع شريكه فصدقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وانكر والوكيل مطلق	ن
ب	برأيه يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلك	لسا	عنة فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينزل الوكيل ان جن أحدهما	وقس عليه	كل شيء	ي
ي	يخرجهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	أه لا يحصل لرجل	ل
ع	عاجز من حفظها قبولها	و	متى قدر استحباب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
ل	له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	مه
ي	يومئذ الى وليمه ويجب أن	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة أمانة فاذا	ا
ف	ف شرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرز اجعلها في أ	على	منه أو مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو أودعه	و	قال لا ترقدها ففكابر	ر
و	ورقده فان تكسرت فالتلف	ط (رب تفريطه وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان أراد سفره تصدق	دف	دف
ل	المالكها فان لم يكن ظا	هر (اسلم	للعائم ثم الامين والترتب واحد وهو رحيم	ظرف	الوديعة وهو	و
ن	ناو أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلف الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم	ثم ان نهاه عن علفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بماله بحيث لا يحصل خروج	ن
ا	أحدهما من الآخر ضمن و يتهمد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس ان احتاجت	(و طرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	ن
ن	نيابة للمالك كما يفعل	لمحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما ففرضها اذا	ا
ه	هـ لك أحدهما أو جن أ	و	أغنى عليه انقضت الوديعة وان ادعى رد	ها) فا	اقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
ا	أنه سلمها له ففقطع في	التبنيه	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	لز	مته اليمين ان لم يكن السبب	ب
ج	جليها وان ذكر	في	هلا كهاسيبا طاهرا كالخريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمع	ع
ز	زعمه الابينة موافقه	فقه	لدعواه والجود بعد الطلب مضمين فان قال ا	ن	ما يحسدتها بل أنسيتها	ما

أهـ وأخرج بعض من المتقارب جنسا

أهـ وأخرج بعض من المتقارب جنسا

او	أو غلظت لم يبرأ	الا	ان يصدق المالك بواب العارية هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يصح	ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينتفع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر	ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلمان ككافر ولا صيد من محر	م	نعم اذا كانت لا يخاف	ف
ر	رأيه اقنونة فالاشبه بذهب	الشافي	جوازها واذا استعار شي فله فله	و	فعل مثله ودونه فلو	و
ج	جرت العادة للغراس فغرس أ	و	زرع جاز الا أن ينهاء ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث	ث
ب	برهة ثم وجع قبل	أخذ	الزرع تطرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا	لا
ع	عليه تركه الى أن يبلغ	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	ا ولا يجوز الرجوع في الحدث	ث
ض	ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يبلغ الميت وان أعاره للبناء والغراس	مد	أحدث بعده بناء أبيع	ح
هـ	هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط أنه يقطع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار	ر
م	مستعيرها القلع قلع	ا	لأنه يلزمه تسوية الارض وان لم يخر	و	اختاره المالك	ك
م	منه قلنا له اختر	شيا من انده	ين اما أن تبقى باجرة أو يقطع وتضمن النقص	هذا الا شهر	وقيل أو يسلم قيمة البناء	ا
ن	نعم لو تشاجافشيو	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيأ	و	للمعير دخوله وبيته	ن
ا	اذا شاءهم اسواء	رضى	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف	ف
لم	لما فعه كالسقي ونحوه	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيأ ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا	ا
ت	تلفت أو بيعت	عنه	ضمنها بالقيمة والاظهر أنه كالضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل	ل
ق	قدر الدين وصفته	و	جنسه وغريمه فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان يبيع في الدين رجوع بما	ا
ا	ابتاع به والـ	كان	له حائط فأعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح	ح
ز	رجوعه ولا يهدم مجانا	و	لكن يخبر بين أن يقطع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار	ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معيه فالولد أمانة وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف	ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانته ولو اختلفا فقال المالك أجرتك	وما	أعزتك وقال راعكها	ا
ن	نعم أعزتك صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	المالك أيضا ولا خلاف في الرد	رد
س	سبيله أن يصدق	ا	المالك بواب الغصب	شبه	فيمسا وصفوا	ن
ا	ان حده على الحقيقة لا	لجما	زهو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	اغصب مستحقا لم يحل	ل

ا	امساكه الا اذا ز	هد	فيه مال له وان خاطر محترم بمغصوب كان	لك	نزعته ان لم يكن أثر	ر
خ	خروجه مرضا ولو أدخل	في	سفينة لو حاصره وبها فيها محترم	والمكا	ان لجسة البحر فلهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعه	وان بني بساج مغصوب فقفن في الميا	ني	لم ينزع وما بقي	ي
س	سوى تساميم أكثر قيمة	تغر	ي اليه وان تلف المغصوب أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمن له فلو عدموا	وا
م	مثله أو وجده	ولم يرض	صاحبه بمن المثل ضمنه بأكثر قيمة الى التعذر	(رو) حيث	غصب ما ليس له مثل	ل
ي	يضمنه بقيمة ولا	يترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف واذا وصل	و
الم	المالك وطالبه	و	المغصوب غائب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه ترادا ولو	و
خ	خرج به عيبا	لد به ضمن	الارش ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبقى درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبدا	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو ارش النقص و	سوا	غصبه أم لا وان أحدث نقصا يسرى	فوق	ذلك الى تلف الآخر	خ
ع	عددها تالف أو الزمنا	ه	الضمان كما اذا بل الحنطة أو	و	خلط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	يده ولو أو لح ج	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	ستقر	عليه المهر وان طأوعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خلط المغصوب بالآثم	له	منه لزمه بدله وماله على الصحيح	و	قيل لا ولو خلط برا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزل لا ضمن السمن وقيل	ل
ب	بل يضمن أكثر الا	مر	ين منه ما وان أحدث فيه عيبا كالصبيغ	وما	أشبهه وأمكن أن ينزح	ح
و	ويفصل أجبر عليه وان	بعد	فصله ولم تزد قيمة الثوب فلا شيء له و	ا	ن نقصت قيمته جبر	س
ر	رعاية له وان زادت فالزياد	ه	يشتركان فيها وان قصره أو صقله وما	شبه ذلك	فلا حقه له في ذلك	ك
ك	كما اذا صاغ الفضة أو	وكان	خشب فاعمله بابا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المغصوبة فلا	ا
ض	ضمان في الربح والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	هو	يعلم وتلفت	ت
ال	العين عنده فهو ضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتزما ضمانه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف انه لا يرجع به	ا	المشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له	ل	جوع وما لم يلزم ضمانه بالبيع وقد	با	ن منفعته كالمهر فالصحيح	ح

ل	لا يرجع به أيضا فان لم	يا	نه فيه نفع لقيمة الوالد رجوع به و	اذا أتى	الغاصب بالطعام المأخوذ	ذ
و	وأكله الضيف لم يأكله	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما أكله فأكله ولو	و
ه	هيج طائر بعد أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يهيجه ولكن فتح عنه	ظرفا	أو قفصا فان ثوا	وا
و	ووقف قايلا لم يضمن	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	فيها أو منصوبا فـ	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	بعـ ارض آخر فـ	م
ا	الحـ لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاه	نقول	ان يجري الصليب ويجري	ن
ع	عود اللهـ وكل ما	لا	يحل الانتفاع به واحدا لا رشح على	من	يكسره بواب الشفعة فهو والنفاذ	ن
ل	لـ لا يخصـ	يكون	الا في جزء مشاع من عقـ اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك	ك
ن	ناجـ ز قد قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي الغراس والـ الشفعة ان	بيع	مع الارض بلا قول قول	ق
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة فاما ما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بثن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غيره على اخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعتود فيه ولو انفت	فت
ي	يشترى شقصا موجلا فالأ	شهر	من الخلاف انه يخبرين أن يجهل الثمن الذي	نصب	ويأخذ في الحال ال	ال
م	منه أو يصـ برحلـ اول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	البيع ولم يبيـ	د
ر	رهبـ ثمنافـ له امتهال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلا	هـ	أمهـ ل الى ي	ي
ات	اتمامـه ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذرا الا ان كان الرا	و	ي ثقة وان كان الاخبار ار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم م	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يحل حل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذ الشفعة واعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبعضه هـ	هـ
ع	عليه يضـ ربه و	الشجرة	اذا اتمرت بعد الشراء الموصو	ف عند	ما يؤخذ ينظر غيرها ا	ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعة جماعة فكيف فـ	فـ
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما ما	نظر	الى الانصـ بباء فيقسم م	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الرأس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من أقـ ام قام	قام

بعضنا هذه أبحر الشـ ...
بعضنا هذه أبحر الشـ ...

بعضنا هذه أبحر الشـ ...
بعضنا هذه أبحر الشـ ...

خ	خير بين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركاله من غير تبعض ومن قدم منهم إلى	المكان	انتزع حصته ولو غرستها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفيع طالا	بك	بها وتقلع ما غرسته مجاناً لأنه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فسخه و	الا	خذفان بعتة أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أكر الشراء فإ	د	عاه البائع أخذ منه وسلم إليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو وان المشتري أوفاه	يومئذ	هو ل يأخذ هذه القاصي ويحفظه معه	للمرء	الذي يعترف فيه أم يطابق	طابق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذي له من الخيار المؤسس	المؤسس
هـ	هو خيار الرد بالميب فقط و	مير	اث الشفعة يثبت لورثة المسحق ومناهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	يلزم
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	شجبا	ريأخذ الكل أو يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير النـ برين بل انرا	ع	الا أنه لا يصح في مغشوش ولا مجهول وو	قوت	الحصة فيه على تعيين ما	ا
ح	حمل عليه القراض	الذي (للعد	دوي شرطهما الاختصاص والاشتراف في	الرجح) أما	لوقال لي أنه يصير	ر
ر	ربحه لك أو ربح ما يبيع بد	ين	لا فـهـ وقراض فـاـ إذا تصرف فيه لز	م	تصرفه وأجرة المثل نصيب	ب
ال	العامـ ل فان باع بما لا يتغا	بن	الماس بمثله لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الاعلى جزء معلوم كـ رابعه	هـ
ش	شـ طره وفي وجهه صحج	منصو	ص لوقال والرجح يمتناصح وحكمنا بأنه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه يعم ولا يند	ر	وجوده ولا على معامـ له شخص بعينه	و	تعليقه بشرط لا يصح	ح
ب	بل لوقـ درمـ دة وقال	فا	ذا خرجت لا تبـع لم يصح وان قال اذا	خرجت	لا تشـ ترصح وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يو	مر بالاحتياط وهو	و
س	سلامة المبيع من الغبن وسو	اه	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو يـو	م الا	بأذن وله شراء الميب حيث	ث
ر	رأى في شـ راته غبطا	حتى	ان الميب الذي فيه غبطة لا يجوز لا	حد	همارده حتى يتفقا أولا لا	لا
هـ	هـ ما على رده وما	قبض	للقراض لا يسافر به بغير اذن فان أذن	وسا	فـ رـ جاز وحيث	ث
ا	اتفق العامـ ل من المال	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العامـ ل فيما ز	هـ	بعضهم بملكه من حين يظهر الـ	يج	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمـة والصحيح ان	المالك	في ثمر شجر مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الرجح وكذلك	ك

ن	تحتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات
ا	العامال فالأصح فيما	صم	حسوا به انه من رأس المال وما نقص	ق من منه بد التصرف ف
ن	نحسبه من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	ت قبل أن يسلم العامال ما ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامال وفي البويطي يلزم المالك و	ق بعضهم وقال اراد ان تلف قبل ل
ال	الشراء فالعامال يطالب به	به	أما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انصح المقصد واذا	ختمنا في قدر ربح ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نألى قول العامال يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأنكر ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامال وكذا اذا قال أد	يت اليك المال ولم يدترف ف
ف	فان عيننا جزأ للعامال	وجرت	المنازعة في قدره تعالى ولا تحكم له بشئ غير	الاجرة باب العبد اذا كان ماذونا ا
في	في التجارة فيلزمه	من	دين التجارة يقتضى من مال التجارة	أو من كسبه فان لم يف أمهل ل
ح	حتى يمتق ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتجر الا فيما أذن له وان	حذر ه من شئ اجتنبه ومتا تا
ر	رسم له التجارة لم يجزله	الا	جارية ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ت ولا يتصدق على الناس س
و	ولا يبيع بنفسه وليس له	مير	اث من ميت وان ملك ما لم يملك	منه شيا وان خرج شئ ي
في	فيما باعه مستحقا طواب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	فا لبيع باطل وليس س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقيقته لان سيده ما	لذلك نعم يطالب لو و
في	فارق الرق وصا	ر	حرا باب المساقاة ثم عقد بلفظ المساقاة	و بما يؤدى معناها ومورد لها ا
ال	الفضل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودى الى مدة و	العر في يقضى بأنه لا يحصل ل
ح	حمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة لم يصح ويشترط كون الودى والا غنا	ب مغروسة وان يكون قد د
ر	رسم مدة يعلم	الناس	ان المقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	لا على جزء معلوم من ثمر غناب ونخيل ل
في	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعينه له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	تغر برا وتلزم بالمعقد وألزموا وا
ال	العامال كل ما	حصات	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	ي يحتاج واصلح المسائل لروى ن
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجيين وعلى رب المال ما يحفظ به	الا صل مثل الحيطان والدلو و
و	والرشا وحفر النهر و	المنصو	ص انه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة أو أقل أو أكثر أرقا ا

الغرم وهو حذفه والغرم وهو

الغرم وهو حذفه والغرم وهو

ل	رب المال جـازو	ر	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانه فلو	لو
ي	يثبت انه خـ ان ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسه استؤجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر به و	بو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خا	ف	قتسـ تريستأجر عامل ولو	و
خ	خرج فقـير أنفق و	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا اذن فشرط	وهى	لا تلزم العامل فاذا ا	ا
ل	لم يجـد من يقرضه فله	أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهـرة فتحصـل ل	ل
هـ	هناك الشركة مع انفسا	خ	العـ قد يبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	ك	أو يصـبر وان مات وسمع ح	ح
ال	الوارث بانعامه فليس لصاحب	الملك	منعه والاستؤجر عليه من ماله	و	تلك العامل حصته من ثمر ر	ر
خ	خرج حال الخـروج	المو	جود منها بـ باب المزارعة و	عليك	اذا أعطيت أرضـك ك	ك
ر	رجـ الا يزرعها و	يد	دخل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرضـها ا	ا
م	مغارس نخـل أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزارع فيه	دو	ن المساقاة بـل اذا ساقبت ت	ت
و	وأثبت بالمزارعة تبعـاجاز	ا	ذا كان البذر منك بـ باب الاجارة و	نك	تـحكم حين تتأمل أحوال ال	ال
هـ	هذه الاجارة بانـها يبيع	للمالك	هي المنافع وتنـقد بلقظها وبمعناه	كقولك	أجرتك وأكريةـك الفرس رس	رس
و	ونحوه سنة بـكذا	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فـلا تصح في الزمـر ونحو و	و
ح	حـولة خـر و خـزير و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كـ استأجرت	زبدا	للحج أو الدابة لـركبها ا	ا
ذ	ذكر وافيـه الجـواز ولا	مرا	في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لهادمتـه وتشـغلها بـتحصيل ل	ل
ف	فـرس يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضا لأجل	ز	راعة فليكن ساقية أو لها ا	ا
هـ	هناك ماء عـدد واذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد أن تعرف التي ير	يد	هـا لركوب أو جل رياس ش	ش
والخ	والخـبر بوصفها لا يـكفى و	لزموا	معرفة قدر المنفعة وهى تقـدر	ا	ما بالـمـل كـج وركوب ب	ب
ز	زلفـة واما بالزمان مثـل	ا	لسكنى فان تعذر بهـم ما معاك البناء قدر	با	حـدها والاصح انه اذا أجرها ا	ا
م	مـدة تـبقى فيها صحـوا	الملك	في المنفعة يـبقى للمستأجر ولا يثبت با	لا	جارة الخـيار وان كانت كالبيع ع	ع
و	وانما هـى يـبيع بـكم	المجا	زوال الجهل بعـرفة جنس الاجرة والقدر والصفـة	غـر	رفـلا بد لهـم ما من اتوال وال	وال
هـ	هـذه المـعرفة فلو شا	هد	مـا لا جزا فـا وعقـد به جاز وتعليقها على	ا	لشرط لا يجـوز و مجرى نـي	نـي
و	وجـوب الاجرة مجرى الثـمن	في	البيع يجب بالعقد ويسـتقر بالاستيفاء أ	ومعناه	فاذا سلـمها اليـك ك	ك

زيادة حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربع

زيادة حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربع

ز	زمان الاجارة استحق بالاجارة	جاء	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل ونقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤدى	دى	ما يحتاج للمكين كفتح الدار وزمام	ا	المثل وخزامه وقتبه
ا	أما ما يحتاج له كمال	الا	تنفع كالحمل والعطاء فعلى المستأجر	و	الحش والبالوعة في أول
د	دخوله ينقضي المالك وفي الا	خرى	اذا مالها المستأجر فانه يؤ	خذ	بتفريغه على الاصح وعلى
هـ	هذا المكري ما جرت به سنة	سنة	المكارة من الرفع والخطو واعانة النسا	ز	لوالراكب ويبرك لمن لبس
ح	حركته قوية وان أكرى على واحد أو اثنين	واحد أو اثنين	جاز أن يركب أمثله ما ودونه ما لا من يز	يد	عليه ما وان أكرى الى موضع ع
ف	فجاوز له لزمه المسمى	و	أجر المثل للزائد ولو جملها فوق المشروط و	ا	لما لا ماضى فيها كقت قبل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فخمها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذه هو الصحيح وفي
ن	نص آخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزم به مثله	بـ ل ينفسخ في الايام
ا	الباقية دون السالفة وان	دخلوه	في العقد صحيحا فتعيب أو بان به	عندك	عيب قديم فنفسخت جاز ولو
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعه حتى انقضت المدة لم يلزم المستأجر	بكر	كما لا يكون ما تزم
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه و	تعز	ى اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحصر قبل الاحرام لم يحمل
لا	له شيء أو بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وارق دما لم يبق وان أحرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة
ث	ثبت له أجرة عمله و	أمر	ن المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر
هـ	هناك للقاضي ينفعها	ا	ما من مال الجمال أو يقترض له أو يدفع به ضا	بشرا	ء الى المكري ويسأل
ا	ان كان ثقة جملها	لنصو	ب عليه ما ينفعها والانصب ثقة و	أى	الماقدين مات فنظام
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا
ر	رد العين المستأجرة	وا (جب)	على المستأجر وان اختلف في الرد فان انقضى	ونقول	ان القول مطلقا
ف	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينفسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لمشترها ثم علم
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده أو	الا	مرين من أجرته أو
ر	راتب نفقة له و	صر	حوالته تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان عقدها للمستأجر لا بأس
ب	به وعليه الفتيان و	من	عقدها على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس

ع	عـ على الصحيح وإن	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسخها والمكرى فيها	ن	هرب اكرى عليه فان تم ذلك	وا	عيا عمل المكرى بالذي	لذي
ف	في شـهوته ان شاء فسخ	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباء فقال ا	ياك	أمرت أن تخيطه قبصاف كذب	ب
ق	قوله وقال أمرتني أنا	قدر	مقباء فالاطهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة بـجواب الجمالة وخروج	لج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدي الا بقين أو بنى لي حائطا أو ما	مل	غلمانا بالمتاع فله كذا فيلزمه	لج
وا	وانما يلزمه اذا عمل	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا بد أن يريد	يريد	عـ لا مجهولا ولو اشترك خمسة	لج
م	منـ في الـ عمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في الجعل وشرط الجعل	ا	ن يكون معـ او ما	ا
ا	الا أنهم اذا اختلف الا	من	بينهم في قدره تحالوا ولو أمره بفعل ثوبه و	خذ	فذكر الاجرة لم يصح	ح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بـجواب المسابقة وهي بموضع كالأجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحـ حرف	رف
ل	لازمة بالـ قد وقيل من	سـله	لا تلزم بالـ قد كـ الجمالة والاصح	الا	ول وتـجوز على الرى بنبل أو و	و
ح	حارب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيـل وابل وبغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسـابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من أن يسـبق	أحد	امنهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب المساوى في القرب رب	رب
ف	في الابتداء والانهاء وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرها	أن	يخرج العوض فيـ دفع	ع
ال	المال عـ على أن يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من أحدها فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح	ح
ثا	ثالث فرسه كـ فرسهما في	المجا	راة ولا يخرج شيأ فـ سبقه أو جـ أو ما عـ فلا	شي	له وان سـبق هو أو الآخر	ر
ن	نعطيه السـبق وان	هد (اهم)	الامام الى المسابقة وأخرج من يت المـل جاز	فان ذكر	ان المسـبق شريك	ك
ي	ياخذ مثل السابق فـ سدا	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسـبق اعتبر	ته	العلماء بالاعناق هذا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالـ كـ	اهل	وموت أحد المركوبين يبطل العقدون	عـ	ت الـ كـ بين فان كانت	ت
ي	يومئذ المسابقة على	ا	لرى فـ لا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عـ رف	ف
ج	جعلنا عـ عوضه وبـ ادنا	لقلعه	وسقط من الحرب الآخر واحد ويثبت	ا	لـ خيارا للـ رماة لاجلهمـا	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومـ داه وسـ نـ كـ راً	نواعا	من الرى فليبين أولا لا	لا
ز	زعمهم ان الرى الذي	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح	ح
في	فيهم يمان البادئ	ليلا	يقع التشاجر والرى قرع وغـ بـ رة فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليـ عرف	رف

بن - الاضمار وهو اسكان الثاني ال

او في غير ذلك - وهو اسكان الثاني ال

ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد أن يشترى من المعدن دو	مر	زالت الارض فلوان	ز	زالت الارض فلوان
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول أصح والمعدن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه في أنه يصح	وا	فيه في أنه يصح
و	الكحل فن أخذ شيئا منها فهو	و	رواها قسوت واللفظ والمومي	لد	ا اذا طلبت كالبور وا	لد	ا اذا طلبت كالبور وا
ا	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	ل له وان ضا فوته سارعا	ه	ل له وان ضا فوته سارعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الم وجود مباحا كالماء والخطب وا	ان	ا أصلا وكذا الحكم	ان	ا أصلا وكذا الحكم
ح	يحييها فهذا يصح	أكثر الناس	كالواضع التي يصير الماء فيها ملحوا	يسلمها	ض ضرة الامونة	يسلمها	ض ضرة الامونة
ر	يطبق أهله سفر	مالا	ان ضمن الامام أرضا لترعاها ابل الصدقة و	و	م منا تملكها بالاحياء	و	م منا تملكها بالاحياء
كا	ما يكون من زكا	وأحسن	يضر بباب اللقطة في الالتقاط جائز	لم	ا النجاسة جاز ذلك اذا	لم	ا النجاسة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها ووصفها وشهرتها في	يفعل	ر رأيه في دينه فيستحب أن	يفعل	ر رأيه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنها	وجها	بتعرفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	و وعفا صها ووكاء ها	ودعا	و وعفا صها ووكاء ها
ل	ان من التقط يحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينادى في	الناس	ه هكذا سنة ينادى في
ر	كانت مما يحتقر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	و ويسلمه عند الوجود	الى	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويتس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	ا أوجبنا تعريفها مادام صاحبها	نفسه	ا أوجبنا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائدها سواء	ما	صاحبها قبل لملك أخذها وأخذ	وأجابه	سك سكك وتملك فادانادى	وأجابه	سك سكك وتملك فادانادى
لا	منه الحكم بان لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب تملكها وضمنها واما	ا	ا المتصلة والمنفصلة و	ا	ا المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب	ها منه	داه حتى يملك فان تملك وجاء صاحبها أخذ	لما	ن ضمنه قبل التملك بل له	لما	ن ضمنه قبل التملك بل له
ا	قيل بجوازه وأما العبد ف	بما	التقاطه الا للحفظ لا لملك و	ايك	ال الضائع في الحرم ليس	ايك	ال الضائع في الحرم ليس
ع	متعد بذلك فليزرع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت بحجة التقاطه	وغير	ث ثبت بحجة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا	منصو	يرون حينئذ الملتقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما بادن السيد فيصح و	هم	ا اما بادن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	تقول	من القولين قول يجب نزعهما من الفاسق والا	وظهر	ن نجيز لقطه	وظهر	ن نجيز لقطه
ن	وجد ضالة لها بالجرى	من	لا يجوز التقاطها لملك بل للحفظ و	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد
و	لا يلتقط للتملك ولو	ذلك	قوة كالبير والفراس أو وجد طائر فكل	له	ا امتناع كالتنبي أو	له	ا امتناع كالتنبي أو
ا	لا يمنع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غنم في الأصح و	شوكة	ل لقطه للحفظ من له	شوكة	ل لقطه للحفظ من له

ل	للقادسيين على الجسد	يدار	جاء الحكم الى اصل براءة دقتهم	و	لو بلغ اللقيط الموصوف
ثاني	ثاني ثانيا امره عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	نقو	ل ان حكم باسمه في ي
ا	الامر بزيادة الاسم في الظاهر	الظاهر	انه لا يتسر على الكسروان كما نقو	ل	باسم الامم تبعا ا
ل	للسد ارشدنا عليه	وحاصر	ما فان صمم عليه تركه ما وان اقر بالرق بعد	ما تقدم	وتصريف رافع ونكح ح
م	مدة فان كان في امره مـ هذا	الملك	قد اقر بالحريه لم يقبل والا انطلقا فساد	عا	الى انبات احكام كام
ت	تصرع مـ في الرهن	الحما	ور وتقبل في المسئلة في باب الوقت لا	مرا	ان الوقت السـ ح
ح	حـ حق وقرة فـ رز	هد	لله في عـ ب معننة ووقته اصح	وما	يصح الا فيما يستقر ر
ر	رسم الاسم اعـ	مدة	مع بقاء عـ كـ مار وحيوان واثاث و	اغلا	ل وشرطه ر ومـ روف وف
ك	كـ الوقت على الساطع	ثم	لا يجوز على حـ وفي الصدقة على الـ	تو	اب وضع عليه وقمنا ا
و	و الوقت على مـ لو	ار	اده باطل ولا يصح على محمول وحين وقـ	ذلك	العـ لا يصح ولو
ا	ا مـ لم تصدده ار	تفع	الى سـ و الوقت المماق شرط وما	وما	كان مستطاع الابداء وذلك أصلا
ل	ل لا يصح وهو كالوقت على	ا	لمحمول مـ على البقراء وأما المقطع الاحـ	مثل ا	لوقت على مـ من مـ علم
ح	حـ ل الوقت على مـ	امه البك	اذ رقاء لا يسمـ مـ أو على مجهولين وما أشبه ذلك	أشبه ذلك	صح على الاسـ وكان ان
ر	ر رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للوقت وان وقت مـ لـ زيد	ن	على المـ فـ رده ه
ف	فـ هذا وقف مصر	فه	مقطع الامـ فـ سطل ولو	ان	رقب وسكت اذ اذ
ا	ا انشاء عن صرفه	الى ا	حـ لم صح في أصح المولى و	ادا	اراده اشـ شرطيا ا
ل	ل له ألقاطا مصر يحتمل بـ	اها	كوقعت وحاست وسلت واماته دقت فان كنت	نا	وباله صح وكذا اذا أوتيت ت
ر	ر رسمه عما يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح وادا	أدبت	مثل حرمت وأبدت فليس مصرح ح
ا	الا أنه كـ نايه فـ	ثم	اذا شرط بـ الحـ ار وان بيعه	ا	ادشاء أو يرجع أو قدر ر
ب	بـ مـ سطل واد	اقبل	الوقت اسان فالملك في مـ حـ	سما	وهـ ومـ مـ يصير للملك كـ
ع	عـ منه للوقوف عليه لانه	الرعي	في المسئلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	صعب ذلك كونه ما ما
ي	يـ كـ الوفاة عليه	بالا	جماع لكن اذا وطئ كان يملك مهرها	مهرها	وكذلك لو بـ من قبل قبل
ج	جـ باردة الوقت ولده ملكه وحاز	مرا	وهـ منه وقبل لا يكون ملكه	فاه	ولد موفودة مـ مـ

و	واذا أتت السوق	فوما	والناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقسمه كانه فان فضل	ل
ز	زيادته شري شمس واذا جعل	رب	الوقت النظر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضي ويخاطب ناظره	ه
ف	فيه فيه كما يختلط في	المالك	المسوبة اليه وينفق من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	السواقف جعلها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تو	يح مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف اثار او	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يعضه الا طرفه هو	ين	والسومات من مكان كان	كان
ي	يستحق السوق فثم	حف	اليه البطن الثاني وجدود مؤجرا	مثل	القسوان انما ساخه بالموث	ت
و	وقيل لا تفسخ بل	مهام	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	خزونها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبلة ولو وقع	وطرد	الوقف على عمرو وحزوه	زا	ثم السقراء نعد من امرها	ا
و	وحرة اخذ زيد	الكل	ومعه السقراء بواب الحبسة	و	الهيئة قربة واصل صل	صل
ذ	ذلك انما تجلب المودة	وا	لأروهي للاقارب افضل ويستحب اوى	با	تسوى الاولاد	ا
ق	اذا وهب لمحتاج	سر	افوا فصل وتسمى صدقة وما	يها	ي به الاحد وان ويكمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرطا	و	هب ان يحوز زبده فان قال أعمر بك	الدا	هذه أوجعها لك	ك
ر	رقبي سواء قال	أهلك	بـ كأم لا تل ذلك يصح رلكي لا بد	خل	الرهوب ما لك الا بكاه	له
ا	الايجاب والقبول والتبش	من	بعد الاذن فبما كان تحت يد الموهوب	راذ	له في قبضه وما لك	ك
ب	بعضي زمان يتأني قبس	المالك	الموهوبة في ما وان ما قبل قبس جزء	انا	بالسوارث به وان ان	ان
ع	عن لـ والد فوهب	طائفة	من ماله لولده بازولك أن ترجع فيما	دبت	من الولد وكذا الامهات	ت
و	وسائر الامـ ولـ	وكان	الزيادة المنصـ لـ لولـ المتصـ لـ	نكره	أن يرجع الا اذا روى	حي
ال	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة ر شرط رجوعه بقائه في ساطعته	قا	سكائبه أو رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينفسخ امره وان كانا تولو رجوعا	نصب	لامـ رماء وـ اول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز ان باعها	ذي	الموهوبة أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في الحرم	م
ف	في وجبه ضعيف	الحجة	لا يرجع وولاء الاب للموهوبة لا يكو	ن مثل	الرجوع في أصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكو رجوع	عا	ومن وهب ان هو ألى منه ندب أن	يا	خدمته ويشبهه ولم يـ	كن
خ	خروج النـ وابلاز	م	له على الأصح فـ وان رجلا وهب	رجلا	شبا وشرط عايمه هو	و

أرض أدم وأبيه الشمس وهو السقط

نحو كتابه من غير ما في كتابه من غير ما في كتابه

أ	أن يعطيه ثراها ما مثل	و	أوقد من العصفه ونحوها	أقبل	صح وكان الحاصل
م	منها ما كان شرطه	و	هو قول لم تنع في الوصف	و	تصح من حيث يكون مكانه
س	سواء كان الكبر	في	السيرة خلاف ما في	ما	عن الامم كالأب
أ	أحد من الناس	العا	دم الصرح لا لا يصح	داها	بالوصية إليه وبصح
أ	أحد من الناس	م	أحد من الناس	أحد	الأنبياء شركاء وإذا
أ	أراد أن يرضى	الذي	لا يرضى له ما كان	يريد	يرضى أن يرضى له ما كان
ر	رغمه ما كان ذلك	مد	الادب ولا تم إلا	ما	في له لعلنا
و	وقد كان لا يرضى	ر	قد تروى ما كان	رحلا	قبل الوصف فيه في بناء
أ	أما وصي لم يرضى	أبي	العمر لا يرضى	الذي	له من زله أحسن خبر
و	وكان من أم لا	أ	سواء كان شرط الوصف	كل من	أودى بحرمه فذلك
ال	الوصف ينفذ	ص	ح بالوصف	أ	والورثه وأبناهم
و	قال في العا	ولد	حل في الكبر ما	ر	ويصح الوصف
و	بالمرتب	أ	هو ما كان	هو	ووقوف على
من	من امره ما كان	أ	أما في	أ	أحد من زوايدها
و	وكان من امره	أ	السواء	ما	هو الوارث
و	مما كان	و	من لئلا	د	الوصف ينفذ
و	والمرتب	أ	لوصف من	يت	أن أجبرها
أ	أقوا ما كان	أ	وصي منها	أ	جمل من الثلث
س	سواء كان	ورل	الواجب في الوصف	نا	من ما نحل
ق	قوة المبرر	أ	أما في	أ	وهو بالوصف
أ	أما من	أ	قوله	أ	أما في
ط	طالب منه	أ	قوله	أ	أما في
أ	أما من	أ	قوله	أ	أما في

منها ما لا يجوز فيه العبادة

منها ما لا يجوز فيه العبادة

م	مما لو كان وادعوا ثلث ما	يد	مما لو كان في المرس قدم الاول اما الوصل	ما	(ان تموت او وقعت امة واحدة
س	سواء امة على الجميع	وقبض	كل امة من امة الوصي	ما	مما لو كانت لم تـ
ال	العتق بل يمتنع قسمة	على	الاعوان كان كباية تاسر و ثلاثة جبراء	ما	مما لو كانت من امة واحدة
س	سواء رسول الله و	الناصر	من امة واحدة دونها بعد لاصريه	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ا	أوصى له بعد من حاضرة	و	هي ثلث ماله و اية غائب وموحد	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ل	ذلك بل ما لم ينقطع	طاعة	من الثمن وحضره ثلث	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ن	بما فيه التحريم بالام	من	اليهم ولا يصرف في بعض	ما	مما لو كانت من امة واحدة
و	وصى به من بين سبائك	ما	ما يابا مئة لا وما كانا روكه عهول كاحد	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ي	يعود وبالطير الطائر	و	أشبه به وما يسرع وهو الحاس	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ح	حار الوصية في الرير	ب	عنه و ما كان في امره	ما	مما لو كانت من امة واحدة
و	والحريير وادعوا	و	صية لا قارة بعد ما يتوى به الاصل	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ز	زجر حال الام	و	كل ما في ربه من امة واحدة	ما	مما لو كانت من امة واحدة
في	في القرب الام	في	لست و من الحكم سواء و	ما	مما لو كانت من امة واحدة
هـ	هـ من امة واحدة	لا	ما لم يسم بها و غير في امة واحدة	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ا	الوصية فهو واحد	شر	عن الحكم لو كان امة واحدة	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ل	لجل امرأة واحدة	فيه	ان ما في حارة المرحرا ل الرمة	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ع	عائنه باله لست	مد	في عمر الوصي من قلة ما في ربه	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ص	صبري فان لم يكن له	ر	فما طالت وان كان له واحد	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ب	ببقى له ياخذ برأ	سهو	ان قال عطفوه ما تناول المعية والدكر	ما	مما لو كانت من امة واحدة
و	واقعة من بين	الد	وان على المرس واليه والجار في لاسر	ما	مما لو كانت من امة واحدة
هـ	هـ هذه الكلاب كلبا اعطيا	هـ	هـ ما في راس لم يحلف الا كالم يطر الى	ما	مما لو كانت من امة واحدة
و	وصيته بقية وسيسم	الطاهر	من امة واحدة يعطى قوس يد اوري راس	ما	مما لو كانت من امة واحدة
ا	الدلالة على أحدهما	في	ذلك يقتضاهما و اوصى بالخ وسواء	ما	مما لو كانت من امة واحدة

الجنين بعد التصور والتخطيط و كثيرا	لعلماء يجوز له أن يزوجها وما ببعضهم في ذلك	و ليس له التمتع على	في
ب بيع المستولدة ورهنها و	الوصية به لاوله ووطنها أمه والنصراني ومن عده	ثلاثة اذ	ا
ع عادت الى الام لام فر	ق بينه ما بواب الولاء و العلم ان	الحبيبة في الم	ا
سا سا ثرا ذاعتق ثملوكا خرا ج	اوله أو عاق عليه فولاه وولد الحر	من الممتنة ثبت الاشك	ا
ك كونه لا ولأه عليه في ذلك	و ولد لعبد من الممتنة حر وولاه ممر	والا ام فلو و	ا
ن ن جرز عاق الاب انتقل عنهم	ولاؤ الى معتق الاب وهذه المزية التي	للأب لا بد أي	ا
و و يشترى رالي معتقه ثم	ذا عاق الاب بعد الجدة في الولاء ينحرو	من موالى مده	ا
ي ي موثذ الى موالى أبيه و أمر	الولاء بعد المعتق لا مبيعة يحسبون	دارن الورثة و اذا	ا
ج جاؤا معا فالأب ن	لمعتق أولي ثم الأب ثم الأخ من الذويين ثم	الأخ من الأب ثم الجد وهو الأساس من	ا
ور و زب م بعضهم ن	الجد و ابن الأخ يستويان ثم الأقرب فالأقرب ثم	مرا الى موالى مده فليكن يكن	ا
ق ق يندقل الى عصم بانه م و يبنى	الى الترتيب المذكور ولا يرث أحد	أقرب حتى يكون معدوما ما	ا
ه ه ه ذ في الزوال و مدر	لا القول في النساء من لا يرث بالولاء	ينهن الامن قبل قبل	ا
ال ل معتقات ف ن واسته بالحر	ية امرأه ورثة م و ورثت ولده و	شيمه المعتق و اذا	ا
ك ك صان لها الولاء في غلا م	فانت سار لمصبتها (كتاب العرائس) لا	تخرج من خوف لم يشغله له	ا
ش ش شى للغير قبل جهاز الميث و الشر	وع بم ذلك في ابرائه من ديوبه	ص ذمة م منه	ا
ف ف فورا ثم باقى الوطا يف	قتنفذ وصية وتقسيم تركته وما	ب ب ب ورثه وهى و	ا
ه ه ه هذه عشرة رجال و	لهم الابن وابنته وان سفل وبسده	لاب وأبوه وان ع ل	ا
وا وا والاخ وابنه وما جعل لها	ذاتى اذا كان م الام وما خلا	هؤلاء ذلهم الاصل الى	ا
س س س ساهمهم لا أخ الاب لامه وقفا	ه بعد ذلك ابنه والزوج والمعتق و	النساء سمع بنته	ا
قا قا قالوا وبنت ابنه و	ن سملت والام والجدة والاخت بل	الروضة والمعتقة وصيف ن	ا
ط ط ط رأ فعل القتال في فرا	غروح مورثه ابتحق أم باطل لا يرثه	يرث أهـ لـ لـ	ا
ا ا الاعن أهـ لـ ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فيموتون	يـ و لا اختلافهم في	ا
ل ل لقب الكفر أنكر ولا ار (ث	يجرى من ذى ولا يمدومرتد من أحد ولا	بين ميتين لم يرو	ا

س	سابق أحدهما أولم يحكم	بمين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	انفروض كتاب الله	وجته	وهي النصف والربع وثلثان وثلث وسدس	ان	أهلها الذين يثنون	ر
بع	بمدهم عشرة زوج و	بعد	الزوجة والام والجددة والبنت وبنت الابن	يكون	للأخت ثم للأخ وهو	و
ا	ابن الام ثم الأب و	ذلك	مع الابن أو ابنته ثم الجدة مع الابن أو	وا	نحوه ولا قرص لسواهم والاوجه	ج
ل	لمعرفته تناف قال روح يا حذر	بعا	مع الولد وولد الابن ونحوهما ان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو	و
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقدم	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم غاوا	ا	بأن أربعة أفضله	شبه
ت	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الام ولها الثلث من ولدها أو	استثنى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها لا ي	ذهب	ولد أو ولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	تتبع من الاخوة سواء كانوا	ا
ر	رجلا أو أونا أو قديمه	الى	نات ما يبقى بمدة فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كل الابوين زوج أو زوجة و	الجنة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قول	ل
و	وهما ثلثان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من امرت أحدث السدس	س و	ردا على لاف جدة هي أم	م
ا	أب الاب والصحيح لها	سنة	الجدة وان اجتمع جدتان فأكثرا سنو	جبا	السدس اذا تحاذيا وان	ان
ل	لم يتحاذيا وبه بدت	احدا	هم اجبت ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا	ا
وق	وقعت وحدها ولا لثنتين	و	ما فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصاب ولا لثنتين قالوا	لوا
ف	فان وقعهما وان بلغت	خمين	الثلثان كبنات الصاب لكن هذه	استثنت	عن البنت في ما ذكرنا	وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وباع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبيل الأخت للابوين تصل	الى	النصف وللثنتين فصاعد الثلثان فان فقدت	قام	مقامها أخت لاب وقس	س
ك	كل أحوالهما اذا اجتمعتا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	النقوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك	ك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيه ا سدس ولا لثنتين فصاعد الثلث	الا	نشي والذكر مثلان	ن
ا	أما الاب فقد	حجه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجد أو	زيد	كعلمنا أنه ما	ما
ل	للجد مع الاب شي ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام وأز يدك	امر	وهو وانما نلق في	في
س	سبيل لا الى انرا	ج	يصيب لام الاب مع وجوده اما ولدا لم فقد	رت	له أربعة حجاب	ب
ا	الاب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	بهؤلاء	الأربعة ولا يتصل	ل

ذ	ذلك فهو فيما ذكره	المظفر	بالتثنية على كل حال وقد بدع عليه في	البد	اية انه من لا يرث وذلك الشيء	ي
ي	يكون اذا اجتمع جـ د	و	أخ من أب وأم وأخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحدهم وابن الأب بعد	د
ي	يرده لاخير وانما	قصده	على الجـ وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة المسئلة	لو
ل	لحق بهم من يكون	ن	له فرض فللبعد الاغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أوسـ دس كل الشيء	ي
و	وما بقي فالاخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت	أنا	علمه مع الجـ فيما سوا	ا
هـ	هذه المسئلة وتسمى	اللا كدرية	وهي زوج وأم وأخ وجد فالزوج والاخت	لكل واحد	منهما نصف المبلغ	غ
و	والجـ أيضا	حقه	السـ دس والام الثالث فتعول الى تسمة	الا	ان حقها لا يصرف	رف
ز	زائد على الجـ بدل المنسوب	اليها من	النصف يضاف الى حق الجـ ويقسم بينهما للذكر مثل	الانثيين	ويقسم فيمن من	من
ي	يبقى الباقي منها	فو	جه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسمة وللا	م	سنة وللأخت نحو	حو
ا	أربعة ويكون	لى	الجـ ثمانية (كتاب النكاح) يكره أن يتزوج	وما	له فيـه غرض	ض
د	داع ولا يستحب الاعراض	عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن يتزوج من	رأيت	واسـ تحسنت ويسـ غ	غ
هـ	هذا المقعد بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه ويستحب لكل	أحدان	يطلب امرأة تحرر	ز
ح	حسنا ودينا واذا	دخلها	في عقده اكتفى بها والمفتر اذا استصوب	الا	ب أو الجـ تزويجه في	ي
ر	رأيه زوجـه من	الملك	الذي له والمجنون ان كان يفيق فلا تمكن	اباه	ان يقـده ويباشر	ر
ف	في الافاقـة فان دامت	المجاهد	ة على حاله لم يفيق وزوجه الاب أو الحاكم	وما	للسـ فيه أن يتزوج اذا	ا
س	سأل بل يزوجه الولي	فا	ن أذن له في المقـد جاز فان عين له	مر	اة تعينت ولا يخالص	لص
ا	الولي من الطلاق الا اذا	قام	له سرية فان أردت تزويج عبد صغير	رت	عقده بنفسك بخلاف في	في
ك	كبير فانه يـد بالاذن	ا	لمرأة غير المحتاجة للنكاح يكره أن يتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غـرو	و
ن	ندب لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وليساء تزويجها واذا	اذا
ع	عقد الاب أو الجـ بالبكر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أيـه	للزوج كره وان ان	ان
ل	لم تكن بكرا لم تنكح	ا	لا باذنهم ابعـد البلوغ ويزوج أمته اجبارا	واذا	طلبت النكاح فالاسـاف في	ف
ي	يستحب ولا يجب و	لا	يصح نكاح المرأة الابولى والعصبة أحق و	استثـبت	الامـة فولها ان تزوجت	ت
ال	السيد ويزوج أمة المرأة	جل	الذي يزوجه أو ابلى العصبان الذي لا يـد	بغير	الاب ثم الجـ لا يـزاهم	حم

و	واحد منهنما	وتوفي	بعدهما بالاخ ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا	ا
ت	تكون اخوته للابوين و	آخر	لاب والصحح خلافة واذا استوى اثنان	وما	زاحدهما فلام يستحق	ق
د	دون الاخر بل لو كانوا	جما	عة وقعد ادناهم صح والولى شروط فلا يفقد	شي	وهي الحرية والبلوغ بل	بل
ال	العقل وان لا يكون ر	دى	النظر تجبل أوهرم وذكر وافي الناسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا	الوا
م	مضى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	نخفض	درجة وكذلك	و
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى الساطان و	المستنى	من ذلك الغائب اذا	ا
م	ما وكل فوكيله أولى وان	أر	اذ أن يوكل استأذن في النكاح الا المجبر	مثل	الاب والجدة والسيد أيضا	يضا
و	وايس للولى أن يتنا	بع (الا	يجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحح	من) قوله	ان لابد أن يوجب ويقبل	ل
ع	عقد بنت ابنه	و (ابن	ابنه الصغير وفي غير الكفو بشرط رضا كل	من) قام	له حق الولاية منهم	م
و	ورضاها ولو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت به شرة ولم يررض	الاولياء	بذلك لم يكن	يكن
ا	امتناعهم جائزا	وجل	القبول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية وأعمالا	الا
ل	لا الهوى بالنسبة	الى	العريضة كفو ولا غير القرشي و	الحاشى	كقولهم ما ولا غير	ر
ت	تلقى وحر كفو ان	تغر	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائث للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو	و
ر	ربط نكاحها به كفو	ودفن	عليها أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تلقى	ى
ف	فيهما الحرية ولا بد	في (الشاهدين	من ذكورة وعدالة ويكفي مستوراها) وحاشا	سنة السمع والبصر لا	ا	ا
ى	يكفى عادمهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان ان العقد لا	شي	ويشترط هاتك قوله	ه
ل	للزوج زوجته أو أنكحتك و	ر (سم	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	زيد	بعمده نكاحها صح	ح
م	منه ولا يكاف أجمعى عمار	سته (وتجز	ية الجمية وكذا عرى في الاصح ويجب	تسليمها	ويحملها الى حيث يرد	د
ا	ان أطاقت الاستماع و	جعل	ا اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	ففيه والامنة يستثنى	ثنا
ا	اذق دمك	الله	رقها قسم ايلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنصبتها أول ما	ا
ز	زارته ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل منافى صاحبه	وأما	السفر فله التتقل	ل
د	دون سفر مخوف الطريق	ت	ولا يبطأها حائضا ونجسها أن تأتي	بما	الاستماع متمذر	ر
ا	الابه كغسل الحيض و	عد	م السكر باب ما يحرم من النكاح لا	خلا	ف ان محرم ما مرتدا	ا

من ماله من القطع حذف الحذف

من ماله من القطع حذف الحذف

هـ	هو وجوب المسمى	و	الله أعلم بباب من تحته كتابة اذا	شاء	وأسلم فاختارت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	سر	هوان كانت مجوسية أو مشركة ذات أوثان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشدا و فرقا بينهما بالتر	دو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	منقطع والاحكام بالفرقة من اسلامه وان	ال	اسلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد و بعد	ها	دالو وطئها في العدة واقترقا فاعليه	ان	يعطيها مهر المثل	ن
ا	أما اذا وطئها	ثم أقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر خمس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلم معه	ز	جرناه عنهن حتى تصبح	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذن بر	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلمن	والا	م والبنات اذا التفف	ف
ا	الجميع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئه ما جميعا ثم أسلمتا حرمتا و	ان	لم يطأهما تف	رغ
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	دخل بالبنات فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتحريم ما وورد	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدها وان أسلم وتحت أربع أماء أو أ	زيديا	سلم معه وهو ذو	و
ط	طول عن لا يحل له	الكنا	بنكاح الاماء انفسح نكاحهن	واذا	كان عن لم يحرم به	وه
ع	عليه لزمه بل لا ر	يب	أن يختر واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد	د
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف آخرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	معة عاين ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامة على الشرائط التي	قد امته	باق فلو أسلم موسرا ثم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	ختيار وان أسلم على نكاح شرط فيه الفسخ	متى شاء	أو نكاح متعة تبقا	ا
ح	حينما فرق بينهما	مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار فلا	تأني رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	نخر	وجهها منسه والتفريق بينهما واجب	وان	أسلم بعد انقضاء مدتها	ا
ف	فيقران وان قهرها أو هاربيا	والدين	الذي كانا عليه تميزه نكاحا	شاء	ت أم أبت أقرأ عليه وان	ن
ا	ارتد مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لاز	ياد	ة ان أسلم في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو	و

نما في القصر أن يحذف حرف ساكن من

الذي هو في القصر أن يحذف حرف ساكن من

ن	ناهـزها فلم يشرع	في	الفرض حتى وطئها وجب مهر المثل والاداء (زم) له	اذا طلق زوجة	جه
ما	ما فرض مهرها ولا نال	جا	عائنها المتعة قط ما ومتى وجب مهر مثل	نكاح بغير فاسد وطلقها	ا
ب	بغير دخول فانها تؤول	دى	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلهامهر	وله عليه اضمنان	ن
ق	قيمتها واذا اعسر بالمهر	وهرب	ام وقف فمخت قبل الدخول فقط والقول (ل) قوله	ان ادعت السوء ولكل كل	كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على القاعدة	في التحالف ثم يرد لها	ا
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	احلة في الرناطوعا بباب المتعة	اذا طلق منته	ه
ق	قبل الفرض ولم ينل	مكا	فختها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	لمطابقة قبل الدخول لزم	م
ص	صاحبها نصف المهر	ثل	من المتعة وأما بعد الميس فان	القولين وجوبها	ا
ر	رفقها وان تسببت	الى	الفراق برده ونحوها سقطت عند	ويستحب شيء وهو كون	ن
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عنفاهـ وأفضل وان تشاحفها	تنازعا فالهاكم بقدرها	ا
ن	نظرا في حالها ما عارا	واستولى	طنه عليه بباب الولاءم	محرم والنسب قالوا لو	ا
ي	يستحب تركه والولاية في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان يدعو	ها فرض عين ولو	و
ح	حصلها فليكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	اه يكره والصائم اذا وصل	و
ذ	ذكروا فيه ان	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	دخل البيت منكروما	ا
ف	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر بباب عشرة النساء	الزوجان يجب أن لا يكونا	ا
ح	حربا بل يتعاشران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريفة على دينه ولا	على سوداء في القسم وكذلك	هـ
ف	في المسجد ولا يجمع في	أقطار	بين امرأتين الا برضاها ولا يطؤها	لاخرى حاضرة وليتبع أثر	ث
س	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ بأحدة الا بقرعة	خدمتهن ذوات العذر والضعف في	ف
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى وبالتيب	ذلك ويقضى أو يقسم في	ي
ك	كنفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريدون السوء في	تجب المساواة ببل انا	ا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	نسائه فهذا شمار	في
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها يسقط حقها	ان امتنعت من انشاء	ا
ا	السفر حجبته لم يلز	م	القسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	الابقرة فان فعل	ل

في السبب الخفيف أيضا وان يسهل ما بقي

في السبب الخفيف أيضا وان يسهل ما بقي

خر	خرج من الاثم بقضاء المد	لصواحبا ومع القرعة لا يقضى وما	لصواحبا ومع القرعة لا يقضى وما
ال	القول بيمينه حقها الجار	ي من القسم اضرتها الا برضاها واذا	رضى فوهبت لها ا
س	سهمها ملكك رياسة الرجوع متى شئت ودخوله على الاخرى نهار الحما	جاة ا) شبه	بالجواز ويحرم م
ب	بغير حاجة وان قصد الافضية	فليس اوى بينهما ما في الدخول ولا يجوز	ذلك ليلا الامم ن
ب	بعدم ضرورة وان طال في	مكنه قضى ليلا لانهار او يقضى وقد جاء	نهارا لغير حاجة هناك لك
ا	اما الامنة فلا تمر	ي اليها حقون في القسم وللنشوز امارا ت	اسمائه المكروه وكونها ونم
ل	لا تحلف الى فراشه وفي	هذا يعظها فان نشزت هجرها وضربها ضربا بلا	تبريح ولا ضرر ر
ل	خفيفا وهو اذا ارخى سنه	في منع حقها كرهه القاضي فان	شره عززه فلو و
ا	اشتد الشقاق واندر ست	آثار الصلح بميث الحاكم حكما من قسو	وحكما من قومها حتى ي
يض	يضعا الحق موضعهم و	يفعل بالمصلحة وهما وكيلا لان لها على الصحيح	المصلحة بان يرضا ا
ا	الزوجان بحكمهما في الد	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	ا قبول باب الخلع لا يخفا فا
و	وجبه صحتة اذا خرج	من تصح عبارته وهو مكروه وجري	بابا حته عند خوف احدهما ما
ا	الهمز عما يستحق عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثا على	دخول الدار فاذا خالعهما ا
ن	نفسه وتخاص وكان المظفر	ببقاء الزوجية عند الدخول وبمخالع السفيه وال	ان المال في هـ اذا ذا
يس	يسلم الى الولي والسيد ودخل	في ملك السيد وخالع السفيه لا معا	رض في القول بيطلانه وما ا
ك	كان من الامنة فلا حر	ج بل ان اذن مولاهما تعلق بكسبها و	تجارتها فان فقدت ففمن ن
ن	فوجب به بذمتها وان لم ير ض	مولاهما تعلق بذمتها واذا حصت	حصة من الولي وعرض ض
م	ماله وخالع الصغيرة وناصر	ها جازا ما من مالها فلا وليس للاب	و غيبه ان يخضع حرم م
ا	الطوفل وتجاوز مخالعه للرأ	ة اما مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع	الرجل بلفظ الطلاق واما ما
ب	بلفظ الخلع والمفاداة فقد جزم	الاكثر وان صرح بان جري بلا مال لم يذهب	في الر ياح ولزم مهر من قبل ومطلق ق
ق	قال طلقك وعليك ألف الز	منه الطلاق بلا ألف وان قبلت	واليد له في الرجعة ولو ذهب ب
ي	يطلقها فقال وهو رير يد	ها أنت طالق بالف فقبلت بان	و لزمها بالالف وان قال ل
ا	ان ضمن لي ألفا تؤد به	الى فانت طالق فضمنت وأجابت	الدا عى فورا بانك ولزمها ها

ل	له الالف الذي ضمت له	ثم	لوقال متى ضمت لي أو متى أعطيتني	ر	هما فانت طالق فتقول ول
ح	حصوله بموجب لطلاق	عاد	ت بالجراب فوراً أو على التراخي	و	ما جاز صدقاً كما تقدم م
ذ	ذكره جاز قبله عوضاً	من	المخالف في الحامع وان ذكر	الد	أقع عوضاً ولم يكن يكن
فا	فاسداً لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسداً كما	لو	كان صحيحاً في الاصل
س	سبباً البينونة الا	ان	المسمى يبطل وترجع الى مهر المثل	و	لوقال متى أعطيتني يوماً
ق	قباه فانت طالق ولم	تقاتل	بوصفه فاعطته قباه تملكه طالق عند	الكا	فنة واستثقت مهر المثل ل
ا	اما القباه فلا يملكه	وفي	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة في النسا	س	يملكه والمعيب ان لم يكن
ط	طبيعه رده و	عا	دائمه المثل وان خالعه ابدع على أنه هر	و	يخفى رج مروياً
ا	أوجبنا البينونة ولز	م	الحيارين الرد والامساك وان خرج	الدرع	كمانا بانت وجعل ل
ل	له مهر المثل واذا	ا	قالت المرأة طلقني ثلاثاً بالالف فطلقها	و	احدة استحق ثلاثة واذا
س	سألت منه الطلاق (حد	يوسبه من	فطلق بخمسين لرهما خسرون و	الفر	ض على من هو و
ب	بالخامع وكيلها ان يمتثل فان	جا	وزماً أذنت فيه على ان الرائد من ماله فلا با	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل
ب	بانت بمهر مثل سواء كانت زيادة	بنمكا	سب الناس بمثلها أم لا وان أطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها
ا	اما خالص المريس فلا قا	ثل	بانه من الثالث وان خالعت في ارتهان	النفس	بالرض فحيث ث
ل	لم يرد على مهر المثل	و	جبناه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث واذا تم
خ	خلاف بين الزوجين في	ابرا	من صدق أو بطل على طلاق سوا	الحر	ة والامانة جعلنا
ف	في اسكاه القول قولها والادرا	هم	البس ذولة اذا اختلفا في حسا	ب	قدرها أو صفتها أو كم قيل ل
ي	يطلقها طلقات فان	ا	لرجع الى التحالف في كتاب الطلاق	وا	لطلاق يعفى ي
ف	في كل زوجة وأما	لسيد	فلا يطلق أمته وكذا الصبي وا	لطريق	الى تطليق امرأته لا
و	وصول اليها بشرطه العقل	وحصل	طلاق السكران ثم من يهدد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا فاذا
ا	أكراه بحق فلا خلاف	بينهم	في نفوذه ويمك الحرة ثلاث تطليقات	والر	قيق تطليقتين ويثبت ن
ل	للوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طلق نفسك فطلقت قبل	وح	من مكانه افوراصح ح
ق	قطعه وان كان ما	ولاه	يقتضى التأخير كقوله طلق نفسك أي	و	قت شئت جاز التأخير ر

فا	فاما الطـ	الاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ل عنه	ه أن يترك	ك
س	سبيلها طاهرة	قبره قبل الجماع ثم	حر	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض و	ق	طاهرة	قد جومت	ت
قا	قالوا وبالعوض	أباحه الاصح	بفا	ما المباح فطلاق الايسة والصغيرة	والحا	مل وحرم	في البدعة لما	ا
طال	طالت فيه	المدة فخير ما	نكسر	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصرح	نو	ي أم لم ينو	ومثل ل	ل
س	سراح وطـ	لاق وفراق و	الولا	ية في الكفاية للنيسة فنشترط والكفاية	ن	أنت خلية	والحقني	ي
ب	باهلك وقد	لم تمك العد	ة وقتل	نكاحك وأنت بتة وبائن وكابنة	وكل	ما يقارب	هذا فانه	افانه
ب	به لاحق	وليس حكم	القاضي	بالطلاق طلاقا وان قال اختاري فان	ذلك	كناية فاذا اختارت	وتوبيا	ا
ال	الطلاق	فورا صح و	جا	عة قالوا ما لم يفارق المجلس فلو تنكرو	يذكر	انها ما اختارت	ت	ت
ث	ثبت قوله	بيمينه ولو قال	ل	اختارت ولكن لم تنو فالقول قولها	ويؤ	خذيها ولو يكون	ن	ن
ق	قوله طالق	نفسك فاجابت	الد (عو)	وقالت ابنت نفسي وثبت طلقت وان ذك	رالمق	وقال أنت طالق	وذكر	ر
ي	يومئذ انه	يريد ثوبها أو	ين	ما ذكر مما يمكن قبل منه	وكذلك	لو قال هـ	و	و
ل	لها أمانتك	طالق فان	الشر	عيجبه كناية واما اذا قال اقمدي أو	الجماعات	كثيرة وغيره	من اشيا	يا
و	وجودها	لا يقتضي التعر	يف	بالفراق فلا يبعد شيئا ولو قيل أطلقت	و	قال نعم طلقت	ولا يجوز	و
ا	أن يقضى	عليه بالطلاق	و	قد قيل له ألك زوجة فقال لا و	كل	جزء كيديها	شعرها	ا
ل	لها اذا طلقت	هـ	لزم الا	مربحة الطلاق ولو قال ريقك أو	شيئ	غيره كالعرق ونحوه	من ن	ن
ا	الفضلات	لم يقع لا	جل	ذلك طلاق بوجوب التعديده اذا قال	في	قوله أنت طالق	أردت	ت
ح	حصول ثلاث	وقت	نفر	وجه هذه الصيغة مختمل وان خرج بواحدة	واراد	لها ثلاثا	فلا يكون	ن
ذ	ذلك وان	قال	الد	أرى بالحساب أنت طالق واحدة في اثنتين	فا	نوي بموجب	الحساب فهو	و
ا	اثنتان وان	لم ينو	واحدة وا	ما قصد اتبع وان قصد المعية قبلت ولو ان	أمر	يصرف الحساب	قصد التخصيص	ص
ل	لها بموجب	طلقت واحدة لا	زياد	ة أو طالق طلقة معها طلقة فثنتان ولو قال	نسان	أنت طالق	طلقة قبل	ل
ذ	ذلك طلقة	أو بعده	و	جب طلقتان للوطوءة ولغيرها طلقة و	منه	لو قال لم يدخل	بها	ا
ي	يا زينب أنت	طالق أنت طالق	رجع	اليه فان قصدنا كيدا فواحدة والا فهو	اثنان	وغيره الموطوءة	بذلك	ك
ذ	ذكروا أنها	طلقت	و	احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطالق	فانه	يقع الثلاث	ولو يقول قول	ل

ه	هي طالق نصف طلقة طلقت	لدا	العلماء طلقة ثم ثلاثة أنصاف طلقة	مو	جبة طلقان وكذا يجب ب
ب	بقوله نصف في طقتين و	يا	في نصف طلقين طلقة لا غير ولو قال لو	نث	أنت طالق السريع ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو أتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم ع
ا	أوقت بنسائي طلقة اتصل	بمن معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نساؤه	الحا	صلات أربع فسررى
خ	خمس طلقات بينهما وصل	الى (كل	واحدة طلقان وان قال أنت طالق ملء	جيين	أومل البيت ت
ر	راحت بطلقة وكذا ملء	زيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاق	و	أعرضه وقول الفنى ي
ه	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الحدين	لها أنت طالق أولا فانه ه
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف ف
ت	تأني به متصلا على	العوا	تد فان طلقها ثلاثا الاثلاثا وسوا	الجنبيين	طلقت ثلاثا بخلاف ما ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (جل	أنت طالق ثلاثا الاثنتين طلقت واحدة)	والقدر	المستثنى انما يقصد ق
م	ما يلبسه فاذا قال القبر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة فعند الاقد	مين	من العلماء طلقت ت
جم	جميع الثلاث أو خمس الا ثلاثا	فأخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شئ	علقته من طلاق أو و
و	وصية أو عتق أو نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينعقد	منه	شئ بباب الشرط ما ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتى شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلقت للسنة وان قال طلاق	البد	عنة أو طلاق الخطاء ف
ا	أو أسمع الطلاق أو أزد	له	أو أجب طلقت للبعدة ما لم ينو تغليظا أو	ن	قال ثلاث بتسلسل ا
ل	للسنة نصفها	وا	لبعدة نصفها طلقت في الحال طلقين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال ل
من	صارت فيه وان قال كذا	ستو	لى عليك قرءة أنت طالق طلقة	فانه	تطلق في كل طهر ر
ل	لاقتسه طلقة	لوا	نها كانت حاملا لم تطلق كما	يذكر	ونسوى طلقة ثم م
م	مانع حيضها وطهرها	على	الحمل شيئا واذا علقه بالحيض طلقت برويته	الا	أن يقول ملى ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عمروا انهم لا تطلق بالحيض الا بعد	الكر	في الطهر فلو حاضت وادعت ه
في	قبلها وأنكر فالامر	بيد	ها والقول قولها وان قال لضرتى فرا	ش	ان حضت ما وجب ب
د	دخول الطلاق عليكما	وجاه	حيض احدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الاخرى و ليس من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ذهب من آخره وندمه روق والمنشور

ذ	ذلك مما يقبـل في	الا	اختلاف فيه قولهما بل قوله فالويل يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة هـ
هـ	هنا دون المصدق ومبا	ست	الطلاق اذا كان له أربع فقال في د	ست	واحد أيتكن رأيت الدم م
ب	بحيض فصواحبها طالق فلا خلا ف	الفا	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تر بالزوجية هي ي
من	من من دونهن وتطلق عند ذلك	ت	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدق	ت	اثنين طلق كل من ن
ا	المكذبتين طقة وان ولم يدخلو	الو	اعلى المصدقين الا طقة طقة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم م
خر	خرجت المكذبة بطلقة عند	صل	ثلاثا وكل مصدقة طقة اثنين وحا	صل	الامر أنه لو صدق الكل ل
هـ	هنا طلق ثلاثا لانا	اعلم	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها فاذا اعلم	اعلم	جملها طلق في ي
و	وقلت ايجابه فان	ان	ر عليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقضي تسعة أشهر من حين حين
ت	تكلم به بان وقوعه	جميع	ووانه اذا قال ان كان حملك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د	دخلت عليك طقة و	الا	ان كان أنثى فطلقتان فولدتهما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا عا
م	من ذلك لكان عند	ان	لو قال ان ولدت ذكر فاطقة أو أنثى فطلقتان	ان	لهاها قد أنت بانثى وذكر ر
ف	فان ولدتهما جميعا	ت	دفعه واحدة طلقت ثلاثا والاطلاق بن ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	التي	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	التي	عاقب عاها ذلك ك
م	وقعت طلقتان	على	قالو لو قال متى وقع طلاق	على	امرأتى فهي مطلقه هـ
ق	قبله ثلاثا فان الاكثرين	أو	او وقع الطلاق بعده عليها وبهم	أو	قع المنجز ولم يلتفت عليهم م
و	وكذلك لو يقول عند	اذا	أي رقت لم أطلقك فانت طالق فضى من أو	اذا	نفاس قد رطلها فها ا
ا	أوجبناه ان لم يطلق	سما	لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالنس الذي سما	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل	لا تطلق الآن ثم	الفا	انها تطلق عندهم موتها أو أحدهما أو	الفا	ثمة أن متى في الاصل ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ت	يضا اذا اختلف ان وان نظر اليها وقعد	ت	فقال ان لم تكوني طيبة فها
ش	شادنا فانت طالق طلقت ومن ا	قطع	للتعليق لو قال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو و
ط	طالوع هلاله ولو قالت	الا	طلقتني أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقول أردت اذا اذا
و	وصلت اليمن فيصدق بيمينه	في	اذا قال أنت طالق اليوم هذا	في	غدا لم تطلق وان سكنت
ر	ر بهسالة ثم ان أهلها	عشرة	اليها بانطروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذا ا

هـ	هذا الطائر فكل	شي	عندي من النساء طوالق وان لم يكن غرابا	لف	عندي حر وجهه	ل
و	وقب عن التصرف في	ا	اكل حتى يبين فان مات وأراد الوارث	التعريف	قال المذهب انه لا يصدق	ق
ال	الا ان ارد المـ	لا	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قـ	ص
ت	تلك القرعة فلا يملكه	وصل	اليه نكاح ولا ينفذ تصرفه في العبد و	لف	بعض الـ	ي
ش	شأن العبد وقال بـ	وا	لاول اصح بـ	المصدر	طـ	د
ع	عده بلا عوض اذا أرا	دار	جاءها في العدة جاز وصـ	كقولك	راجعتك وارتجعتك ومثله	هـ
ي	يكون رددتك وأمكنك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهارا وبـ	استمتاع	ظاهر ولا خـ	في
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل أنه وان حصل بعد الوطء	واستباح	لا يقطع المهر واذا	ا
ا	اختلفا وادعى أنه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	واختلافهما	في العدة لو حصل	ل
ن	نقول اذا سبق بالدعوى و	ز	عت انقضت العدة وقال كـ	وما	انقضت الاوقـ	ت
ي	يومئذ وانت الآن	بيد	ي فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة	ثم	دعت انقضاء العدة صدق	ق
ق	قوله يمينه فان ادعى	يوم	اذمصاص صدقت المرأة في أـ	شبه	الوجهين واذا أتى في	ي
ط	طلاق الحرة بشتمين و	الا	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	ذلك	وقد تزوجت أم لا فهي	ي
ع	عائدة بطلقة واذا أصد	ر	الحرة ثلاث طقات والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بعد	د
ال	المطاق ويحصل بينهما	بها	ل ولو بتغيب الحشفة في نكاح رسم	سما	حكما فلا يمتد على	ع
و	وطء السيد ثم بعد الطلاق	الذات	اذا ادعت انه انحلت بـ	التي	تدعى يمكن في منـ	و
ت	تلك الدعوى أن تكون	من	الصادقات جازت زويجها (باب الـ)	بـ	بلاء من كل زوج يستطـ	ع
د	دخولا بامرأته وغـ	ر	كالمحبوب والاشـ	لا يـ	الحكم بقياس النص	ص
ال	الى الرقاء والقـ	جب	العجز موجود فيـ	علم	انه الحلف على كونه تاركا	ا
ج	بجماعتها فوق أربعة أشهر	من السنة	ولا يمتنع من الحلف بالله بـ	ان	الـ	ي
م	مقابلة السوط صـ	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	الا	قتضاض بالذكـ	هو
و	وارد على البكر ولا يـ	هـ	لامست وباضت وغشيت وقربت هذا	(لا	كـ	ا
ع	عازم حلف على تر	كـ	استيقاء الـ	التي	بـ	ي

ولا يكون إلا في الخفيف والمجنت والمعاينة

ولا يكون إلا في الخفيف والمجنت والمعاينة

و	وا—وقال والله رب	العوا	لم لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت	لا	ربعة فوالله لا أدنو	و
ل	لك بوطه أربعة شهر	ر	فليس ببول فلو ذكر أكثر من أربعة كان	ينصرف	بأبلائين وان حلف لا	ا
ا	أطوها لا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالدجال والدابة أوحى حتى يموت	عشرون	من بينها فهو اذا	ذا
ن	يكون مـوليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامرة فقيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	س
الا	الآن مـوليا فاذا مـد	يده	وطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يمـير حينئذ مـوليا	ثم	لوقال ان وطئتـك فملى صوم	عشرة	أيام بهـذا الشهر لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لا وطئتـك	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار مـوليا وا	لا	فلا وان حلف لاربعة زوجات	ت
ل	لا وطئتـك لم يحكم عليه	السلطان	الآن بـايلاء فاذا وطئ ثلاثا فلا يلاء	ينصرف	الى الاربعة ثم اذا	ا
خ	خلت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى يمينه أو من حين راجع الى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	فيئته طولب بها والفيئة	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل أن تعضي	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	ظلماً أو نذرت أو مرضت فانه يقطعها ويسته	ولا	يقطعها الا عذرا اذا	ا
و	وجدت في مـدتها من	الرجال	وان طلقها رجعيـا أو ارتدوا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه عجز عن الجماع	فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرتنا	هفا	ن هذه فيئة المذور واذا	ا
ل	لم يكن له عـذرها	علم	أنه يجب وطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طـولبت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و	الا	أو في عـانذروا ان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطـلاقها ائزع وترك	ك
ج	جماعها فان استدام ما	شر (ع	فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا أبي	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيضا حتى يكاف الانصر	اف	الى الطلاق باب الظهار هو أن يجعل امر	مثل (أنه	ظهر امرأته وكالطهر	ر
ت	نـدى ويدو كل عضو	ولوا	نه قال أنت على كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا كراما ما	ما
وا	واجـلا لا فليس بظاهرو	ها	كذا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل	ز
ل	له فهو مظاهر ولو زاو	ربين	طلاق وظهار كانت طالق كظاهر أي و	كان	يريد كل معناها فانها	ك
معا	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهر امنها ان كان رجعيـا وان جعله	نمنا	الطلاق أو لم ينسـو كانت	ت
قب	قبـله مطلقة فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرام فلا يكون	ن
هـ	هذا يقصد طلاقا وظهـارا	عا	ملناه به وان نواهـا بخير أحدهما وفي وجه	آخر	يكون طـلاقا وأما لو	و

بين المصنفين اذا سقط أحدهما فنز الان

صلوات كانت أصلا وقد جعلها بعضهم روي اذا كانت أصلا ومختلفة من

بين	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها أولم ينوشيا فعليه كفارة عين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا	صلوات
ل	لحصوله ولو خاطبت احدي ز	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	هانت كظهر أي فلو انك	وتارة
ح	حرمت عليها وتزوجتها	ا	وجبت ظهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف	في فية عائد ابان	بن مكا	نه عسكها بعد الظهار وقد تأنى	وأمكن	فراقها فلو اتصلت	ت
ي	يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما أشبه ذلك	فلا عود أصلا	فلا
ن	نم لوراجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح	والثاني	هو عود وان شراها وقد	وقد
ا	أوجب ظهارا فلا عودان	شرا	ها متصلا بالظهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل	في
ذ	ذلك مسقط للكفارة والمعرو	في	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الاطهار اللبس بشهوة	ه
ا	أما الظهار الموقت	بجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فعلا	لا امر	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ان يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة	مه ا	ينزع ولو قال لاربعة	بع
ق	قبله اثنتي على كظهر أي	نخر	وجه من الاثم اذا عا د باربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وغرضه	ضه
ط	طلب التأكيدي في حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انشاء	الظهار ويكون بالكلام	م
ا	الثاني عائدا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلا	هذا يشترط كإروى	روي
خ	حصولها مؤمنة بلا عيب مغل	في	العمل والكسب فيجزئ صغير وأقرب و	مثل	أعرج يتابع المشي لا	ا
د	دنف أوز من لا يرجي ومن هو	سر	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	سكران	وفاقد أنفه واذا	اذا
ه	هو فاقد لاذنبه فلا تر	دد	في جـ وازه وكذا أصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد أو كان	كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخصر والبصر معا	أ	واغلة من الابهام لم يتأصل	ن
جـ	اثبات جـ وازه عند	هم	ويجزئ مدبر ومعاق بصفة وذكر الرقيق و	نشاء	سواء لأم ولد وانما	ا
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحـ لوا ومنعوا	ا
ا	ايجاب بيع صبيغة تكفي	أهلك	ورأس مالدومسكن وعبدین مثنين الفتهما	و	ان عجز عنها الزمـه أن يصوم وم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	ن مقدمة	اللال نازمه هلالين أو من اثنتاه اتم	ما	انكسر ثلاثين فان عجز زخف	ل
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة ولا تجزئ القيمة ولا يجزئه	ه
ن	نـ وجهه ان تجب نفقته كا	بن	وأب ونحوهما ولا لكافروها شبي وما	شبه ذلك	باب العان	من

فنبصرون أن يكونوا معاً ولا ينفقون

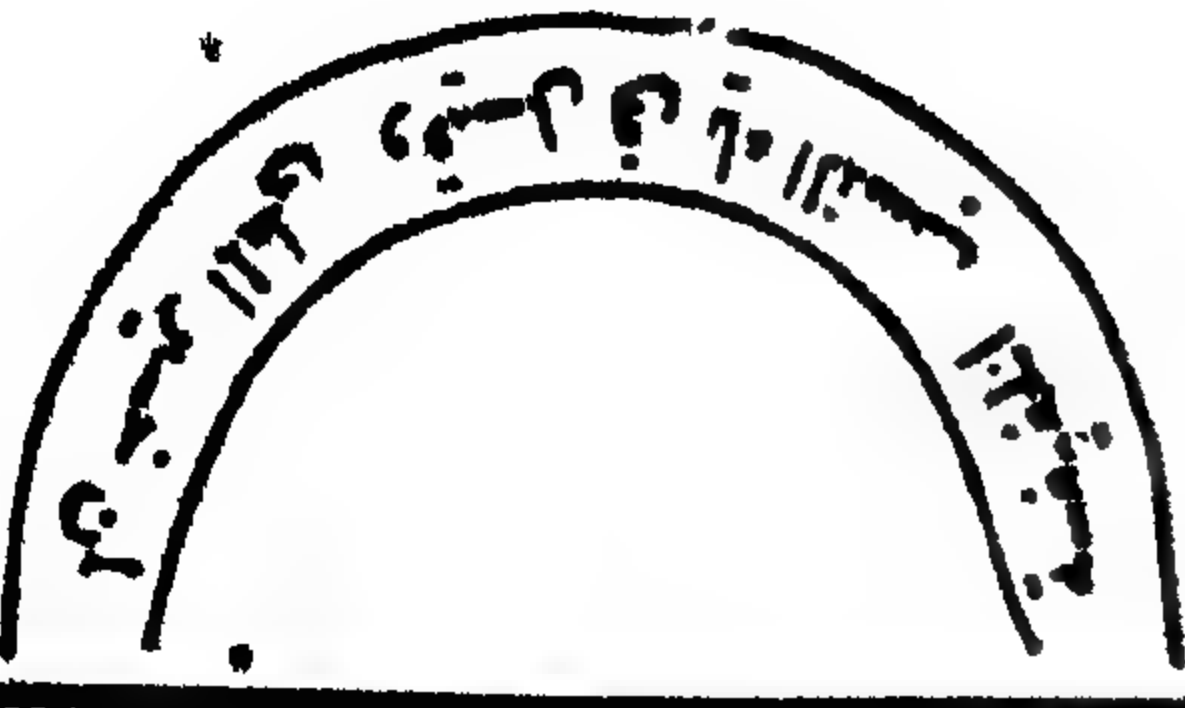
وإذا كانا معاً فلا ينفقون

ع	عاب أمراً رأته بالزنا وفخر	تاج	الحسد أو التمزير على نفسه فله دروه	و	اسم قاطعه باللعان ولا يأنم في	ي
ق	قذف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	ث إذا أتت بـ ولد لا	ا
ي	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان ولو كان معه في البيت	ثا	ثا لم الزوج أنه زنا	ا
ب	بها وأنت بولدهم	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يحيى له النفي لنسب	ب
هـ	هـ إذا الولد الحادث بتسا	يبيع	الظنون وإن كانت حاملاً ونفاه لا عن	على	الفـ وروان شا	ا
ف	في مؤخر إلى الوضع ثم يقيم	سنة	اللعان وإن قال الولد من فلان وماأر	افعلا	ذلك الا بشبهة فهو	و
ي	يعرض على واحد أو	اثنين	من القافة ولا لعان وإذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فـ خـ	ا
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لا عن وليشهـ باللعان جمع من	أصدقا	ثمـ ما وغيرهم وأقل	ل
بـ	صوره أربعة فان بلغوا	تسمين	فاكثر فلا بأس وإيكن عند عصر الجمعة	را	ن يكون في أشرف مكان لعن	ل
ان	ان يزدجر بالتعليق	ثم	بعضهم الحاكم ويبالغ عند الخامسة وإيكن	وليا	لتلقينـ ما وأول ما	ا
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك أربعة بالله أنه لمن الصادقين فيأرماها	به ونحوه	قذفها به من زناً أضاف	و
بـ	بـ كونه اليـ إذاذا	عا	ج على الخامسة قال والافعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده	هـ
ا	ان تقول من قبا	م	أشهد بالله أنه من الكاذبين أربعة وبعدا	لرابع	والافعليه غضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	بذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فإذا	ما	لاعت درأت الحـ دوالاشبه شبه	شبه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بحلف أو أبدل غضباً بلعن أو	كان	مقدمهما لم يصح ثم أنه	هـ
ا	إذا لا عن زوجته	تزل	عنها وتأبى تحريمها عليه ولو أقدم	على	قذفها أجنبى حد وإذا	ا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحد	ث) فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
ل	للا مكان ولا يتنفي عنه	صلا	الا باللعان فان لم يمكن أن يكون منه	مثل	المـ غير والمـ سوخ أوجا	ا
ا	الولد والمدة من النكاح	ح	دون ستة أشهر انتفى باللعان عند	علماء	نا وان وطئ بشبهة وحصل	ل
ي	يومئذ منها حل	وباغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وفقهاء	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	في
ت	تعيين نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل الا بذكر كفيه وحفظ مال	ونحوه	فان ادعى جهـ لا	ا
ف	في كونه فوراً أو جهـ	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل منه	والخا	رجون عن مجالسة أهل العلم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد ميتاً ولو ولدت اليوم ولداً أو	مس	ولدا وقال لهـ سابق	ق

انما يتطاع بها والمراقبة ان لا يذبح

انما يتطاع بها والمراقبة ان لا يذبح

١	ابنى دون الثاني لحق	يد	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ن	نافي وطه أمته من	و	لدهاب لالمان فان وطهها رادعي أنه	كان	استبرأها صدق بيمينه ولو	و
ي	يطوؤها اثنان بشبهة و	وقف	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعياء عرض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت ثلاث	(حيضات أو حيضة فهو الثاني ان لم يكن الاول زواجا واء)	خ	م	وهما حران قد ثبت	ت
قط	قطعا اثنان فهما أو أحدهما	ليا	خ	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	ق
ا	القائف أو حصل الاشكا	ل	أولم يكن ترك حتى يبلغ وينتسب الى من	سو	لته نفسه واختاره	ه
م	منهما في كتاب الايمان	ثم	لا يصح الا من بالغ عاقل مختار قاصدا	دا	ليمين ويصح ايرادهما	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجب	و	فعل محرم عصي فلهزمه اتيان	ن
ا	الحنت والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنت أولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة أو لفعل	ل
و	وهو مباح فهو مأمور	ربا	جنتاب الحنت استحبابا وانما قاده لا يجا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	أو الوصف فاما كان	من	ذلك لله مطلقا وله فيه بالتقييد كالق	هرا	والرحيم والمحيي	ي
ل	لم تبطل بيمينه وان تناول	قبل	وان حلف بما لا شره فيه له فيه	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الاله والحي الذي لا يموت فلا يأول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
ر	رجل بمشرك كالبر والو	صول	والسميع والحي لم ينهقد الا بالنية و	الساد	لباب الشريعة من صفات	ت
ا	الذات التي لا تحتل	مواد	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المقد	س	وجلاله فهو كالحلف بالله	ب
ق	قالوا لا يقبل منه	السلطان	تأويله لا وعلم الله وقدرته وحقه و	ما كان	يطلق وصف الله العلي	م
به	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقدره والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ن
ا	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أنه لم ينهقد الله وان قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	نجهله الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعل	نحو	ه فان قسمه الربط	ط
ل	لنفسه باليمين انعقدت	بلاد	فاع والادلاء باب جامع الايمان ولو ان	مر	أحلف لا	ا
ا	أسكن الدار فليخرج فان قال	بني	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزيارة مر	ضى	لم يحنث ولو آلى	ي
ي	يمينه انه لا يدخلها و	شا	أن يديم لمن يحنث أولا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم يوم فاذا	ا
ر	ذهب يستديم ذلك	ور	أيمينه حنث وكذا لو حلف لا أمشي ولا	اسرى	فاستدام حنث وكذا	ك



ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخله حنت لا بسطعها	ونحوه	ولو حلف لا يدخل ل
م	مسكن احد فليفته	الفقيه	بالحنث بدخول ما يسكنه عارية ولو قال	السا	ثم لكان القسم م
ع	على دخول دار	أحد	فالحنث لا يحصل الا بداعيها ولو حلف لا يتا	بع	ابن الوالي فمزل من ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فان كان يريد الشخص نفسه حنت وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	ولييه أمة فلان أو	ز	وجنه فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا أن يشير بر
ل	للشخص بعينه وير	يد	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب آخر وأحال ال
ا	الدخول منه لم يحنت	و	ان دخل من الاول والباب مزروع حنت	فعلى	هذا العمدة الممرم م
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشيرا الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه في مثل	مثل	هذا لا يحنت الا بشرط ط
تب	تبوت الاسم وبقاؤ	حتى	لوطعنها وأكلها لم يحنت ولا يحنت	بشر	بالفقير من حلف على ي
ت	ترك أكل الخبز وان	أ	قسم لا يأكل سويقا حنت بسفه ولورو	ي	منه شربا لم يحنت ولو و
ا	أقسم لا يشربه فكان مستد	عياه	يسفه لم يحنت وان حلف لا يذ	و	فه فطعمه ولقطه فقييل قيل
م	من ذلك يحنت وقيل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	عمري	من هذا الكوز فصبه في في
ع	عليه وشربه فلا حنت	لديه	وان حلف لا يأكل اللحم فهو هذا معذ	ور	في أكل الشحم وفي ي
ا	الكلى والكركش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنت به وان حلف المتأ	بي	من أكل الشحم فاكل سناما ا
و	واليه لم يحنت ولو	بني	بعينه على اللحم حنت بأكل نعم ووحش	ونحوه	الطير لا السمك أو حلف لا ا
ا	أكل الرأس حنت برؤوس	شا	وبقروا بل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل ل
ل	لبائضه حيا من دجاج	ور	الوطير لا سمك وجراد وان حلف	من	أكل الادم فاكل من ن
م	مسلح ولحم ولبن و	نحوه	حنت وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	ما كان	منه فاحنت وليس من
كا	كان حانثا من حلف	من	أكل بسرة أو رطوبة فاكل منصفه ولو حلف	على	لفاكهة فبالرطب والعنب ب
ن	نحنته وبالرمان هذه	ثلاثة	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعلى	الدرع والجوشن والنعال ال
ف	في الأصح يقع ذلك كالثياب و	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره الى	مثل	قيص أوقباء أو تخيفسة في
هـ	ان هان ولم يحنت به والمعرو	ف	انه لو حلف لا يلبس حليا فلبس	احدى	الخسوات من فضة أو ذهب ب
ي	يحنت وان من عليه أو آذاه رجل	فما	احتمل وحلف لا يشربه ماء من عطش فمذ	ذكر	وا انه لا يحنت من ن

أو كلاهما أو يذهب

أو كلاهما أو يذهب

ث	ثوب له لبسه ولا عبا	استطاع	من صنابعه الا يشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حلف لا يجسد	جد
ب	ببابة فـ لانا واقفا لا	أخذه	بالضرب ثم وجده فقتل شمره	و	عضه وربط يديه به	يه
ت	تنكيلابه خنت	فا	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سجد	نحوه	لم يحنت بذلك وأبو	و
أ	أقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	أفاشار اليه أو كاتبه وراسله لم يحنت	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذالاماله ويحنت بثوبه وبدين شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حينا أولا يسأ	له	زمانا أو دهررا أو حقبابا بادي ز	ما	ن وأبو حلف لا يزور	ور
هـ	هنا فيستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يحنت أولا	يكون	متزوجا أولا يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوق كل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يحنت و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	الف سوط فشد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	ألف	السياط أصابته برولو	و
ا	انه شك فكذا أيضا في الاصح والافضل	فضل	أن يكفروا وحلف من غيرة فاختلطت فاكل	الجميع	الاقرة لم يكن حاشا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيد ودخله	أما ناسيا أو جاهلا أو كرها	منه	فلا حنت ولا وزر زر	زر
ل	لذلك وان حلف ليا كنه	أول	الشهر فتناف قبله لم يحنت وكذا الوتاف	أكثر	ه أو شيء منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الفرير فهرب منه فان	شهر	القولين المقطوع به أنه لا يحنت و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلا قاصدا	ر	فها فالاشهر لم يحنت فان عقد هائم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انعمت لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا عوا	عوا
ا	انه الصحيح وان قال	وا	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بنهم حنت الا اذا الى	لى
ا	استثناه بقلبه ولو	قام الى	الصلاة فسلم على المأمومين وفلان	مسا	مت لهم فلي ذلك الطراز	از
وي	ويحنت ان لم يستثنه	يوم	اذ في باب كفارة اليمين اذ او	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك للحنث ثم يتخير	الحا	لف بين عتق كالطهار أو اطعام عشرة	ود	فع اكل واحد مدني في	في
هـ	هو من قوت البالد لار	دى	معيب أو كسوة كل قبيص أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة ونخف	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزئ الدرا	همو	ان كان معسرا صام	م
ا	اياما ثلاثة وللعييد المكفر	ين	الصيام فقط (باب العمد)	دوام ذاتر و	جها و بعد ما دخل أو استدخلت ات	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوايل ان	ن

هـ	هذا لو بقي لخط	شعبا	وتصور آدمي انقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل أربع سنين وأما	ا
م	مدة أقله فانها تكون	ن	سنة أشهر والحائض من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة اقرا	ا
ا	المطابقة في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلق حائضا فحين تعانين	ن
ا	الحيضة الرابعة ويتصور تمام	م	غاية وأربعين يوما على الضعيف وأما	ما	على الصبح فبتمام سبعة وأربعين	ن
و	ولحظة هذا في الحائض	و	أما الطاهر فبتمام اثنين وثلاثين يوما ولحظتين	في	أشبه القسوين وسن الاياس حكا	ا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بل اثنين وستين وقبل اياس نساها فن	بلغت	ذلك وانقطعت حيضها	ا
ل	لزمها أن تعتد	وتوفي	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضلت اذا زال	ل
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رحمه الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهر ورومن	شهر	عت تعتد بالشهر ورومن	م
هـ	هجم عليها الحيض بطل	ور	جعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	حيضتان وذوات الاياس	س
م	منهن ومن لم تحض في الم	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعي فالنقول	ل
ا	الاصح من قوليه رضى الله	عنه	انها تتم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم	م
ثم	ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تعتد كال المطلقة وأما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فالوضع ومن تكون ون	ون
م	منهن حرة حائلا فا	جعت الامة	ان عدتها أربعة أشهر وعشرو	العد	ة لامة نصفها ويجب على	على
ا	الرحمة اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجته نكاح في الدين دين	دين
ا	الا أن يثبت موته أ	و	طلاقه وفي القديم ثربص أربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد الثربص	ص
ج	جعل كالتوفي فتعتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	متنى	وطلق احدها ومات لا بعد	د
ت	تعيين أو بيان اعتدنا للوفاة	هـ	ان كان لم يطاها أو وطئ وهما ذ	و	انا أشهر أو اقرا في رجعي	ي
م	من الطلاق وأما في	البا	ن من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق	ق
ع	عدته من حين أر	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب به عدة وفاة لا بائن	ن
ب	بان ترك الزينة كما	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبة للزينة وما	ا
هـ	هـ وطيب لانا	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتناع	ع	من الا كتحال بالاعتد فلو	و
ع	عسرجاز الا كتحال عند	الكا	فقليل لا تغسله نهرا والتنظف بسدر	ونحوه	مباح والخروج حرام عليها	ا
ل	لكن اذا احتاجت للنعا	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهرا	واما	الليل فلا ولا يحل	ل

ت	تطرق البائن أيضا	السلطان	ينتهي من الخروج	العشرة	وبذاته اعلى السكك	ن
ا	أوضح ضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكنته فان	التي	اتطلق السكك لها واجب ب	ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الانثرف	من منازلها فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو غضى ي	ي
ال	الى مسكن باذنه فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه او الى سفر تجارة او و	و
ت	تواب ولحقه	سما	ع الطلاق فلها ان ترجع وان غضى	في	حاجتها فاذا قضت بها وبقي في	في
ز	زمن من العدة فاولر	عيل	يسافر ترجع معه لتمام بقية العدة	المعر	وفية في المسكن ولو بقول ل	ل
م	مخرجي للنقطة وأذنت ان ا	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في في	في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة او غيرها او بشبهة ما ان تمتد أخرى	و	تقدم عدة الحمل في ي	ي
هـ	هذا وغير الحامل تجري على القيا	س	فتقضى عدة الطلاق ثم تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها ا	ا	ا
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان يجرها حتى تقضى عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلاق ولم يطا ا	ا
ا	الزمناء استئنافا	لا	عتداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من المنكر	ثم الاصح تقسلا لا	لا	لا
ج	جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يجرها و	ا	لرجعية لا تنسخ بهما انقضا ضا	ضا
ت	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقضت	حدها	وانكر فان عرف في	في
م	من الزمان ما يتمم	في	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى في	ما	اذا قال طلقت بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقال	هو	ماولدت الابعدا	ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمة أوجب اذا ذا	ذا
ال	الاستبراء لها قبل الوطء فلا	يأق	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت ت	ت
خ	خلف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرأ به ذوات الاثني عشر الصحيح	بهر	فهم شهر واحد وان سوغ غ	غ
ر	رجل ملك أمة معتدة أو	ملك	زوج أو مرتدة لم تستبرأ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتد د	د
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كان	على	ملكه فبإعائها ثم انثني ي	ي
و	وفسخ العقد فعليه	الاستبراء	على الصحيح وان زوجها طلق بعد الدخول قال	أكثر	أصحابنا متى انقضت ت	ت
ا	العدة استبرأها ما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرأ قطعا و	من	باع أمة وطئها وهو و	و
ل	ليستبرأها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمة نوطا طا	طا

ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا مانعة	لا تقي	من الخضاب ونحوه بيلي	ي
ط	طالب المشط والدهن	يوم	تحتاجه وما تتنلف به من الصدر والمرد	على	السـزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن و	أكثر	ما يجب لا تقي بحالها	ا
تم	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنين	لم يجب فان قال أنا أخدمها لم يلزمها و	من	لزمه خدام لنسائه فلا لا	لا
شك	شك في وجوب نفقتها في	الرا	س مد وكسوتهم وتجب النفقة باثنين لا	ثلاثة	لعقد والتمكين بالعرض ض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها وتجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	ة كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا تسقط لغيرها عن الوطء	والعشر	ة بعرضها أو رتقها ولا لعالة تنح	ف	والأمة ان كانت تختلف ف	ف
هـ	هكذا من السيد الى القر	بن	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت ليلا ونهار اليه هـ	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكنت بعد	علامه	زما نايـمكن وصـوله لو و	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جـرى لحاجتها والحج حاجتها فلو دخل	الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج ف	لما	خسر عن نفقتها مالم	م
ت	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	التأ	لبس لمن صوم قضا	ا
م	متسع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير اذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المؤن الا لا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكى وذات الحمل ل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	أنفق حاملا فبانت حائلا استرد	و	معتدة الوفاة تختلف ف	ف
ال	القول في وجوب سكناها ولا	خلا	ف في أنه لا يجب نفقتها اعلى	مر	وان كانت حاملا وان اختلف ف	ف
ن	نفيـه صدق بيمينه و	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيمينه او قد	يم	التمكين اذا اختلفا في	ي
و	وجبه الصبر والفسخ ان شاء	ما	ناخر من نفقتها صار دينها في الذمة	و	اذا أعسر بها فاليها يكون	ن
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ت	لكن بالحاسكم فان شامت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى	ري
لا	كالغنى ويعمل ثلاثا لرجاء	ابن	بمكان وماله منه على مسافة القصر	أشبه	المعسر والمكاتب قالوا	ا
ن	في نفقة الخادم انه لا تعمو	مكا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكمثل	ذلك	يفسخها والمعـبروف ف	ف
ثم	ثم الإدام كذلك والعبد	يل	للفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انها تثبت دينها ويقضى	ي
		الذي	له زوجة ان كان مكتسبا ف	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

ا	اكتسب أو تجارته وعند عدمها	هـ	ذكر	وانتهى تعلق بذمته ولها الفسخ بعد النكاح	لث	باب نفقة القريب في الاصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	نا	ثا كانوا أو ذكورا وان خالف	كل	الاخر في دين الحقيق	ق
ن	نعم تسقط لكسبه وغنا	هو	هو	غير المكتسب ان كان ينطلق عليه	اسم	الصغير أو مجنوناً أو زمناً	ا
ق	قلنا ابو حـ و هوها وما اذا	كان	كان	كبيراً فالصحيح انها تجب لاصل لا فرع و	في	اعفاف الاب خـ سلاف	ف
ص	صحيح العلماء وجوبه و	من	من	أوجبه أوجب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	اخر	ماسواها ثم زوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال	بعض	بعض	الاصحاب الام أحق وقيل يستويان فيقسم	هـ	والابن قبل ابنه وقيل يقسم	هـ
ج	جميعاً ومن استوى فرعا	أمرا	أمرا	بنفقته معاً وان لم يستويا أوجبنا	ها	على الاقرب والابوان اذا	ا
ت	تنازعا فمن ينفقه ألزمها	السلطان	السلطان	الاب ثم أباه الاقرب فالاقرب ثم	المؤنث	بمدهم يلزم الاصول	ل
م	منه كذلك ولهم	الملك	الملك	في المطالبة بها ما لم تغت فأنها لا تنصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً ثم	م
ا	اذا فرضها القاضي فلهم	المجا	المجا	هرة بطلب فأنها وعاءها ارضاع ولها اللبا	حذ	واعليه فان لم يلق	ق
ع	عنده مرضعة تمينت لتعا	هذا	هذا	رضاعه وان وجد غير الام فطا	يفقة	من العلماء يقول يتصور	ي
ا	ان يأخذ هذه الاب كرها والذي	قطع	قطع	الاكثر من يعينه انها أولى بارضاعه	و	اذا طلبت أجرة مثل فهو	هو
ل	لازم ان تجاب وان تلزمها	اباه	اباه	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها أن تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك ذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رقيقة وكسوته و	حر	حر	م عليه أن يضيقه وان عدم نفقا وخذ	مه	والسرية تفصل على المشهور	ي
ص	صنفه بنفقته ومفرو	ض	ض	كسوته على نفقة أمة الخدمة وكسوته أمة	يجه	في ذلك على العسرف ثم ثم	ثم
ب	بعد ذلك يستحب اذا	وا	وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يضمره	وما	لا يطيقه وترويه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	قامه	وبه قبله في السفر ولبن الجارية والشاة وما	أشبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	الا ما فاضل منه	بعدو	بعدو	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	وال	فيق ان تعذر فيه الكرا	كر
ك	كما يكاف ذبح الماء كولد ان	قا	قا	نه يبعه باب الحضانة والاثان	ا	ليق بها ولا اختلاف	ل
ف	في أنه لا تنقذ أمراً	قوالده	قوالده	الطفل ثم أمها القربى فالقربى ثم تتا	بع	أمهات الاب ثم تقدم أختا	ا
ثم	ثم خـالة ثم بنت أخ ثم	مقا	مقا	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من أهل	ل
ال	الحضانة وتقدم أخت من أ	مه	مه	وأبيه على أخت من أبيه وتثبت	اسم	الحضانة لكل ذكر و	و
ق	قريب وارث ولا تخلى	في	في	يده بنت عمه المشناه وتسلم الى	مؤنث	يعينها ابن العم والـ	و

في اجتماع المصائب والمصروف في الجاهلية

في اجتماع المصائب والمصروف في الجاهلية

ص	صارت لذكور واثان كانت	الا	م أولى بم	سائر أمهاتها أيضا	على	السترتيب ثم الاب وتنصرف ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	ص	بعد للجد ثم أمهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثة	ع	الى الاب فعينوا وا
ا	الاخت لا بون ثم الاخت لام	ثم	الحالة والصحيح هو الاول واذا	أمر	ز	سن التمييز طفل ل
ج	جعلت الحسيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الا ترحول اليه وغيره	ف	انه اذا اختار الاب لم يسبح	ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	ترع	به شوق من زيارة أمه وان اشقت	نحو	بنها لم تمنع زيارتها وترك	رك
م	مرة في أيام كالمادة لازا	يد	عليها ولها ترضعها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات ان	ان
ا	البنت معها ولا تأتي الاب ولا تزور	هـ	وله زيارتها والابن معها الى	و	مع الاب بنهار اولو	و
ع	عدم الاب والجد واختار احدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ت الام وكهرتها ما	ما
ا	أجزنا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	وما	لرفيق ولا من يعاب	رق
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يخضع مسلما وأما المزدوجة ففي	أشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و
ع	عم للطفل أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعدها استحققت مع	ذلك	ولا حق لمساقر واذا ما	ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من	لام ثم من بعده محارم العصبة	والحا	رج من المحرمية لا يمكن انتقالا لا	لا
ب	بمشقة وتعطى بنتها	مره	في كتاب الجنائيات ولا يقتص عن به	مس	جنسون ولا من صبي	ي
و	ومبرسم ويقتص عن شرب محر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتص	ثلا	حد منها من ضده ولو وقع	ع
ال	العبد بمنزله أو رجلا	كان	كافرا بكافر فخرجه فقتل الجارح أو دخل في	سم	الاسلام ثم مات المجروح فلا	ا
خ	خروج له	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	لذكر	بالمسؤوث ويقتص لاب	ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذى ومتردومن	سميت	أعنى المرتد اذا	ا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم أسلم وسرى	به	الجرح فمات ففيه اختلاف	ا
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعذر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال ال	ال
ا	الخطا لا قود فيها	و	رها الدية كمن يرى هدا فاقتل والعمد	واذا	ل يقتصده بما يقتل غالبا فمات	ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لا قود في	و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه	في
م	من القود شيء ويقضى	السلطان	بالقود على من غر زارة بغير مقتل فحد	ب	منها تورم والم حتى مات لا	لا

م	من مات فورا بلا أثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بمثقل	وجعل	يضرب به حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار أو ماء مغسوق له أو عصر منه	لذا كبر	بشدة أو خنقه حتى	ا
هـ	هلك أو ألقاه وقد	شرف	به على ماء فالتقمه حوت أو السعه عقرها	إذا	كانت تقتل غالباً فطس	س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لزمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب	ب
ا	التميز لزم الأمر ولو	مر	رجلاً أو أمسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شتم عليه	هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم ما يقتل بها فرجما أو قر	ا	بالتعمد لزمهما القود ولو	و
ت	توخى له سماً قاتلاً	وأ	لقاء في طعامه فأكله الرجل جاهلاً	كتر	هم يقول لا يجب	ب
م	منه قود بديه وان	قام	وأكرهه على أكله وجب القود ولو قتله	من	مثله الموت غالباً وقع	ع
ا	إيجاب القود وان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	أمر	صاعلى شرفه فان فرض	ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لإنسان لو يشترك في قتله أو	ف ثلاثة	قتلوا به جميعهم	هم
ا	أما إذا قطع أحدهم	يا	ديه وحزله الآخر قطع للاول	مثل	ما فعل وقتل الثاني	ي
ل	لكن شريك الخطي إذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدا وكذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والظاهر فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بمض	ر
ق	قاتل وليس بمروح كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجاعة	هـ
ل	لو اشتركوا وجههم	الوقت	وقطعوا عضو إنسان قطعوا كلهم إن قطعوا	من	واحدة والجروح مثله	هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الى العظم كالموضحة والجرح في	في
ال	الفخذ ولو أوجحه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس الشاج فلا	ا
ج	خلاف أنه يسو	عليه	الكل وإذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	أمرأ	هشم من رج	ل
ر	رأسه بموضحة قال الشاذلي	رضوانه عنه	أو وضعه وأخذ الارش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم	م
م	مثلاً لا يمتثل لا يعدل عنه	فأجاز	وه في أذن ولسان وشفة وذكر وانيتين كما	يقال	ومارن وجفن ومافي	في
م	مقبلة واليتين وشفرين والجنا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد	د
ال	اليمين وكذا عكسه	وا	لاغلة لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بماد	م (و) جا	رأحدهما بالصيغة ولو	و
ن	نزع ربيع أذنه واستأ	من	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بز	بع الاذن وان قد	قد

ل	رجل أنف من أصلها فله	ان	يقطع مارنة ويأخذ الارش الباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الزندوما	أشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محمل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش الباقي	والسا	لما لا تؤخذ بشيء نعم	عم
و	وجهه والعكس ان لم تحدد	ركا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	ر
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع	به	الجميع من ذكر الكبير ولا با	س	بجواب عفو والمقتصم بقول قول	ر
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	نامة وان عفى ولم يمرض	لى	ذكر الدية لم يجب وان عفى على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مهما قبل الجراح في الاصح	وفى	ما اذ الميقتصم لا يسقط القود	على	الاصح وان عفى	ا
ا	احد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفيل	ل
ع	على انما نجس القاتل	العام (والا	مشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا بمسوف الا لة	بدم من	وان وقع ع	ع
ا	احد هم به فقتله فالباقون في ا	ج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	لا يحسن وجوبه الاعلى المباشر	شر	ا
ل	لقتله ولو سبق عفو احدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء عفو القريب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص أو زال الطرف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرفى	تعد به وقطعه العضو وقال هذا التا	لن	عفو عنه وعن سرية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكان ا	يضاد الية العضو بـ	و	أما الحادث بالمرية فالاصح	ح
ا	ايجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يتخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصه في القصاص بغير أمر السلطان و	للا	مأمور به عليه افتقار الشى	و
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا ي	م	باجرة المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في ا	نخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفورا ويهل	مثل	الحامل حتى تضع وحتا	ا
ي	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا لاقتل ماله	عمر	ثم السنبلى قتيل بسبل	ل
ثم	ثم الدية لعمر و	السنبلى	من ماله فان عجزا قسم بالسوية	وز	عموانه لو بدر الاخر وسبق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفى	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار كا	فر	اقتل للقصاص فقطط	ط
ل	لان الحدين مدرج ومن	المحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج يمينك فا	وما	له باليسار فقطعها انظر	ر

نيزه و اجتمع الخ روم والكف في الدين

رسالة في الدين والدين

خ	خبره فان قال كان	من (طى	انها تجزى وقال ظننها اليمن للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب ب
ز	زوالها اليها اليمن فان	السنة	تأزمه ديتها فاذا اندملت قطع عينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم
ب	بينهما فيقطع ثم يقتل و	هذه	المقاصصة في القطع المقدر اما الجرح	السا	رى الذي ليس مقدر ا
و هو	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	نوفى	المجروح وأراد الوارث القصاص فلا تتأ	بع	عنه في الاصح بل ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فيمن قتل بالجرح والخشب انه يقتل بمثله و	كل	تحريق وتغريق وضغط ط
ج	جار مجرأه والاولى ايجبا	ز	ه وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	القتل بالواط والسحر ولا ا
تا	ثمائل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يدا المقطوع القصاص فاقص ثم أنت الد	مراية على	نفسه فاوليه خرا وعفو و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثر ولومات المقتص منه فهدر ولوماتا	فا	ن سبق المجنى عليه قال قال
ا	العلماء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب
ل	لطفل لم يشغرم لم يمكن	ولى	الطفل ولا يمكن ينتظر فان ثبت	مثل	نا به سقط القصاص ولو و
خر	خرب المنبت وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (باب موجبات الدية اذا	جا	وصبى على شفا ا
م	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شهـرسـلا حافوق قا	لو	اتجب دية مغلفة وقيل ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ثاو	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجهه ل عل
ل	كالبالغ مراهم في يقط صحت	بعده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالقت جنينا ا
ف	فزعاضته ولو طرح بمسبعة	ولد	اصغير افلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو و
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا ضمان وان كان أعمى أو فى ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف ف
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه ففترق فى ي
ال	البحر ضمانه ولو حفر	على	ملك غيره آبارا عـدوانا ضمن	كل ما	يتبع فيها ولو حفر منها ا
ش	شيأ فى دهـليـزه أو دهـليـزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن فى	أشبه	القـولـين ولو جهـل ل
ت	تلك فى طريق ضيق وان	عمر (هـ)	الامسكين ضمن الواقع فيها فان اتسعت وحفر	ذلك	باذن الامام أو لمصلحة تم م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفى	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز انخراجها وقيد قيد
ا	الجواز بضمن التلف بها وفى	سنة	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	بت فقتله وجبت الدية بهذا ا
ج	جميعا وبالكل تجب النصف والا	ربع	والجسد ان المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس

ت	تصورت مائلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجنح وان حدث الميل	وهو	مستوفلا ضمان أصلا	ا
م	من ذلك ولو طرح قشور	ثما	روبطخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تمساقب قب	ب
ا	السبيان بان حفر أحد المجا	نين	بثرا عا ديا ووضع آخر حجر راقعة ثمرها	ا	نسان ورقع في البس ثمر ح	ح
ع	عن دنا السبب الاول و	استمر	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصفبا	سم	التعدي ضمن الحافه ونم م	م
ال	الحجر لوعثر به غدير الذي	القا	ها قد حرجت فعرثر به آخر الضمان	على	المدرج ولوعثر من ن	ن
ن	خرج بمشي بنائم أوقاعه فالقا	ضى	بمدرهما ان ماتا والطريق يمنع	مثا	نيمة وان ضاق فالقاع فيه ه	ه
م	مهدر لا العاثر به الا في	وجيه	ضعيف والواقف مضمون لا العاثر في القو	ل	الصحيح وان اصطد مافي في	ف
و	وسط الطريق فانا حكم	الدين ا	وجب على كل نصف فدية فان كان	الفعل	عدا فغلظ وان لم يقصد ا	ا
ا	الاصطدام كما اذا هيا با	لنظار	ة فاصطدما فغففة وان اصطدم حاملان ف	ا	لجنينان فنصف عن كل ل	ل
ل	لازم لكل وان جر	ى	الاصطدام فهو لك دابتهما فالحكم	لمستقبل	في ذلك ان كلا يلزم م	م
ق	قيمة نصف دابة لآخر	وز	عمو النهم الو كانه صيين أو مجنونين لزمهما	والامر	في سفيتين وقع التلاقي في	ف
ب	بينهما فاصطدما يراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والقيمان كالراكبين و	مثل	حجر المنجيبى اذ عا د	د
ض	ضرورة على أحد الرماة	ثم	مات وصدد الرماة عشرة مثالا	يزيد	ون لزمهم تسعة أعشار دية واذا ا	ا
ما	ما اجتمع واء على البس ثرو	حصات	زجة فسقط واحد فذب ثانيا والثاني ثالثا	وا	لثالث رابعا وما توافد الاول ل	ل
ا	الثلاثان من ديتيه يفر	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثالث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم م	م
ج	جزء الثالث مثله و	خرج (لله	النصفه اعلى الثاني فقط وقيل عليه ثلث	ونحوه	على الاول وللرابع مجرد جرد	ج
تم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراد به وقيل على الثلاثة اثلاثا	و	اذا تقاطعا وجب كما ذكر ذكر	د
ع	على كل دية الا عرفاهم	ذلك	بواب الديات في الدية	التا	مة لحرد كرمائة بعير لكتنها ا	ا
في	في العمد وشبهه مثلثة ثلاثون	من	الحقاق وثلاثون جذعة وأربعةون خافقة و	التوسع	في السن لا يشترط بل أكل وتقبل ل	ل
ه	هذه من أب له والاقبال ابل	البلاد	وفي الخطا خمسة بنت مخاض وبنت لبون من كل	كل	عشرون وعلى هذا الخطا ذو	ذ
ن	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطا كان أو	و
ع	عدا فديته مثلثة و	عاد	له الخطا في أشهر الحرم أو	على	ذير حرم محرم فانهم أوجبوها ا	ا
ل	لجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	نور	ده لحرم المدينة في أصح الوجهين وان	وزن	عوضا من الابل فله الرد رد	رد

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	أخذ معيب ولا مريض واذا عدمت الابل	فملا	م لمول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار	على	ألف دينار وفي الجديد هو الصحيح القيمة وا	ن	عانت واذا كان
ا	المقتول أنثى أو خنثى و	حاله	مشكل ففيه مانع من الدية ولو فعل يهودى أو نصرانى فعلا	فملا	قاتلا عمدا أو خطأ وجب ب
لك	لكل ثلاث دية مسلم تسلم	الى	وارثه وامرأته نصفه والمجوسى والوثنى المستامن أو	أو	من لم تبلغه داعى ي
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غيرة اذا أحدثت به فعلا	فملا	قاتلا قيمته ت م
ع	عشر دية امرأة وعلى من أ	هلك	جنين يهودى أو نصرانى غيرة كثلث غيرة تكو	ن	لمس لم وان خر ر
ق	قبل حياتها فلا خلاف	فى	وجوب دية كاملة وتقبل الغيرة اذا	اذا	كانت لم تم مرم ويرد د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب غيرة أبرة ولا يقبل من الغيرة ما كان	كان	معيبا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والشجاج	جما	عة الخارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	لبا ضعة تقطع اللحم والمتلاحة هو و
هـ	هدى فصوص فى اللحم والسحماق	د	ون الموضحة تبلغ الجلد بين اللحم والعظم و	لنو	ضخ الموضحة وهى ضرب ب
و	وضع العظم والماسحة الذ	ى	بشمه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماع بجلدة والدامية التى ي
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	قصاص لا يجب الا فى الموضحة وأما غيره	افى	منه قصاص وقيل يجب بالثبوت ن
ا	التي قبلها سوى الخارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة فى الرأس	زائدة	على التى فى البدن بل الكل ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب	سنة	القصاص فى اذن قطعه ولم يبينه واما	مثل	الموضحة فأنم الا ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أوضح	سبع	موضعات فاكل واحدة خمس والايضاح	ان	سعدا لها شمة وجب عشر ر
م	من الابل والانفمس	و	فى المنقلة خمس عشرة والمأمومة تلك الدية ويوجبون	ان	الموضحة نسبته منها ان صادف دف
ا	المعرفنة والافكومة و	نما	والجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الا	كبيرة	والصغيرة سواء ولو وسع فى فى
ع	عرض موضحة غير الجا	نين	فثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	فى الجائفة فكزيادة الموضحة هـ
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت	واستمر	ت بطنا وظهرا فهما جائفتان و	ان	قطع اذنيه أو أشلهما فذلك
ل	له دية فى احدهما بوجب	القاضى	نصفها او يجب فى كل عضو أشمل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنصف دية وان أ	شرف	به على العمى ولم يمس فتنقطر الاغش والاختفش ونحو ذلك	سواء	اذا لم ينقص ضوءها ا
م	منه فان نقص قدر فى حكم	الدين القار	ق بالحق فان لم ينضب فحكومة	والما	مة من الاصحاب توجب بكل ل
و	واحد من أجنان الماء	فى	ربع دية وفى المارن وحده الدية	شمر	عوه الأثلاثا للماجر والطرفين والقياس من

ا	ان الاخشم كالصم	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا السان ناطق	ق وفي كل	أخرس حكومة اما الطفل وان	ن
ل	لم يكن قد مضى من عمره ما	برا	و يعرف به اشارة النطق واشاراته قالو	ا	تجب الدية فيها	ا
ع	عليه وان بنتت في أ	تمرا	لوجهين ثم في كل سن خمسة أبعرة الكل سوا	هـ	حاشين للنظر في التقاض ولوقد	د
ص	صرحوا بالتسوية بين كسر الظاهر	و	بين من قلعها السخ على الصحيح	وصيرا	لواجب في سن زائدة أو	و
ب	بها حركة وقلقلة استمر	بها	بطلان المنفعة حكومة فان نفعت فكالمسالة	في اسمها	الوجهين فان عادت سنه	هـ
و	وكان مثغورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يقطع الارش عنه وان كان	واحدا	لم يثقل راسه قطه ولو	و
ا	ابان اللحية في دية وفي وجهه	اضه	يف تدرج فيهما الاسنان وفي أحد نصف	هاو مثل	ذلك البسمة ان ثم	م
ل	ليسد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	حضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
هـ	كل أصبع عشر من ا	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاغلة ثلثا واما	مو	جب انملة الابهام بالقطع	ع
ف	فنهفها والرجل كاليد في	عبا	رتمهم وفي حلتى المرأة الدية وفي حلتا	ت	الرجال حكومة ومضى	ي
و	وفد كسر الصلب ويأ	س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي	و	النكاح فديتان وفي عضو	و
ا	الذكر الدية سواء كان	في	صغيرا وكبيرا وعين والحشفة كالدكر	معد	م بهضا يلزمه بالقط ويوجب	ب
عل	على نسبتها والانيان قد	ر	وافيهما الدية كالذكر وفي اليتيم دية وكذا	ي	شغراها والافضا	ا
م	موجبته الدية والنظر ان أ	مضا	وأذهب به وجبت الدية وكذا السمع وذ	كر	وان في الشم الدية وقيل	ل
ا	الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بالقسط وفي الصوت دية لا أرش	ش
ن	نوجبها فيه ففي الداهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	و	كذا المضغ وقوة الامناء ولو قطع	ع
من	من رجل رجل اطرافا	عامه	لديات ثم سرت الجراحات و	ما	نسقط عنه وصار	ر
ا	الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزء عمدا والجرح لم ينسدل فكذلك في	أشبه	الوجهين لا غيره والقول	ول
ف	فيمالا تقدر فيه	أن	الشرع يوجب في الحكومة	ذلك	جزءه نسبته الى الدية لا	ا
ع	عضوا الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	لنقصه هذا لا يجوز	لا
ال	الابعد الاندمال واما الواجبا	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة	فا علم	ان للمرأة نصفه وتلزم	م
ال	القيمة في الرقيق والاطراف	ال	قيق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفية	ور ان	تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ن
ع	عمده خطؤه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	أ	علم بباب العاقلة واليه نقول	ج

ر	رجوع ما يجب لافرق بين الر	بع والعسر	والدية الكاملة في الخطا وشبه العمود	سما	العلماء ما خلا أصلا	ا
و	وفرعاً من العصبية عاقلة والد	ين	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	يرون يقدرون في قول	ل
ض	ضعيف يستويان ثم الموالي	من	بعدهم وهم الممتق ثم عصبته من كان	نيما	عن البلد أو حاضر هناك	ك
م	منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه	بالانتقال بعدهم الى معتق المعتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقها وليس	س
ا	المتيق بطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجزت ولم يبق	ع
ي	يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسمين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في	لا	ظهر وأما دية النفس فهي	ي
ت	توجب ثلاث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	تتصرف	ديته الذي في	في
ف	فرد سنة أو جبراً واذك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرفيق	ق
ق	قالوا الاظهر ان	القاصي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المعر	وفية وفي الاثنين خلاف	اف
ال	الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى	ي
ف	في الاطراف ان أجل أر	نهما	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالنع عاقلة ثابت	ت
ا	الفني ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط هي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه
ظ	ظالم ثم تقدر الشرع	أحمد (الا	مور العن نصف دينار والمتوسط ربعه ومن أع	سر منهم	آخر الحول أسقطنا	ا
هـ	هذاعنه وان استغنى أو باع	ابن	آخر الحول لزمه باب كفارة القتل	نو	جبه اعلى من أحدث قتلا	لا
وي	ويم ذلك لصبي والمجنون و	الو	الدوالعبد والذي في خطا وعمد وذم جنين وأ	حا	ط بكل شريك كفارة وهو	و
خ	خذن الظهار تستوى كفارتها بل	ز	عموا ان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم	و	جوبه باب البغاة الاصل	ل
ت	تحريم مخالفة السلطان والتخذ	ير	منه والبغاة مخالفوه بخروج وترك انقبيا	داود	فمع عن حق وهم في	ي
لف	لفيف شوكة متأولين	تقى	اذا كان فيهم مطاع والافقطاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في الخمس	و
ال	الصلوات وكفر والسلف في	الدين	وأظهروا الاعتقادات الخوارج وهم	طا	ثمون لم يقدروا على	ي
ن	قتالنا لم نقاتلهم ويحكم	في	شهادة البغاة بالقبول ونفذت قضاؤهم بالحق	وصا	رما أخذوه من الزكاة أو	و
ا	الجزية مجزى في الاصح	الثاني (لا	يجزى وكذلك اذا أقاموا أحداً صريحاً	لما	كم بكتاب قاضهم بالبيعة واتلاف	ف
ب	باغ على عادل وعكسه	من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و	يبعث الامام قبل القتال الى	ي
هـ	هؤلاء البغاة أمينا غير	صفر من	التصحية يسألهم ما ينقبون فان ذكروا مظلمة ولو	شعياً رده أو شبهة أزالها	أ	ا

ل	رأى ذلك جاز ولا يقتل	و	الله جـوزت قتالهم فان سالوا مهلة	سنة	فان اصروا على الخلاف فان	م	مضنههم ومديرهم ولا
تا	لي أن تفترق كلمتهم والانثا	محمد	يتبع مدبرهم ولا يطلق أسيرهم في شريعة	احد	نطلقها بهـ الحرب في أقو	ن	ذماهم كالنار والمنجنيق
في	على قتلاهم وما يعم وبغني	صلى	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	ي	لا تقطع زرعها ولا	ذ	كـ الا يستعين بكافروا الو
ة	حينئذ وهذه الفتنة	الله	نحوه لانقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	و	تسمين	فا	فات بـ مل بمضهم حق
ق	بمقتله مدبر من الحق	عليه	في اتلاف مال الباغى والاسـتـمـانة	الى	ن	عل	عليه الدفع عن نفسه وا
و	يجب الضمان على الفتنة اقله	و	يقضى بنقض عهد ذي أعانهم عالم بالتحريم	الـ	و	ن	نسائه وحماية المال جائزة
س	الدفع عنه وليس	عليهم	خرو من قصد قتل رجل بين الناس وجب	لم	بزل	س	صحف أو غيره من كوة ولم
ي	كذابهم ويجب ان يحصى	و	قـمـد قـتـله كـافـر وجـب عـلـيـه دـفعـه عـنـه	السلطان	الملك	م	منه ولا يماقبه
ولا	ها أو أما قتله فهو يجوز	اسما	الدفع اذا أمكن بادي الوجهـ وهـ ترك	في ذلك الحيـه اذ لم يقدر على التخلص	الانسان	هـ	هدرا ان ندرت بتزع بده وله
و	و غيره لو تـطـر في	البلدا	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	جميعه ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذ لم	تترف	في	في ذلك ضامنا ولو عدت على
ا	رى عينه جائزا	ن	نظره والمكان حرمة ولا حرمة له فيهن كا	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	قاصدا	ال	الرجوع الى الكفر بعد
ل	يقول اسنان الماض تجمل	الكل	ولو أعاء أو أصاب قريب عينه فـات فهد	كفرو ويكفر من علق كفره والسكران أهل	طريق	م	محض في قـاذورة
ر	بذلك منه ولا يصير	لا	في ذلك الحيـه اذ لم يقدر على التخلص	لصحتا منه وكذا المجنون والمكروه	الحق	ت	تصح رده وأما الصبي فلا
د	الابه بـباب المـرتـد	تنصرف	جميعه ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذ لم	ان استتابته في الحال وقيل ثبت	حسن	ن	قبل القتل في الاسلام و
ف	ذلك فنـ حـذف	في	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	تعزيره تأديبا وان أصرت عليها	طريقة	ا	الرجوع فان عادتم أسلم
د	تقول اذا ارتد	المعرفة	كفرو ويكفر من علق كفره والسكران أهل	وعزرو ملك المـرتـد حال الارتدا	أميننا	ر	رماء باقتل غيره خالف
ل	سب مع الكفار ويؤمر بالدخول	الا	لصحتا منه وكذا المجنون والمكروه	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها	على	ب	بصحته انه موقوف ويعطى
ا	ذارجع الى الاسلام قبلنا	وا	ان استتابته في الحال وقيل ثبت	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	الخليقة	و	وجود اسلامه فان أسلم فهو
لو	لي الامر عليه بالقتل ولو	سطاو	تعزيره تأديبا وان أصرت عليها	أو وحده فانما نحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ا	اذا صلى بدار الحرب عند
ا	وه مختلف فيه والذي قطعوا	دابقا	وعزرو ملك المـرتـد حال الارتدا				
و	ليه فهو موقوف كما هو على	وبدرا	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها				
ا	لم نحكم باسمه اما	وهجر	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام				
ا	ن كان أحـد أبـو به مواليا	ا	أو وحده فانما نحكم به وولد المرتد مسلم				

عاصم بن ابي ابي سلم وفي الامم ابي اسود

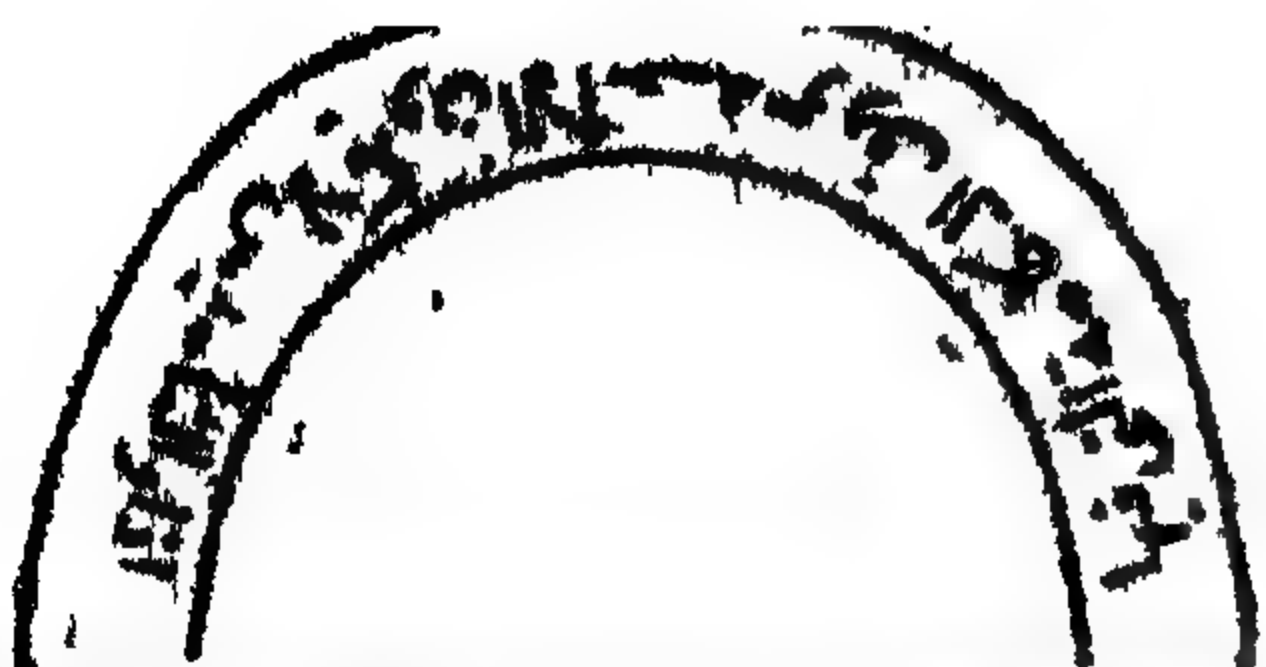
عاصم بن ابي اسود وفي الامم ابي اسود

ل	للام وان ارتد امما	الى	الكفر فولد امم تدعى الاظهر وقيل مسلم	و	قيل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ط	طائفة الكفر يداره وعجز	ان	يظهر الدين لامتة الهجرة ولا تعد	حنينا	وشوقا الى الولد عذرا
و	والعاجز يمددوا القادران	توفى	مات ظالم لنفسه والجهاد فرض كفاية	(ويتعين	بحضور المصف والغزو المتتابع ع
ي	يسحب ان ينال فيه	رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو في	حجرا	امسي والمجنون والعليل ل
ل	لا يجب عليه بل يسقط	عنه	وعن مريض واعرج واقطع وعبدو	فا	قداهبة ثم الدين الحال على ي
ا	الغنى يحرم السفر سواء من	يوم	جهادا او غيره ونقول للفرس	البلخياري	ومن ابواه مسلمان او احدهما الو
ث	ثنا عزمه الى	التا	هب للجهاد لم يجز له حتى ياذن له	في	ذلك فان احاط عودا ومن او
ل	لزم القتال الكل وماو	سع (أح	دا التحلف ويكره غزو بغير اذن الامام او من	ن) صرف	الامر اليه ولا يجوز دخول
م	مخاضا بيننا ولا يحل	عشر	مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة ان يكونوا
و	وفيهم لا يخشون وفيما	من	القسوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم أولا لا
ف	فاولا ويحرم علينا الغرا	ر	فان زادوا عن مثلنا جاز فان	ترك	احد منا القتال ل
ي	يريد الانحراف اليه ور	بيع	العودة او التحيز الى فئة يريد	صرفها	اليهم مستجدا فلا خلاف في
ا	انه يجوز ولا نجهكم ان	الا	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فانهم ذك	اما اذا وقس ع
ل	له وهو اسير او مخنق فلا يتنا	ول	من سلبه شيئا وكذا الورما من الصف	واعلم ان	ازالة امتناعه كالقتل ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالامر خلافا	للمصا	ب بالامر احوال فالعبي ي
د	دون ابويه يلحق السابي في	سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويومر	در	فيقاومع ابويه او احدهما ها
يد	يدين بدنيهما ونسرق بالامر	ثلا (ث	الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	أحوال	الاحرار الكاملين وهو و
ا	ان يفعل بالصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسارت فاق والغداء فيهم	ذا	كان اغبط فلا يجوز
ب	بطالته فان بادر	و (أ	لم قبل ان يرى الامام رايه فيهم سقط القتل ولو	كان	يحاصر قلعة فارادوا الدخول
ت	تحت حكم مجتهد جاز ويكونا	نما	ان حابا ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم اسلموا قبل ما
ر	رسم الحاصكم امره لزم	ن	يعصم دماءهم واموالهم وان اسلموا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل ل
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دلنا رجلا على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض ض
في	فيها او غنيمتها اجار	ية	منها فخرج منها جارية اعطيا ولو عدمت او	كان	فيها جارية ثم م

ا	انها ماتت قبل الور	و	دبالظفر فلا شيء له أو بعد الظفر فالبديل	منصوب	من على وجوبه	•
ل	له وهو أجرة المتل ويحوز	دفن	مياهم وهم ديارهم وتخريب آ	با	رهم وعضد أنجارهم وقطع	ع
بس	بساتينهم الا اذا كانت	في مد	ينسة أو مكان يقلب على الظن انا	نحو	زها فينصب الترك والوالي	لي
ي	ينى عن قتل البهائم الاماما	رسته	الرجال عاها بالقتال وآلات	ضرب	اللهو تكرر كلها لا	ا
ط	طبل حرب وما يوجد من	الا	نجيل والتوراة معهم مرقوحا	ضر	المأكل يؤكل وكذلك لك	ك
م	مأذبح لاكلو	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من أخذه أمر	با	رجاعه الى المقسم وان أمر	سر
ق	قوم كفار عبد المسلم حكم	فيه	بانه لسيدده بباب قسم النفي	و	الغنيمة في الغنيمة ما أدركه	•
ط	طلابه بايجاف خيل و	في	ذلك يقع الملك للغنائم باقتضاء الحرب و	اذا كان	فيها لب فهو	و
و	واجب للقاتل ثم	تعر	ل من الغنيمة خمسة اقسام خمسة أحدها	كان بمعنى	المصالح كسد الثغور وتانيها	ا
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب	المحر	م عليهم الزكاة للذكور مثل حظ الانثيين ثم	ان	غنيهم وقتيرهم سواء في ذلك لك	ك
و	والثالث اليتامى يقسم على ر	وس	الفقراء منهم والرابع المساكين ثم ابن السبيل	كذا فعل	الاعنة وأما باقي الاخماس	س
في	فيقسم في الغنائم وأمر و	برد	الراجل الى سهم والفارس الى ثلاثة قالوا	و	لا يسهم لغير ر	ر
ال	النبيل فلو كان راجلا لفرقه	الله	فرسا قاتل عليها وبقيت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه	•
كا	كان فارسا ولو عارفس من	منواه	حتى انقضت الحرب عد صاحبه راجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع	ع
م	منعت ومن حضر الحرب	وجمل	يقاتل حتى قتل ومات بمذاقضاءه استحق وان كان	كان	قبل انقضائه لم يحصل	ل
ل	له شيء وكان نصيبه	الجنة	وبرضخ لمبي وامرأة وعبد ويكون الذي	جاريا	بجراهم ان حضر باذن ولي	ي
ا	الامر بلاجرة وكذلك	ماوا	في مع العسكر من خدام وتجار يهطون	على	الاظهار كغيرهم اذا	ا
ح	حضر واوقاتوا والذي جعلوا	•	رضاء يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤلم للكفار ينفل والنفل	ل
ذ	ذكر وانه زيادة تشريط	وكانت	تؤدي من سهم المصالح والفي ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كفرض	ض
م	مال الجزية والمراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فرعامنوا	مثل	مال من مات من أهل الذمة	مة
ض	ضائعا لا وارث له فيتمس و	تؤثر	بالجس أهله المذكورين وتصرفه على وص	فالفعل	المذكور في الغنيمة ويجعل	ل
م	ماعداء للاجناد وأهل	العلم	أمر وابوضع ديوان وعرفاء يهطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والعطا	ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	أعجب	ويستوى الهاشميون والمطلبون	ن

و	ولو استويا في السن وأحدهما	كان متعسفا	قدم على الأورع ثم	ضرب	بشار العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم العجم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات أعطى وورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداء	ا
ي	يبطل منفعتهم كأمراض	بها	صار زنا أو أعمى أو جبن أو طال به	هرو	هرم وهو جندي لم يسلم	خ
ا	أسمه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار النفي وقف	خالدا	يقسم عليهم كما رصفت	ت
ل	لث باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لايصح الامع ولي الأمر	فيكون	عقد هال من اتع كتابا	ا
س	سواء اليهودي والصمراني ومن	ثبتت	لهم صحف يتمسكون بها كصحف ابراهيم	ز	بورداود والمجوس وكذا من	ن
ر	رجع آباؤه قبل النسخ	اليمة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالترام أحكامنا وبذل الجزية	في	كل عام وأقل ما يجزئ	ي
ع	عن الواحد دينار ولا تأخذ	لولده	الصغير منه شيئا والاكثر بالترام ويجوز أن يجعل	موضع	الجزية نراجا ويجوز	ن
ا	أن يجعلها زكاة ويضعها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو أزمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذ كر عددا	لا	صناف فرسانا ورجالة ويبين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على فقير ذي	اعدا	م ويتزولونهم في فضول مساكنهم والتبين	المفعول	واجب والمسي لا يدخل	ن
ا	اذا بلغ في عقد أبيه ولا يجوز	نه	الاعقد يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالاعتفيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير قاذ	ادخلت	مدة التسليم وهو بلا مال	ل
ل	لزم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والحناني والعبيد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	ف
م	مدته مثل الجنون	الها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن	لف	أيام الا فاقصة في الاصح	ح
و	ويصان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللا	زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه	هـ
ك	كالزنا أقتناه عليهم	على	شريعتنا وان اعتقدوه غير حراما	م	كالزنا لا نوجب عليهم	ك
ذلك	ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخفضها عن بيوت المسلمين علو	اونو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرس لا يفلأوجار او	ليا	مرهم الوالي أن يركبوها بالا كف وكا	نت	ركبهم خشب فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	يه (أو بلد	الجائناهم الى أضيق الطرق وجعلوا الزنا نير	رفعت	فوق ثيابهم و اذا دخل	ن
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم حد يد في رقبته نه	نه

م	مع السرقة شروطه فتمام	السير	ان يسرق قسدي ربع دينار فلوسرق	سبع مائة	رحل فبان بختسج
ن	ناتجا اذا تم السرقة	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا كل واحد	ن	ربع دينار فلو تمسكت
هـ	هـ دينارا لم يقطعوا	من	احد سبيكة ذهب وزنها ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويته عضروا
أ	العلماء انه لو اخرج عن	مكانه	من الحزر زنايا ثم ندم على ما احدث	نه	فردة قطع في ذلك
و	ولوطنه فلان سرقة	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان دينار اقطع و	من	سرق خيرا او ما هو
ضرب	ضرب من الملاحى نظرنا	مامهم	منه ان بلغ مكسره او اناه الحزر زنايا على	السن	التمنين قطع وبشترط كون
ا	المسروق ملكا لغيره فلوسرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	ادخلها شريكه سرز الحسا
ف	في يده في قطعه اوجبه	منصورا	لحقة منها لاقطع ويشترط عدم الشبهة ولو	أخذت	لا صدك او فسرعت او مال
م	مالكك ما لم يجب القطع	ويوم	القصة لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيا	سرقه غسبرهم وعرف
ح	حد دناء وان لم يقرر وكان	الحا	ن بالسرقه له في حق كس يكون	من	العقراء والمال زكاة وكذا
ذ	ذهاب الطمام بالسرقه اذا	مس	الناس جوع لاقطع واشترط اهل	العلم	الحزر في السرقة وهو
و	وجود ما يمسد حطافي	عشر	الناس وعرفهم وفي امار حراء سرقه حلا في الذبح	الاصح	يقطع ولو ضممه
ف	في حزر منسوب لغيره	من	ملك الحزر ففحصه واخذه وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم
وي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا او غصبها فاحرزها بجزء لغيره المالك و	الا	موال التي للذاصب بحد
ال	المغصوب فسرقها وجب ان يؤ	دي الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع باحد و	د	بمئة ولا تختلس وهو
ب	بنفسه لو نقب حزا و	ولي	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المغو	ب	مقاطع المخرج ولو ان السارق
سي	سببه في ماء او رماء	من	الحزر الى خارجة قطع ولو حليت طفلا	ونظمت	عليه فلا تدفع سرقة الجميع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أصحاب العجم لا يقطع واثبات المالك عند	القا	في شرط فلا يؤاخذ
سا	سارق اقرحني بصدقه من	قصد	بالاقرار وهل للسوق ان يقطع بحده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك
ل	لزم قطع يده اليسرى	حد	اثم ان عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد به سرقه فمسخ
م	منه يده اليسرى فان	بني	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى	لما	خبره منه سرقه فمسخ
و	وجب تعزيره ويقطع بيمينه او	سيفوا	خسدت دهنه غلبته بالنار و	دخلت	محسب القطع فيه ولا
في	الاكتفاء بيمينه	باد	تأصباها فان كانت يده اليمنى سرقه	زيد	في يده اليمنى وقطعت اليسرى



والى بين سرقين قالو	الاقران	فى القطع بل يكفى واحسده ولو سرقتم	أخذت	يمينه أحسكه أو اذا
أبنا سقطة للقطع	وأ	ما اليسار فـ لا يسقط عنه القطع	فى	ذهاب الأبواب المحاربة أو جبوأ
فمن أخاف السيل بـ	مر	وشوكه أن يطلب حتى يؤخذ ويحب	الاشتغال	بطلب قطاع السيل لـ
رعاية للمسلمين من أخذ من	الاعيان	صا ب سرقه من غير شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت
أي صا رجسـه اليسرى	ثم	من قتل قتل حنا ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثا فاذا
جـ صا وزها أرل و	خرج	بعضهم أنه بـ صلب حتى يـ صلب صديده و	الامام	اذا رمسه وما خوضه خمس
ما بـ صـ صا بأ وأحـ	بلاد	أولم يأخذ ما لا ولا تغصا عزرو ووقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء لا
و أصل قبل الطفر به و دمد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد الخمر) وحده انقرو	ل	فيه ان كل ثنى
فى فى الاترية أسكر كثيره فدور	وده	حرام القليل والكثير منه فى حكم	الدين	سواء فى التحريم ويكون
ال الحد على المكلف لا من كان	يوم	شرب صيدا أو مجنسونا أو حريسا أو ذميا أو	ال	جل المكره لا يحد فى كان حرا
م منهم جلد أربعين والمبدعشرين و	ا	ذا جعله الامام للمعتدين أو بعض قاي	بى	نوابه جاز والسـ و ط لا
صا بـ طلعينه فى احد الوجهين و	لثانى	يتبين والصحيح يجرى سوطا أو يدوعال والشامى	رحمه الله	يحسده باقصراره أو بشة لا
و راقع ونحوها بـ	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يمرر	والنظر	للامام فيه كل أحد
ع على قدره كبس وسمع ومرر دور	العشرين	فى عبد والاربعين فى حر و يستوى	فى	هذا جميع المعاصى فى الأصح
و ولو عفى مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يجز فى الأصح و	علم	ان مستحق التعزير
ا اذا عفى فلا امام التعزير فى	شهر	الوجهين (كتاب القصاص) هو فرض كما يفرض	الادب	أن لا يطلب ولو
فى لم يكن يصل للقضاء سوا	•	تعيين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه كره والمعروف فى
هنا أنهم لو قلدوه	وسلوا	الامر الى الفضول فله القبول والطلب	من	خامس أو محتاج طلب بذلك
زاده وسكنايته بائرو	حصو	ل قاضيين فاكتر فى بلد جائز عند أهل	العلم و	لا ينقض أحد ما كلفه
يجوزم كتابها الاول ولوا	نهم	أهـ فى الخصوم أو الخصمان حكموا رجلا و	قتا	دواله وهو يصلح لقضا
الحكم فى غير حده الله جاز	بالرمانهم	قبل الحكم ولا يشترط بعده فى الاظهر ورو	الى	القضاء باسـ تحقيق من تكلمت
فى شرطه أن يكون مسلما	ثم	ذكر لمر اعدلا مكانا مجتهدا وان كان أميا فى (ا) شهر	شهر	الوجهين ميمما بصيرا بالحقا يكفى
فى طلبه ويستحب أن لا يكون	عاد	الشبهة بالآخر وولن بلا جـ و	ومضا	فى الامور ويسأل عن البلد ومن فيها ذمها

و	واجتهاد يسوغ فلا يهدل	الى	تقضى والانقض بوجوب صفات القضاء	المد	اى اذا حضر فللقاضى هنالك لا
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى جا	ز	فاذا ادعى احد الخصمين فاراد الاخر ان يعا	رسه	ويقطع عليه الكاظم م
ل	ليأخذ حق البداية	بيد	ما وطهر منه سوء أدبهم فان أكثر	المجاهد	ة واللدد عزره ومن جا ا
مد	مدعى او كانت دعواه	يوم	ذال باطل لم يسمعها فاذا صحت لد	به	قال لا آخر ما تقول فيما ا
يد	يدعيه فان أقروا فلا يحكم	الا	اذا سأل الحكم لان الحكمومة	وطرها	اليه فان أنكر حينئذ د
و	ولا بدنة فلا يمكن اليمين من الا	ثنين	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حاموه	و	ان نكل لحلف المدعى عينا ا
ا	استحق وان نكل صرفه ماو	الثا	ت ان المدعى عليه لو قال بعد النكول	نظر	ت في الحساب الذى كان كان
ل	لى وجئت لاحلف فحلفو	نى	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت ت
ب	ب مجلس آخر ونكل المدعى عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بينة بعد اليا	س	والجزمعت واكث هو اذا ا
س	س سلبوا العدة احدى	العشر	فى الرد فيقول زدنى شهودا والعدول وان كا	عدة	اذا ارتابهم فرقمهم وجعل ل
ى	يسأل ككلا عن اليوم	اب من الشهر	هو وعن الكيفية ومكان السجل ما اتفقوا وعط	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطى الحق ق
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	تقرون ممكنه من حرجهم فاذا قال	لى	بينة تجرحهم امهل ثلاثا ا
وا	وان سأل المدعى ملازمه	قام	عليه ملازما بينما يجرح الشهودو	جامكية	الملازم عليه فان وافى فى
لح	لح خروج المهلة وسأل الحكم و	الى	القضاء حكمه وان جهل عدلة الشهودو	كل	ذلك الى من وكله ه
ب	بهم وهم أهل المسائل ويتمهل	اليوم	والايام حتى يعرف ما لهم ولا يسأل عنهم فى	شهر	قبل خفية فاذا علم م
ب	بعد التهم امر أن يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد فى قضية	ثلاثا	غير عدول فلا بد د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يعا	شر) به	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه فى الباطن	دينار	جمع الى قوله لانه علم م
ل	خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لوشهدوا بعد الته ثم جا جا
و	وشهد رجلا لان يجرحه و	جب	تقديم شهادتهم او يشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلو جاء المعدل فقال فقال
ن	نشهدان هذا الجرح قد تاب	بمده	وصح قديم ولو قال المدعى مرا	الغلمان	بوقموا لاعدلهم استوقف ف
و	والاظهر ان القاضى يحكم بعلمه	ونخرج	من ذلك حذو الله وان سكت الخصم و	مضا	فى سكونه لافى اقرار ولا فى ي
ان	انكار جعل ناكلا ويسرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	فين	أو المنكرين جعل ناكلا فلو قال ال
ان	ان الى حساب الأعرافه فى	المعا) جلة	فلمها لوفى ثلاثا لم يسمها له وان ادعى أنه قضا	وصرف	عنه الدين بابر أو نحوه وجب ب

ما روضا وضربا في المديد فهو مجنون

ما روضا وضربا في المديد فهو مجنون

ع	عليه البينة فارجزها	ز	للدعي ان يحلف ويصدق الحق فان سال ماله الى	أ	أن يرفع اليه البينة أمهل في
د	رهمائه الا تاتم طوب	به	والدعي ملازمته مدة المهلة ولوا دارا	ل	لدعوى على غائب أو ميت ت
و	وكدامه تروصي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة كاملة	ح	حكم له بها فاذا ا
ض	صمها وطهر العاتبو	لوا	مئدت المدة سمعت بجهته وكذا الصبي اذ بلغ (و) المر	ل	ل المتستر ولو ادعى على رجل ل
ا	اما عينا أو دينيا في	الدية	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل (و) افق	ث	وحصر طائفة والابث ث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحجة الحضور والوكيل (كا) فيها	ا	وتحلف في بيته ساوا اذا ا
ب	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضي من عين ما	ن	له والا فيبسي من ن
ا	الرجل المزم الذي	خذكه	الزمان أن يسأله انها القصبة على ما كانت بارية	ي	عنده الى الحاكم الثاني ي
في	دستوفى له ولا مبالاة سمع بعض	الحالين	اما سماع البينة بل ينهي فان جهل عدالتهم و	ا	جيب أن يسميهم واذا اذا
ا	امى الحكم حار مع القرب	قا	ما انها البينة فشرطه مساهة القصر وليشهد (مدلين) نعم	ح	ويذهب أن يكتب كتابا جامع ح
ل	لديه ويختص به بعد أن يا	نخذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف وافية	جا	تعبيره فان أسكر الاسم وجا
م	مناسكرا قبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه فا	في	ان أقامها فقال لست حليف في
د	دعوا لا نظرت فان كان	مهم	مشاركة في الاسم أحضرته وا فت	ك	عليه الدعوى فان كان ك
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	ل المعترف وان أكره فلأمر المتبى الدين شه (دوا) عنده	م	زيادة الوصف فان لم يكن ثم م
د	دحييل يشاركة في الاسم و	ما	(وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي أكرمه الله وسأل أن يكتب له كتابا ا	ا	كتابا ا
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فدل ووقع فيه وكتب تطيره وأودعه) في	ب	قطره والقسطاس المكتوب ب
هو	هو من بيت المال في المصالح	خيل و	الا فلي طالبه ومحاضر الوعد أو التهر على قد) رو	ع	جوده اجمع ما وقع ع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	(فيما ويبيده والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرض اربعة في الزنا لا تانه سد	د	اربعة في الزنا لا تانه سد
و	أخبرهم شهادة وان حكم ما احتداهما	زيد) أنه	ان خالف النص والاجاع والقياس وجب نفو) يض	ا	الحكم ونقضه ولو قال ا
و	وخصمه منكران القاضي حكمه	فوق	القاضي على ذلك الحكم فان عسرف وجود	ب	د كان حكمه بما عسرف في
ن	نافذا بباب القسمة و	الى	لقسمة اذا كان منه وبا من قبل الامام فا	ا	انه يشترط كونه ذكرا ا
م	مع دلا حرا مان فاجبا تحسا	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان في اتي ابيض وتقوم وجب فاسمان والا فتقول	ب	في اتي ابيض وتقوم وجب فاسمان والا فتقول
ح	حصلت الكفاية ولحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شي فطوره من نفسه في عو) ف الشريع والا فلي الشريع	ب	الشريع والا فلي الشريع

ذ	ذلك مسوز على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بكونه يتقا	بعض	فيه الشركاء ولو رضوا	ا
و	وقالوا تقسمه وتفرقه	شعبا	منعناهم وما يبطل من نفعه المقصود كثيرا لدو	الى	والحمام الصغير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن	اضون ولو كانت القسمة مضره باحدهم نظرت	ان	كان الطالب لها هو الذي	ي
و	وقسع الضرر به منع	وا	بطلبها شركاؤه ابيحوا والقسمة التي	توقا	بها المحقوق منها ما ليس	س
في	فيه تفاضل فيقسم اجزاويا	خذالما	في القسمة الاخر او بما دلها كما امر	الله	بالعدل ويكتب لكل	كل
ا	امه في رقعة تفر	ربه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابلة	شيء منها لم يبره ثم	م
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء و اخرج على الاسماء جازو	الله	اعلم ويحترز عن تفريق حصنه	ه
ك	كل واحد ولا تبطلها	المتاخرة	بعدها واما قسمة التعديل فكون مثلا	بر	بع وارض تختلف اجزاؤها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فاعلى كادارا اوترا	ضوا	جسازوا بذكره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	ما لم يجبروا في ثياب وعبيد من نوع يجبرو	نه	لامن نوعين ثم	م
ل	لنذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها اجبار وهي ان يكرن باحد الجانبين ثمرا	و	اشياء لا تتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج احدها	يوم	القسمة ان يرد فقط قيمة الرائد الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة	ه
ح	حين القرعة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قباهها وفسمة التمديل بيع وقسمة الاجز اعلى	الاطهر	رافرازو لو اقسام حقا	قا
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وابا	اقرعة اشترط الرضا بها امام مسووس له	مرتبته	الحصص اذ اقسام فيمكن	ي
ف	في حقه خروج القرعة فان	دمهم	حدد واقام بينه بحيف او غلط عليه	في	قسمة اجبار نقضت ثم	م
ي	ينظر فيما قدم بالتراضي فان كان	عما	قسمة يبيع فلا أثر للغلط	جنا	يه الحيف وغيره فيه	ه
ا	الصلح لا يوجب الدعاوى	و	البيانات من وجد عيناه عند آخرها	نه	يجوز له ان يترأها بنفسه	ه
ل	لكن اذا خشي حدوث	قتل	او قتل ما لم يجز الا بالقاضي ومن هذه حقه	ثم	وجده اموالا استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله او	شيأ	غيره وان كان مقرا غير متمنع لا يحمل	انتقل	الى الحاكم والسدي اذا	ا
ر	ر امدعوى تقسدين قدور	كثيرا	كان او قتل لا وجنسه ونوعه او عيناي تضبط	الامر في	وصفها وصفا يوم	م
ي	ي يبيح بصفات السلم وان	حدث	بهاتان وجب ذكر القسمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات	ن
ع	ع قسمة له بولي وشاهدين من بعض المد	ول	ولا يكفي الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامسة له حصل	ا
ع	ع قسمة من العسنة	له	الجزء من طول حرة والاصح ان	المؤمنين	لا يكافه ذلك في العقود للمال	و

ب	بل يكفي الاطماع واداء	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعي بها	و	لوقال اوفيته او ابراني او ذهب	ب
و	واقة ضعى حاتم على ابي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه فسق الشهود	لد	والشهادة فوجهان الاصح	ح
ل	له تحايه منه ولو قال لي ما ابر	زبه	صدقي وادفع به فامهلوني امهلنا	ه	نسلانا والناس احرار	ر
م	من الاصل فاذا سمعنا بالعين	يقولون	نحن احرار صدقناهم والصبي اذا ادعى	للملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حر انظر ث فان كان	مر	سلا لا يده عليه فلا بد من البينة عد	الناس	طهر في الحكم وان كان	كان
شو	شوهه في يده فقص	نوا	قعه ونعكم له بلكه الايد الملتقط وان	صر	ح يدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعي عامه	حتى يقول ولا يجب ان يطلب	اب
م	منه بشئ والا حمله	السلطان	ما كاز ثم يحلف المدعي حيث في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقه ومن ادعى	على	رجل فبرضا ويحويه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ث
ع	عده وابطا كافي او	الدار	فيما اذا احاب بي السب فبئذ قالو	ابا	في ما لم يحلف على النفي المهم	م
و	والصحيح لا يقبل بمنسبه	حتى	ينفي فيها السب والمهر هو اذا لاز	عه	فيه من يدعيه فقال هو	و
ل	لن يلزمي تسليمه كماء ومن	يتو	لي حطط مل برهن او اارة واقرب لمالك	فا	ذكر المالك الارتمن فليس	س
في	فيه الايمان المالك اذا	طا	له ان لم يقم بينة فلو قال المال لاني الصغير	او عطا في	هذا بعض الناس	س
ا	احمط له او اس هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه فقر	اب دينار	والما في رجل مجهول في	ا
ل	لهم نزع ولا تصرف عن	جداه	المصومة فيحلف نه لا يلزمه السليم	وأخرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	ببينة ولو أقسره بيمين	فا	ن صدقه امهاله اسقلت المصومة عنه	لي	المالك وان كذبها	ما
سي	سئل تركناه في يد المقر ولا	يكسر الام	في الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	البا	ه الى غائب معروفة فحين اذا	اذ
طو	طويت وصرفت المصومة عنه	وفي	المال تبسقي الدعوى على عائب وهي حا	ثرة	والحكومة مع العبد انباني فيما	ا
ال	الزمه عقوبة وان كان	التا	بت بعتا بته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	في لا اقسر اياه ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	في	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكة	وقال الا تحربل اجرتي	ف
ج	جالتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بينة انما ملكه ثمار ضا وسقلا ولا يميز	وشغل	تحت يدك او تحت	ث
مز	مز زيد ويده واقب	مهر	كل بينة انما ملكه ثمار ضا وسقلا ولا يميز	بأمر	الكثرة فلا يوصف ان احدها	ا
ح	حماقيما بذلك شاهدين	شو	هسدمع الاخر عشرة فلا ترجع عند	الجها	بذرة ويرجح شاهدين ان يكونا	ل

الحكم في الوارثين الخمسة وفي الكافر

الحكم في الوارثين الخمسة وفي الكافر

ط	طائفتهم على شاهد وعين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أولا بل الخارج يسبق	ق	ق
و	و يقسم بينته ثم هو وبعده ولو	أنخذ	الخارج اليه بالحكم ثم حصرت للداحل بيعة	و	أقامها سمعت واستخاض	ص	ص
ع	عند ذلك العين وحكمه	السلطان	هنا اعتمدت ربيعة بيعة عند	البلاد	ونحوه ولو قال الخارج مشتري	ي	ي
و	وملكى انتقل اليها	الملك	ملك وشهدت بذلك بيعة قدمت ولو	وصات	ببيعة تتم بباقراره لا يد	د	د
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمها	النا	طرق الحكم الا اذا صكره انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهدته	ه	ه
ال	اليه بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بيعة الا حرم ثورخ فيها سواء ولو أرح	هداو	هـ اذا لم تقدم أقدم وأقوا	فوا	فوا
و	ولا أثر للسارح مع البعد	المهور	والاحرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شتم بملكه في	في	في
ا	أمن لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الا أن أولا يعلم للملكه من	يوم	ملكها حرمه لا وله الشهادة بملكه	هـ	هـ
ف	في الحال لان الاستعجاب	من عظم	ولو أثبت بملكه شتم راو دابة مستحق	الثا	من الحيل لا واداه مستعجلا	ا	ا
ر	راحت به ولا غرمه موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجوع الى	من	بأبى ولا يلزم	م	م
ا	القيمة بل ادرا الف	انحصرت	مادة الطابور لولد اعماث اعسب	من	رجل وهي في يده سمع	ع	ع
ق	قوله من آفرله أحذها وأصح	الخلاى	لا يعاقب لثاني والا فان ما يبيد بين حداهما	المحرم	تاريخها والاخرى صهره بحدنا	ا	ا
ص	صاحب المهرم وان استويا	في	التاريخ أولم ثورخ احدهما بعارضتاو	سنة	العارض ام حايه قطان	ن	ن
م	معامل على الصحيح ولومات عن	محالف	ومدوق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	شاه اتمامات على	ي	ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالخائر	سهم	الميراث الكاهن الذي هو لدين أبيه تا	دع و	لواقام كل بيعة مطلقا	ا	ا
في	في دعواه قد عدا المسلم	وبلك	اليمن أو شهدت احدهما له مات يوم	ثمان	من الشهر وأحر كلامه وهو	و	و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	حري ان أحركلامه الكفر به ارضنا ولو لم يه	رف ما د	به وشهدت لكل بيعة وأطلقت	ت	ت
كا	كاثامة ارضتين ولومات في ا	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولدا	يه و	قال المسلم هو	و	و
م	مات قبيل ان أسلم	ثم	كذب الا نرصدق المسلم بيمينه ولو	قد	مككل ومعه بيعة بما ادعا	ا	ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	حا	مسونه في شعبان والكافر قال	ل	ل
م	مات في شوال قدم الكافر و	تعرى اليه	باب ايمين في الدعوى ومن ادعى الى الثاني	الى الثاني	حقا ام ساقى دين أو في	ي	ي
م	مات في شوال قدم الكافر و	يوم	الدعوى بيعة وكانت غير دم وأراد	منه	اليمين حلف فان سكل عنها	ا	ا
و	و مات على الميعة الا ان كان	الثاني	غير مدين كالمسلمين من يكلف وقيل	بالموعود	اليمين هنا متعذر ومن ما هو	و	و

نظم مع وفي الحلف والمحتث مشر من وقال

نظم مع وفي الحلف والمحتث مشر من وقال

م	مدع دما وهذا لوث	و	حب للمدعي أن يحلف بخسين عينا ان طما	صادقة	واستحق الدية ولا ياتي فيها
ق	قود ولو حلف بخسين حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير الممد	فانا	لهمها العاقلة أو على عمد أبدا
ط	طوب بها القاتل وان نكل	من (الورثة	أحد حلف الباقون عنهم ويحلف المدعي عليه	في	غير اللوث جريا على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذي	يحلف فيها بخسين عينا والوث مثل أدبقرق	رجا	ل عن قتل أو بوجد جعله الاعداد
و	وهي صغيرة قبيل أو قال ذرو	القمعة	من الشهادة ككساء وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهدا ما وكان كان
في	فيها واحد يقول فله	سنة ثلاث وغامبة	وقال الا خير عنده اذا	ثما	قتله سنة أربع فإثر جائر
ا	أن يكون لـونا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل انه قتل مورته	و	سمعت دعواه وهناك لوث بها
ل	له رجل وأقر بقتله فالحق	في	لشامة الذي ثبت لا يسطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا أو
خ	باصمه في طرف وشم كاذكرنا	أول	الكلام لوث لم يذمت اليه وشما	رها	دعواه لو سائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف باليمين وان كان	يوم	اليمين يحسن بالعريضة ويستحب التعليق	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	الذم باب والتعليق بالرماد والمكان كالقن الايمان وعود	و	والأصل التعليق بزيادة الأسماء
و	والصدمات ككل ذلك	سنة	بقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	صاد	عنة للقلوب ويحلف على الفعل
ال	المسبوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثباته من غيره ومأمرا	فه	النفي افعول دخيل
م	من غير مدعى على علم لوارثنا	مع	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و (ابر	(باب الشهادات) للعدل وصف
ج	بجتمه هذه الشرائط	وثان	هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروءة	وتعوى لامتهم ولا مفعول في
ت	تحملة فترد شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق فنجرا	نه	نفسه على كبيرة فسق اذا
ث	ثم من أصغر على صغيرة فنجر	به	هذا المجري وفي الغناء والشعر والدف اخبار	سابقة	تقضي بجوارزه وابطاحته
م	ما عدا الأسود والآلات التي	أخذ	تلهو فقط وأباحوا الرقص بغير تكسر	ولا	تقبل من عادم منوعة فكل
ش	شي ارتكابه بهدم	حصن	المرض كاكل غير السوق في السوق والملا	حققة	من النسي في البشير الذي لا
ع	عادة بطلبه يسقطها و	ر	جمعوا في الحرف الدينية الى الأشخاص	و	اللائق بهم كمنفعة خفاف
ث	ثم حجارة وديع وكل حرفة ملا	بمة	للشدانة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طاهر اريدت شهادته وما يلقى
و	وارثها ومن يليق به فلا	و	(لا تقبل من منهم كمنع لاصل وعكسه اما المعنا	رفعة	وأصنافه تقبل وتصح
في	في الشهادة عليها أو نرد ومن	سائر	غرماعيت أو مفاس شهادته بال وأوجد بالرد في شهادة شهود	شاهد	شاهد

هـ	هذا المدعى في نعم وفي كل	ما جرت منه	ما كشهادته لعبدته وموكله وكذا العاقلة في	دعوا (ق)	في شهود القتل ولو شهد بطلاقة	هـ
ز	زوجته ابناهما اقبلت	هنا (و)	بل شهادة أحد الزوجين لا تخبر من غير يده (صا) رقه	بل قبلها فيماله وعليه ومنعوا وا		
ج	جوازها على عسوق وشروط	لك	بعض يحزن معه لسروره ويخرج عصيته و	المتدا	ول بنهم اسم انسه لا بأس س	
ا	أن يشهد له وتقبل من مبتدع	و	المقتل غير مقبول وهو من ليس يثبت واذا	فقه	الاصم لم يخطه فلا يستعمل في	
خ	خبره ولا شهادته ومن	كان	حريصا على أدائها ويصدرها بمبادرة له	عار	ة عاص وتردالا فيما هو و	
ر	راجع الى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشهادته بطلا	قه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا ا	
م	ميقات عدة وعق ومثل	هذه	عقوعن قصاص ونسب وحدود الله لكن	مد	الستر في الحدود أفضل واذا قال ال	
و	وحكم بشهادة كاهن و	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض ض	
في	في الاطهر ولو شهد صبي	ما	بانع أو رقيق أو كافر ثم أعادها بعد ما	ملكه	الله رتبة الكمال قيات ثم م	
ال	الغاسق اذا تاب قبلت شهادته لا	كل على	غير واقعة قدر دفع ابد الاختبار	وجعل ا	كثرتهم مدته سنة وعندهم م	
س	سائر القصص ما وجميع ما	يد	على لا يكفي فيه شاهد واحد الا رمضان وا	لد	بناقول انه لا بد أن يتجمع ع	
ر	رجلان كميده وبالزنا قالو	الا	بدم شهادة أربعة رجال وأوه ز	نيا	ويقبل شاهدان فما ا	
ي	يقربه من الزنا ويقبل أ	مير	المؤمنين في المال والقوة المالية	كلها	شهادة رجلين أو رجل ل	
ع	عضده امرأتان وأما غير	ال (موال	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ فلما ملكه	لله كعهذه وجهان والشرك ل		
و	والاسلام وسائر ما يطاع الر	جل	عليه غالباً في شترطه رجلان وبعد	ذلك ما لا تراه الرجال ما بالانكاس س		
ال	المسرة وبكرتها والارتضاع	بدر (هاو	عيوب النساء المستورة مشنت باربع سورة وبشت	هذا (برجاء	ير أيضا وما يثبت بامرأين وذكر ر	
من	من الحق سوق يثبت في حكم	الدين	بشاهد وبعين الا عيوب النساء وعدها ما الو	قن (قن	حاف مع شاهدان موره ه	
من	سبل هذا وقفا فالاصح من مذهب	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبت به بذلك انه	وقف	والشهادة على العمل نحو و	
ر	رى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على	شي من ذلك كثر أو شهد نذ	
ح	حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	قنة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا	مثل تعمل للشهادات ن	
م	من أهله والنكاح ومن ا	ملي	ابرا أو طلاقا أو مرا كذا مشروط رؤيته وسماع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الاها ا	
ك	كذلك الاصم اذا كلفه	و	هو مصغ باثنتي عشرة في اول ازمه الى القاضى (ي) و (اد	ها أو تعلمها قبل الهى أو تحمل ل		
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	اسفرت أجبرها القاضى ابرها الشاهد و (لو) رجد	وارجلا وهو بالعدالة موصوف في		

و	وأخبرهم إياها	زنا	لتحمل على الأصح وتجاوز الشهادة بما	فيه	الاستعانة من نسب وكذا موت	ت
ف	في آدمي وعشق وولاء ثمانية	ل	ووقفه وسكاح ومسلكت في الأصح ولا	هو (عن شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح	ح
ثم	ثم يسمع من جمع يؤمن	مو	أطأهم عليه ويعد اجتماعهم على كذب	أو خطأ	والشهادة بالملك باليسد المجردة	هـ
م	ممنوعه بل إذا أصم إليها	لانا (نحة	بالدار من لا والسكنى والتصرف مدة طويلة	لم (تعا	ار من ماروس محل شهادة أو سمعها	ش
ف	فطلب الاداء فامتنع ثم ولا يجبره	السلطان	لأنه يمتنع بالامتناع ومن طلب لها ولم	تجد	معها ثانياً نظرت فإذا كانت	ك
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	شاهداً وعين كالمسال ومتعلقاته في	له	من عذروا بحب أدائها والافلا	ا
عل	على الأصح ولو تم دعيها	الذا	مع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال	د (س	تأق باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	بأمر بادائها فإن أصر	صر	على الامتناع أثم ولا يجز في ذلك تأ	ويلا	ولو جوب أدائها شروط لا تتعلق	ق
في	في الدفعة الاثم الا بها اقرب	قا	لوا وحده مسافة العدو وما زاد لا يجب	فيه	الاجابة الثاني العدله أما	ا
ال	العاسق المحم على وسقه فلا	بما	رى ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد (ر	وي ان وجوب الاداء العاسق فيه فيه	هـ
ن	مصارح العدل الثالث عدم العدم (ليس	على	المريض اجابة بل يثبت اليه في فصل	أذنت له	وقالت ان شهد على شهادتي هذه	هـ
وا	والا أنا شاهد بكذا فامهدك أو	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاص بل كان سامعاً	ا
له	له يقول أشهد ان لقلا من عن	الجد	ار أو مبيع الماء على الأصح والادعالا	يصلح	الا في حق آدمي امانى	ي
ز	زنا ونحوه يشبهه لحدقه فلا	والا	صل اذا مات أو جرت شهادته الفرع	ما	اذ فنى أو ارتد فلا	ا
ج	جوار لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قول شاهدي فرع لردود الشهادة فان	وجد	كاملة حال رفعها فما	ا
و	وأدبا الشهادة جاز ومما	ناهضا	ن بالتحمل عن اثنين وفيل يشترط أربعة	و	الرجوع بمد الحكم وقبل حدوث	ن
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعمقوة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عدا منهم	م
ط	طولبوا بالقصاص وان صرح	عبا	رتهم بالخطا فالدية ورجوع القاص كرجوع	هم لا (عذر	له عدا عليهم كالتفت	ا
و	وان رجعوا جبه فصاحب	الخلافه	ينظر فيما يقضى رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى وجوب القصاص فالدفع	ي
ي	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نألور رجوع منكم ضمن أيضا	ا
ل	لكن لو رجع الولي كان	فما	نهم بالجميع ولو رجع الذرود في مال غرمو	عسوطا	عليهم ولا يقبل الواجب	ب
ن	نصوص من الشاهدين الاولين (نم	في	ما اذ رجع بعضهم وبقي منهم نصاب	فان (ن	أحد الوجهين يلزمهم بعض المال	ا
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	جواب الاقصر رار في اذا اقر بحق لنا	في	صح ان كان مطابق التصديق	ا

أما أقرار العصى والمجنون لا يبا	ح	قوله وان ادعى البلوغ بطرقت وان قال	بثب	بالاحتمال و كان وقت ت
لا يبعد ادراكه صدق	فا	مبالس فبزمه اقامة المنة	فيه	واقرار الـ صدق ح
بما يوجب عقوبة أو	سد	الوجهين بقطع ما قراره في السرقة ولا يؤخذ	من	بـه المال ادا كان كان
سيده يكذب ولو ضارب في البلاد	البلاد	وطاميل باذن سببه واقرب	ملاقاة	الادب بمال صح ومتى شا
طالبه الامام بل اقرار	و	ينتهي من كسبه وتجارته اقرار الحرق	الموارض	من المرض صح نافع د
والوارث وغيره من الاحرار والامداد	الامداد	سواء ولو اقر هو ثم الوارث يد عليه اقس	المال	ولا يفـ دم اقراره و اذا ا
ر روعه فاقركمها حين سأل	سأل	يب بطلانه وشرط صحة الاقرار ان يكون من	منه	بـه أهـ لا لكـ و
ج بـه واقرب لادب لم يوجب الله	الله	لشائياً وان اقر للمحل في المطن	حدا	لما س بمال نظرت فاذا ا
ر زعم انه يارث ونحوه جازو	ان	اطلق مكدا في الاطهر وروا قال	حصل	بشراء منه وهو بطل ولو قال ل
مع بشاراهـ الـ لا ولم يجمع	يجمع	معه على ذلك بل كذب لم يؤخذ منه وثق	معه	في الاصح وشرر ر
ب يـه حتى يثبت به أحد من الخلق	الخلق	ولو قال لي عليك ألف فقال	الد	ي علمه الدعوى وي
و هو يئاز به زه أو احسن على	على	هـدا أو اجمله في كـك فاس	هو	باقرار وقوله صدقت أو و
ن سم أو بلى اقرار و	طا	ثمة بقول لعمري اقرار وقوله أمام قرته أو	ل	أوقـد أرا تـ اقرار وكذا ا
و وبتك أو قد استر عته وان	عته وان	قال أمام قـر فله ووكذا اقراره	على	الصح ولو قال رب المال ل
في فيه افس الـ فقال يد	يد	في الله بمال واقصيك أو امت من يقصه أ	وما	أسـ لك الامهـ لذيوم م
ا أو اصبر حتى أفتح فهو اقرار في	في	الاصح ولو قال داري أو توي أو ديني الذي	في	دقمة زيد لك حري بحري و
ل اعمو الحـ دبت ولو لم يكن أيام	أيام	الاقرار في بد المقـ ر له حكمه اذا صار	ضمن	يده ولو قال هـذا حر لا تجوز
و وصية زبده ثم صار في دولته	دولته	بان اشتراه حكم عليه بـه بـه وكائه	ا	قدام من طالمه ويصح بالمجهول كما ا
ا اذا قال له عـدي ثـي و انه	انه	يقبل تفسيره باقل ما يتحمل وبـه بـه وبا	لكتاب	المسوفى ولا يقبل مالا لا
ف فائدة فيه مما يصحـ رم على	على	الناس اقتنائه كالحـزير والكلب	هذا	في غير العلم وفي العلم اختلاف
و راجع اليه والى النظر المحترمة و كل	كل	ما في معناه مما منعنا من بيعه ولم يجمع	من	اقتنائه واختاروا بـه فيه
م من الوجهين قبول كل ثـي	ثـي	من ذلك لادب سلام وعبادة من يرض ولو يـهـم	الترام	مال ووبـه بـه بـه عظيم م
مـي مقسم كثير وقصره بـقبيل قد	قد	ره قبيل لا بـه حـين وكتبـهـم	ما	اذا قال له عـدي كذا ا

وكانا أوثنى وثنى وكان تكمر	ير	بالواو لم شيان ويككذا كذا	لا	بالواو ثنى واحد وقالوا
لو قال مندي درهم	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر يلزم		درهم وكذا أو كذا درهم بالعادة
أو لمه درهمان	هذا	نصب درهمان رفته أو جزم درهم ويحبذ الواء		ويجسون درهم أو واحد
في الجبيع ولو قال كذا	الثا	ير في ثمنى ألف ودرهم لزم الدرهم وله	سلك	ما شاء في تفسير الالف ل
إذا قال خمسة وعشرون	ر	ما المقصد قبل الخمسة محملة والجمع في	هذه	الجميع درهم - ثم ولو حقق
لثان الدرهم ناقصة واثنتان	يح	القرار والتفسير والتسليم وان لم يتصل	بالطريق التي	تخصكم بمسألة فبسه أوبه
أو إن مكات درهم البلد	و	أفيسة لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم عما هو معيب
مفتوش فكانت ناقصة والتسليم	نقاه	ينم فيه وإن قال لك من واحد إلى عشرة	أخذت	منه تسعة وإن قال عدي
له كتاب في صندوق لم	الكتاب	دون الصندوق أو صادق فيها كتب لم	منها	الصادق دون ما هي
من الكذب وكذا عليه عامة	في	الاصح أو فرس بغيره أو جاريه بكر له	البكاره	والسرح أو أن لك مالا إلا
وهو سيرت أبي حكما	اليوم	بأنه أقر على أبيه بدين أو في ميراثي منه فوه	شرعت	في يده لا يلزم له ثمن
قال درهم درهم كان	الثاني	تأكيد بخلاف درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان	لا	شرط التاكيد سقط
ولو قال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم قالوا ليس درهمان عندا	هل العلم	وأما الثالث فإدا
صرح بأنه تاكيد لأول	تهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا إن أطلق ولو	و	كذلك الثاني بالثالث قالوا
وجب درهمان وإن أقر في	المحرم	بالصوت صغر بخمس مائة ثم يدكر لاحدهما	الفصل	بوصف ولا حصيل
تفسير بسبب إن قال	أحد	ما مئلا في مبيع والآخر قرض دخل الأقل	منها	في الاقتصار وإن مكات
مختلفة لم الجبيع وفي	أشهر	القولين لو قال له على ألف درهم	جا	ت من قن خيرا وكان له قرض
ألف فقتضيه لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البيعة ولو قال والد في يد موقوف	يقتفر	نه بالنازعة ميسر يتهاكم
عامة قسرا ولو قال له على	أربع	مائة ثم قال هي ودية صدق وإن ادعى ثلثة	قالوا	سكان قد قال هي دين في
رب قسنتي أو في ذمتي وبها مالف	و	دية وقال هي هذه وكذبته منازعة صدق	عنا	ربعه بيمينه ولو أفسر من
وجسد في يده منسلا	ثلاثة	لها لا زيد ثم أفسر به الميراث فها قرا	ره	زيد وفسر لم يرو ولو وقع
حرب من الاستثناء المتصل	في	الأقرب ولم يستغرق مع كثره الأربعة	بجمل	الأقرب واحد ولو مكات
أو قومه من غير الجنس	مد	لعلم الأدرهم والالف لا في شرح	الله	جاء إذا من التفسير

أقول من الالف ونسب	بته	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشرط في	ذلك	أن يصدقه الحسن وأبضا	ق
لا يكذب الشرع كسببة	تغز	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	حالما	وأن يصدقه المستحق فلو	و
ل استلحاق صبر ثمت	المحروس	نقلا لانه ذابغ وكذب لم يطل و	لو	استلحقه بالما فكذب فلا	ا
له اليه الابالينة	و	استلحاق الميت صحح اذا أتى به على و	جهه	وشروطه ويرثه بل	ل
ار مئة هـ ذوا	الحمد لله	ولدى ولدته في ما كفى ثبت الدسب	الكريم	دون الاستيلاد فلو قال	ل
لهم علقه ثبه في ملكي	وصل	اليها حكم الاستيلاد ان لم تكن من زوجة	وهقر	بنسب ولد أمه اذ وجهه	هـ
كذلك لان الولد للزوج	يا	في فيمن ألقى الدسب بغيره شرطا ملحقا	با	اشروط التي ذكرناها	ا
ثم هي أن يكون	رب	الدسب الملحق به ميتا وان يكون	من	يلحقه بالمت يعلم علم	علم
له ذاه وارث يحتموى	على	جميع الميراث ويحوزه فان لم يحزه لم يثبت في جنا	ت	المقرو لا يشاركه ولو مات	ت
ل وخلف عاها	محمد	فاستلحق على وحده أحلم يثبت فان ما	ت	ثم دعوى حاثرا الوته لم	م
لى الله على محمد وآله وسلم	عاية التسليم	الموجب لا كرامة في دار	النعيم	م	م

يقول ملترم طبع هذا الكتاب الجليل * حمد الله سبحانه وعالي والثناء الخزيل
قد تجزى بالمطبعة البهية الجميلة * ذات البراعة في الصناعة والآلات الجلية * طبع وتصحج هذا الكتاب
عزيز المثلار * الذي عز أن ينصح له باسمع على منوال * المعنى بعنوان الشرف * أسكن الله مدته في
الجنات اعلى الغرف * فاقد أتى فيه بديع صنع لا يجارى * وحسن وسع في هذا الاسلوب لا يبارى
حيث احتوى رومنه خمس غمار في غصنه الاخضر * هداوا ليس على الله يستكر * ولما
أطلق ملترمه النظارف رياض محاسنه البهية * سمع بالانساق على طبعه بتلك الدائمة
السنية * الكائنة بصير المعزبه * وقاهما من الاقارب البريه * الحالة
بجادة حوش قدم العامرة * ادارة حصرة محمد افندي مصطفى دى
الماتر الباهره * وقدم طبعه المظم * في أوائل شهر
شعبان المعظم * سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى



الله عليه وسلم * وشرف

قدره الجليل

وكرم

()

